جامعة مولود معمري– تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

السياسة الخارجية الجزائرية ودورها في الأزمة الليبية 2011– 2017

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات متوسطية

من إعداد الطالبتين:

– أعمارة كاهنة

– إخربان سعاد

إشراف الأستاذ:

– علاء الدين زردومي

لجنة المناقشة

– حدرباش عبدالوهاب.....رئيسا

– زردومي علاء الدين .....مشرفا ومقررا

– عكسة عبد الرحمان .....ممتحنا

السنة الدراسية: 2016– 2017

كلمة الشكر والعرفان

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف علاء الدين زردومي الذي لم يبخل علينا بنصائحه القيمة.

إلى كل أساتذة العلوم السياسية في قسم العلوم السياسية بجامعة مولود معمري تيزي وزو.

إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد.

لكم منا فائق الشكر والتقدير والاحترام.

إهـــــداء

إلى الوالدين الكريمين.

إلى إخوتي وأخواتي وأقربائي جميعا.

إلى صديقاتي وزملائي.

إهـــــداء

إلى الوالدين الكريمين.

إلى إخوتي وأخواتي وأقربائي جميعا.

إلى صديقاتي وزملائي.

الخطـــة

مقدمة.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الخارجية.

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية.

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية.

المطلب الثاني: المفاهيم المرتبطة بمفهوم السياسة الخارجية.

المبحث الثاني: محددات ووسائل السياسة الخارجية.

المطلب الأول: محدادت السياسة الخارجية.

المطلب الثاني: وسائل السياسة الخارجية.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للسياسة الخارجية.

المطلب الأول: النظرية الواقعية والليبيرالية

المطلب الثاني: نظرية صنع القرار واللعب.

الفصل الثاني: السياسة الخارجية الجزائرية.

المبحث الأول: المسار التاريخي للسياسة الخارجية الجزائرية.

المطلب الأول: فترة الكفاح المسلح.

المطلب الثاني: فترة الاستقلال.

المبحث الثاني: محددات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية الجزائرية.

المطلب الثاني: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

المبحث الثالث: السياسة الخارجية الجزائرية وتعاملها مع القضايا الإقليمية القارية والدولية.

المطلب الأول: السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القضايا الإقليمية.

المطلب الثاني: السياسة الخارجية تجاه القضايا القارية والدولية.

الفصل الثالث: دور السياسة الخارجية الجزائرية في حل الأزمة الليبية.

المبحث الأول: كرونولوجيا الأحداث الليبية 2011.

المطلب الأول: ليبيا في فترة حكم القذافي.

المطلب الثاني: أسباب الأحداث الليبية 2011.

المبحث الثاني: موقف السياسة الخارجية الجزائرية من الأحداث في ليبيا.

المطلب الأول: تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الوطني الجزائري.

المطلب الثاني: موقف السياسة الخارجية الجزائرية من الأحداث في ليبيا.

المبحث الثالث: المبادرات الجزائرية لحل الأزمة الليبية.

المطلب الأول: جهود الجزائر لحل الأزمة الليبية.

المطلب الثاني: المبادرات الجزائرية لحل الأزمة الليبية.

خاتمة.

مقدمة

مقدمة:

تعتبر السياسة الخارجية اداة معظم الدول لتلبية متطلبات تحقيق المصلحة الوطنية بالتوازي مع عدم المساس بالقواعد الدولية العامة التي تحكم العلاقات بين الدول وتستمد دورها في الغالب، مما توفره البيئة الداخلية بمعنى أنها تنشأ نتيجة الجدل الدائم والمستمر بين المصالح والأعراف الدولية وبين البراغماتية والمبدئية وبين الفكر والممارسة، كما يلعب حجم الدولة دورًا مميّزًا في السياسة الدولية فالدولة ذات الحجم الواسع المترامية الأطراف والتي تشترك بحدود واسعة مع العديد من الدول غالبا ما يكون لها وزن في الشؤون الدولية، كما هو الحال بالنسبة للجزائر التي عملت في سياق مبادئ و محددات بهدف تحقيق التواجد الفعال على المستوى القاري و الدولي بالنظر الى حجم التحديات التي واجهتها الدولة الجزائرية على المستوى الداخلي، إذ تعتبر الجزائر من بين الدول التي امتلكت وزنًا كبيرًا إقليميا ودوليا نتيجة لفعالية سياستها الخارجية ونظرا لحجم الانجازات الكبيرة التي استطاعت تحقيقها والوظائف التي أدتها.

فعلى الصعيد الإقليمي شكل الحراك السياسي العربي الذي شهدته بعض الدول العربية منها دول الجوار الشرقي للجزائر من بينها ليبيا منعرج كبير في تفاقم و تعقد التهديدات و التحديات الامنية المحدقة بالجزائر .

أهمية الموضوع:

الأهمية العلمية:

يستمد هذا الموضوع أهميته من كون الجزائر من البلدان التي تعتبر حديثة الاستقلال تمكنت من إيجاد مركز حيوي على المستوى الدبلوماسي بين البلدان النامية عمومًا وفي القارة الإفريقية خصوصًا رغم حداثة البناء السياسي لمؤسسات الدولة وحداثة التجربة بالنسبة للممارسات الدبلوماسية بالإضافة للأوضاع الداخلية، من هذا المنطلق أصبحت الدبلوماسية

الجزائرية تستدعي الاهتمام فكريا وأكاديميا وعمليا عن طريق البحث من أجل الوقوف على أهم المتغيرات التي حكمت تحرك الجزائر في مختلف الفترات على المستوى القاري.

الأهمية العملية:

إنّ مرور الجزائر بفترة اللاستقرار سياسي لمدة تزيد عن 10 سنوات جعلها تغيب عن الساحة السياسية للقارة الإفريقية بإستثناء بعض المجالات التي جعلت الجزائر تؤكد حضورها رغم تلك الظروف مع إرساء دعائم لسياسة جديدة مبنية على السلم الاجتماعي داخليا ورد الاعتبار على المستوى الخارجي، بتحكم الجزائر في الوضع الداخلي وإعادة بعث النشاط الخارجي بشكل مكثف من أجل استرجاع مكانتها المفقودة على المستوى القاري جعل موضوع عودة الريادة الدبلوماسية للجزائر على المستوى الإفريقي تستحق الاهتمام والتتبع لمعرفة المحطات التي مرّت بها والظروف والاهتمامات التي صنعت نشاطها في إفريقيا.

مبررات اختيار الموضوع:

المبررات الذاتية:

يرجع سبب اختيارنا لموضوع السياسة الخارجية الجزائرية ودورها في حل الأزمة الليبية إلى رغبتنا في التعرف على السياسة الخارجية الجزائرية وكذلك الحلول المقترحة لمواجهة الأزمة الليبية والتداعيات الأمنية لهذه الأزمة عليها وذلك بحكم القرب الجغرافي بين البلدين.

المبررات الموضوعية:

تتمثل المبررات في كون السياسة الخارجية الجزائرية عرفت نشاطا كبيرا إقليميا، حتى أن الولايات المتحدة الأمريكية اعتبرت الجزائر من بين الدول المحورية التي يمكن أن تكون فاعلاً على المستوى القاري، كما أن القضية الليبية تشكل تهديدا أمنيا للجزائر فهذه الأزمة قوبلت باهتمام القوى الكبرى وهذا ما جعل هذا الموضوع محل اهتمام الباحثين، وقلة الدراسات التي تناولت دور الجزائر في حل الأزمة الليبية.

أهداف الدراسة:

- إن الاهتمام بالسياسة الخارجية الجزائرية لم يأخذ حقه الكافي من البحث والتأليف هذا وإن كان مرتبطا بأسباب عديدة إلاّ أنها لم تكن تمنع من الذهاب قدما ولو في سبيل التراكم المعرفي الذي يتيح للباحث التحكم في أبجديات الموضوع.
- التعريف بالسياسة الخارجية الجزائرية وأهم مبادئها وأبرز إنجازاتها في المحافل الدولية.
- تسليط الضوء على الأزمة الليبية ودور السياسة الخارجية الجزائرية في حل الأزمة.

إشكالية الدراسة:

في ظل التهديدات الأمنية والسياسية التي تعرفها منطقة المتوسط وخاصة منطقة المغرب العربي كيف تعاملت السياسة الخارجية الجزائرية مع الأزمة الليبية 2011 ؟

التساؤلات الفرعية:

1- ما مفهوم السياسة الخارجية وما النظريات المفسرة لها؟

2- ما هي مبادئ وسمات ومحددات السياسة الخارجية الجزائرية؟

3- ما هو دور السياسة الخارجية الجزائرية في حل الأزمة الليبية؟

فرضيات الدراسة:

1.للمبادئ دور أساسي في توسيع أو تضييق قدرة الدولة على المناورة في الساحة الدولية.

2.كلما إعتمدت دولة في سياستها الخارجية على مبادئ وسمات ادى الى توجيهها وتفعيل دورها.

3.كلما زادت الاخطار التي تهدد الاستقرار السياسي والأمني في المحيط الإقليمي للجزائر كلما أدى ذلك إلى تحرّك و تفعيل سياستها الخارجية لحلها.

مناهج الدراسة:

المنهج التاريخي: تم توظيف هذا المنهج لتتبع التطوّر التاريخي للسياسة الخارجية الجزائرية حتى يمكن فهم المراحل التي مرّت بها، وكيف أصبحت في مرحلة ما، وما هي العوامل التي أدت إلى ذلك، بحيث لا يمكننا فهم أي ظاهرة بمعزل عن ماضيها.

المنهج التحليلي: إنّ أي ظاهرة لابد من تحليلها تحليلاً دقيقا حتى نتمكن من معرفة حدوثها على نمط ما، ولهذا تم توظيف المنهج التحليلي لتحليل الأحداث المتعلقة بالموضوع لفهم طبيعتها وكيفية حدوثها.

النظريات:

النظرية الواقعية: اعتمدنا على هذه النظريات لتفسير الأزمة الليبية، كما تسمح لنا بإبراز التنافس الأجنبي في المنطقة المبني على المصلحة والقوّة التي هي أهم ركائز الواقعية.

مقاربة الدور: تسمح لنا هذه المقاربة بإبراز دور السياسة الخارجية الجزائرية في تعاملها مع الأزمة الليبية، وكذلك دورها الإقليمي في المنطقة أمام التحديات التي تواجهها.

الدراسات السابقة:

– كتاب محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1988، تناول في دراسته تعريف ظاهرة السياسة الخارجية ومختلف أبعادها فالسياسة الخارجية تتميّز بمجموعة من السمات سواء فيما يتعلق بدرجة أهميتها وتوزيعها وقضاياها وأدواتها، وتناول المتغيرات التي تحدد السياسة الخارجية وتطرق إلى صنع السياسة الخارجية والتي لها طبيعة مزدوجة.

– العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010– 2011.

تضمن عرض للمحددات التي تحدد السلوك الخارجي الجزائري ومبادئه وسماته ودبلوماسيته أثناء الإستعمار إفريقيا ، كما نتطرق إلى نفوذ الجزائر إفريقيا والقضايا التي كانت تناصرها.

– سليم بوسكين، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010–2014، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014– 2015 تطرّقت فيه إلى مختلف التهديدات الناتجة عن الانتفاضات الشعبية في دول الجوار الشرقي وتداعياتها على أمن واستقرار الجزائر وتناول الأزمة التونسية والليبية، درس مختلف الاستراتيجيات والآليات والسياسات التي اتبعتها الجزائر لمواجهة التهديدات الأمنية.

تقسيم الدراسة:

انطلاقا من العناصر المشكلة للموضوع تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: تضمن الفصل الأول الإيطار النظري للسياسة الخارجية، حيث عرضنا مجموعة من التعاريف لمفكرين وسياسيين والمفاهيم المرتبطة بمفهوم السياسة الخارجية وكذلك تطرقنا إلى محدداتها ووسائلها والنظريات المفسرة لها.

الفصل الثاني: تضمن عرضا للمحددات التي تحدد السلوك الخارجي الجزائري والمبادئ التي تسير وفقها وكذلك السمات التي اتسم بها، كما تضمن عرض المسار التاريخي للسياسة الخارجية الجزائرية. كما تطرقنا إلى تعامل السياسة الخارجية مع القضايا الإقليمية القارية والدولية وأهم الوساطات التي قامت بها.

الفصل الثالث: تضمن دور السياسة الخارجية الجزائرية في حل الأزمة الليبية 2011، حيث عرضنا الكرنولوجيا التاريخية للأزمة الليبية.

الفصل الأول

اطار نظري لسياسة الخارجية

تعتبر السياسة الخارجية العجلة التي تعمل من خلالها العملية الدولية، فهي مظهر الدولة ورمز قوتها، وانعكاس لصورتها في المجتمع الدولي، الهدف الأساسي من هذا الفصل هو التطرق إلى مفهوم السياسة الخارجية باختلاف التعاريف، والمفاهيم المرتبطة بالسياسة الخارجية، ومحدداتها ووسائلها، والنظريات المفسرة لها.

المبحث الأوّل: مفهوم السياسة الخارجية.

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية.

قدمت العديد من التعاريف للسياسية الخارجية من طرف مختصين في هذا المجال من بينهم:

"حسين بوقارة" الذي عرّف السياسة الخارجية أنّها: «تلك الأفعال وردود الأفعال والمواقف العلنية والضمنية التي تصف وتصيغ مجموعة من الأهداف والأولويات والإجراءات التي توجه سلوك الدولة في علاقاتها ببعضها البعض، أو في علاقاتها بالفواعل الدولية الأخرى انطلاقا من النسق الفكري والعقائدي الذي تؤمن به»[1].

كما عرّفها "الدكتور حامد ربيع" انّها: «جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، إنّ نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصورة فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي يطلق عليه السياسة الخارجية».

كما عرّف الدكتور محمد السيد سليم السياسة الخارجية هي: «برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي»[2].

---

[1]– حسين بوقارة، **السياسة الخارجية الجزائر**، الجزائر: دار هومة، 2006، ص 18، 19.

[2]– أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية** عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2009، ص ص 22، 23.

أما "فيرنس وسنايدر" Furniss Snyder اللذان رأيا أن السياسية الخارجية هي: «منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع المشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلا أو تحدث حاليًا، أو يتوقع حدوثها في المستقبل»[1].

كما عرّف "كورت" بدوره السياسية الخارجية بأنّها: «السياسة الخارجية لدولة من الدول تحدد مسلكها اتجاه الدولة الأخرى، وأنّها برنامج الغاية منها تحقيق أفضل الظروف الممكنة للدولة بالطرق السلمية التي لا تصل حد الحرب».

كما يضيف «أنها تعبّر عن مجموعة إجمالية من تلك المبادئ التي في ظلها تراد علاقات دولة مع الدول الأخرى»[2].

كما يعرّفها "ريمون أرون" "Raymond Aron" أنّ السياسة الخارجية هي: «فن تسيير التجارة مع الدول الأخرى لما فيه خير للمصلحة الوطنية»، حيث ركّز في تعريفه على أدوات السياسة الخارجية، كما يعبر أيضا هذا الفن عن ذاته بواسطة الدبلوماسية والإستراتيجية (فن الاقناع، فن الإرغام) وقد حدد استخدام الوسيلة الدبلوماسية بوقت السلم دون استبعاد اللجوء إلى السلاح من باب التهديد على الأقل[3].

أما "فلدمير سوجاك" Vladimir Sojack فيعرّفها على «أنّها أساس نشاط الدولة الموجه للدفاع عن مصالحها في الخارج، من خلال العلاقة مع الدول الأخرى، أو عناصر الجماعة الدولية».

وكذلك يعرفها "دانيال باب" Daniel Papp فإنّه يفرّق بين السياسة الخارجية وعملية السياسة الخارجية فهذه الأخيرة هي: «مجموعة الأفعال التي تتبعها الدولة هي صياغتها وتضمين سياستها الخارجية».

---

[1]– محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة: مكتب النهضة المصرية، ط2، 1998، ص 07.

[2]– أحمد نوري النعيمي، **المرجع السابق**، ص 19.

[3]– عبد العزيز جراد، **العلاقات الدولية**، الجزائر: موفم للنشر، 1992، ص 114.

أمّا السياسة الخارجية فتعني: «الأهداف المباشرة لمجموع الأفعال التي تتخذها الدولة من أجل انجاز أهداف سياستها الخارجية»[1].

أمّا "كارل دوتش" K. Deutch «بأنّ السياسة الخارجية لأي دولة تختص بمعالجة كل ما يتعلق باستقلال وأمن تلك الدولة والسعي من أجل حماية مصالحها»[2].

من خلال ما سبق نستنتج أنّ السياسة الخارجية هي مجموعة من القرارات والنشاطات التي تتعلق بالسلوك الخارجي للدولة، كما أنها مجموعة من المراحل والأهداف المسطرة ونورد في الأخير تعريف "جيمس روزنو"J. Reseneau والذي يبدو أكثر تحديدًا للسياسة الخارجية، حيث يرى أنها: «منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفًا»[3].

المطلب الثاني: المفاهيم المرتبطة بمفهوم السياسة الخارجية.

1- السياسة الخارجية والعلاقات الدولية:

يؤكّد كل المهتمين بميدان السياسة الخارجية أنه لا يمكن الفصل بين محاولات التنظير في كل من العلاقات الدولية والسياسية الخارجية، وقد تميز هذا المسعى بنوع من التوحيد والشمولية عند محاولة وضع بعض الفرضيات والقوانين العامّة المنطقية والمترابطة مبينا القابلية للقياس والتقييم والتفسير[4].

هناك تباين بين دراسة علم العلاقات الدولية ودراسة السياسات الخارجية للدول من حيث موضوع الاهتمام بين الحالتين، فموضوع العلاقات الدولية ينصب على الظواهر السياسية الدولية التي تنشأ نتيجة التفاعلات بين الوحدات السياسية المختلفة في إطار النسق

---

[1]- رياض حمدوش، "**تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي**"، أطروحة دكتوراه ،جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012/2011، ص ص 10، 11.

[2]- زايد عبد الله مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية والتطبيق**، بيروت: دار الرواد، 2002، ص 12.

[3]- محمد السيد سليم، **المرجع السابق**، ص 11.

[4]- حسب بوقارة، **المرجع السابق**، ص ص 24، 25.

الدولي بينما ينصب اِهتمام محللي السياسات الخارجية للدول على السلوك الخارجي لهذه الدول أو المواقف التي تواجهها في البيئة الدولية[1].

كل الاتجاهات النظرية التي ميزت حقل العلاقات الدولية نجد جانبًا أساسيًا منها يركز على السلوك الخارجي للدول المكوّنة للنّظام الدولي، ومنذ فترة 1648 إلى غاية الحرب العالمية الثانية أخذت السياسة الخارجية الجانب الأكبر من التنظير لأن الدولة كانت تمثل وحدة التحليل المركزية في العلاقات الدولية، أما الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية شهدت تطورًا عمليًا هائلاً في ميدان العلاقات الدولية الأمر الذي دفع اعتماد مبدأ التخصص بدراسة ظواهر هذا الحقل وهو ما ساعد في بناء نماذج ونظريات السياسة الخارجية، وبذلك بدأت السياسة الخارجية تخرج عن إطار النظرة التقليدية التي كانت تعتقد أنها لا تختلف عن العلاقات الدولية، وعلى هذا الأساس يمكن القول أنّ العلاقات الدولية لا تنحصر فقط في السياسات الخارجية للدول. العلاقات الدولية هي نتيجة تفاعلات متعددة صراعية وتعاونية لمختلف الفواعل في النظام الدولي، من ثمّة نستنتج أن العلاقات الدولية أوسع في مداها وأشمل في آفاقها من السياسات الخارجية، فإذا كانت السياسة الخارجية تمثل جزءًا لا يستهان به من العلاقات الدولية فإن هذه الأخيرة تتكوّن من التفاعلات التي تحدثها القوى الأخرى في العلاقات الدولية (منظمات دولية، منظمات غير حكومية، شركات متعددة الجنسيات، الأفراد .... الخ). وهذه الأطراف مجتمعة تفرز متغيرات وظواهر دولية تخرج عن نطاق سيطرة الدول واهتماماتها القومية[2].

تسمح له من تجنيد الجماهير في مواقف السياسة الخارجية التي تتطلب ذلك وتكمن أهمية المحددات الشخصية في المواقف والحالات المستعجلة مثلاً في حالة أزمة، هناك عدم اتفاق المنظرين حول المقاربة النظرية الملائمة لتفسير مستوى طبيعة اهتمام وتأثير صناع

---

[1]– هشام محمود الأقداحي، **السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2012، ص 14.

[2]– حسين بوقارة، **المرجع السابق** ، ص 26.

القرار في السياسة الخارجية، فالمقاربة البيولوجية ترى أنّ الإنسان بطبعه يميل إلى حب الذّات وتحقيق القوّة والسيطرة وهو ما يجعل رغبته في السيطرة على مسار اتخاذ القرار خاضعة لهذه الاعتبارات الذاتية، فالسلوكيات الخارجية سلمية أو عدوانية هي نتيجة الصّفات الشخصية لصانع القرار، بينما يعتقد أصحاب السلوك المكتسب أن صانع القرار مثل بقيّة أفراد المجتمع يتصرف وفقًا لما تعلّمه من خبرات سابقة سواء في الأسرة أو المجتمع أو الدولة، أخيرًا فإن نظرية السّمات الشخصية تفسر بأن تأثير الفرد في السياسة الخارجية يرجع إلى طبيعة مكوّنات شخصية صانع القرار، فالشخصية المنغلقة تميل إلى السيطرة أكثر من الشخصية المنفتحة التي ترجع إلى المشاورة والمشاركة في عملية اتخاذ القرار، كما للظروف التاريخية الأسرية التي تكوّنت فيها عملية صنّاع القرار دورا معتبرا في السياسة الخارجية[1].

2- السياسة الخارجية والسياسة الداخلية:

يرى المهتمين بالسياسة الخارجية حتمية وارتباط بين البيئة الداخلية بدولة معينة وطبيعة محتوى سلوكها الخارجي، بمعنى أنّ السياسة الخارجية انعكاس مباشر للسياسة الداخلية صنع القرار في البيئة الداخلية يتوقف على مدى إدراك صانع القرار لطبيعة المشكلة من حيث أسبابها وموضوعها والقوى المحركة لها وخطورتها وتأثيرها على النظام السياسي ويتوقف هذا على نوعية ومصداقية المعلومات والمصادر، فإنّ كل هذه الضغوطات تحد من حرية اتخاذ القرار واختيار البديل الأفضل[2].

إنّ الرخاء الاقتصادي يختزل الكثير من النزاعات ما يساعد على تحقيق وحدة المجتمع وانسجامه والتفرّغ لقضايا السياسة الخارجية. أمّا إذا كانت البيئة الداخلية تعاني أزمات وتمزقات اجتماعية فإن ذلك يؤدي إلى عدم الاستقرار في السياسة الخارجية وتراجع نشاطها على المستوى الدولي، فكلما ساد الاستقرار في البيئة الدولية انعكس ذلك إيجابًا على سياستها الخارجية، وكلما كان هناك اضطرابات أو أزمات في دولة ما انعكس ذلك سلبًا على

---

[1]- محمد السيد سليم، **المرجع السابق**، ص 388.

[2]- رياض حمدوش، **المرجع السابق**، ص 29.

سياستها الخارجية، مثلما هو الحال في الدول العربية التي عرفت تحولات عميقة أفرزت في جميع الحالات اضطرابات داخلية خطيرة مثل الجزائر ومصر وهذا ما جعل السياسة الخارجية لهذه الدول بعد نهاية الحرب الباردة تختلف بشكل كبير من حيث طبيعتها ومحتواها ونشاطها عن فترة الحرب الباردة.

كما يرى بعض المفكرين في مسألة العلاقة بين السياسة الخارجية والبيئة الداخلية من زاوية تأثير الأولى على الثانية فإذا كانت قضايا السياسة الخارجية تتصل بموارد المجتمع وأوضاعه العامة فإنّها تكون مرتبطة بشؤون المجتمع الداخلية، فيما يصيب توازن المجتمعات الداخلية من اضطرابات قد تدفع في بعض الأحيان إلى إحداث تحولات داخلية عميقة وتستجيب للتطوّرات التي حدثت في البيئة الخارجية[1].

إنّ السياسة الخارجية هي استمرار للسياسة الداخلية وعلى هذا الأساس فإنّ صياغة السياسة الخارجية تتأثر بالمحيط الداخلي سواء على مستوى الفرد- القيادة- أو على مستوى الجماعة، فعلى السياسة الداخلية والخارجية أن تكونا بعدًا من أبعاد الحركة السياسية بحيث أنّ اختلاط الواحد منها بالآخر هو الذي يسمح بخلق القوّة والتعبير عن الإرادة الحاكمة، وقد أشار "كارل فردريك" في كتابه عن السياسة الخارجية الذي تم إصداره عام 1938م، إلى العلاقة الوثيقة بين السياسيين، حيث قال: «إنّ السياسة الخارجة تتأثر بالسياسة الداخلية ولاسيما في النظم الديمقراطية وإلى أنّ كل مشكلة داخلية تتضمن بالضرورة أبعاد خارجية»[2].

3- البيئة النفسية:

هي مجموعة من المتغيرات المعرفية الذهنية من العقائد والصور وإدراكات وقيم تتصرف إلى العمليات الذهنية المتعلقة بالتفكير لدى الفرد، يتحرّك من خلالها سواء في قراءته للواقع أو تعامله مع البيئة الموضوعية المتّسمة بالتعقيد فهي تشكل متغيّرًا وسيطًا بين

---

[1]- حسين بوقارة، **المرجع السابق**، ص ص 22- 24.

[2]- أحمد نوري النعيمي، **المرجع السابق** ، ص ص 47،48.

الحوافز البيئية وسلوكيات الفرد ويشكل فيها وعي الفرد بالقضايا المرتبطة بموضوع أو موقف معين ما يعرف بالإدراك وانطباعه الأوّلي العام عن الموضوع، فالعوامل الشخصية هي عملية صناعة وأداء السياسة الخارجية للبيئة النفسية بما تتضمنه من ادراكات، صور وعقائد فصانع السياسة الخارجية يدرك الحافز الذي وجّه إليه مما يؤدي به إلى التعبير عن نواياه في شكل سلوك. فتحليل التصوّرات في تأثيرها على السياسة الخارجية تبدأ من تحديد انطباعات صانع السياسة الخارجية عن الظاهرة ويتجسّد في نموذج التصوّرات المتبادلة حيث كل طرف ينظر إلى الآخر أنه عدواني غير جدير بالثقة، وينظر كل طرف لنفسه على أنه محب للسّلم.

إنّ تأثير النسق العقيدي لصانع السياسة الخارجية يبرز في بعدين وهما:

1- بعد معرفي: ينتج آثار غير مباشرة تتضح في إحداث حالة انساق بين المعلومات أو الحوافز والنسق العقيدي من خلال مجابهة المعلومات التي تتناقض مع النسق وأخذ المعلومات التي تتوافق معه.

2- بعد تفصيلي: الذي ينتج أثارًا مباشرة أي إنّ العقائد تحدّد سلفًا الايطار العام الذي يحوي مجموعة البدائل التي يمكن المفاضلة بينها ومجموعة البدائل المستثناة من دائرة الاختيار[1].

المبحث الثاني: محددات ووسائل السياسية الخارجية.

المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية.

عند اتخاذ قرارات السياسة الخارجية لدولة معينة فإنّه لا يجب فقط الأخذ بعين الإعتبار التركيز على المصلحة الوطنية والأهداف المراد تحقيقها، لكن العوامل والمتغيرات التي تشكل الحدود الطبيعية لمجال تصرّف الدولة، فقد يتقلّص مجال التصرف في السياسة الخارجية إلى أضيق الحدود مما يعيق تحقيق أهداف المصلحة الوطنية أو تمنح الدولة مجالاً واسعًا وحرية تصرف كبيرة في السياسة الخارجية بما ينعكس إيجابًا على طبيعة

[1]- مهدي فتاك، "**السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي تونس والمغرب نموذجا 1999- 2009**"، مذكرة ماجستير ، جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010، 2011.

ومحتوى السياسة الخارجية لذلك يجمع المنظرون أنّ المحددات لها علاقة وطيدة بتضيق أو توسيع قدرة الدولة على المناورة في البيئة الخارجية، تترتب هذه المحددات فيما يلي:

1- المحددات الجغرافية:

إنّ العوامل الجغرافية لها دور اساسي في تحديد طبيعة النشاط الخارجي للدولة وفي رسم معالم سلوكيات الدولة الأخرى اتجاهها، وتعرف هذه العوامل وما تفرزه من انعكاسات ونتائج في أدبيات العلاقات الدولية بالجغرافيا السياسية، يندرج ضمن العوامل الجغرافية المحدّدة لطبيعة السلوك الخارجي والموقع الجغرافي[1]، حيث يذهب الدبلوماسي الفرنسي «Jules Cambon» إلى القول بأنّ «متغير الموقع الجغرافي للدولة يعتبر عامل رئيسي يتحكم في صناعة السياسة الخارجية»[2].

فالدول المحاطة بالبحار تنتهج إستراتيجية عسكرية وسياسة خارجية تكاد تكون مختلفة تمامًا في ركائزها وأهدافها عن تلك المتبعة من طرف الدول المغلقة، فالانفتاح الجغرافي يدفع الدول إلى تنويع نشاطها الدبلوماسي والعسكري لمواجهة مختلف التحديات التي تفرزها سياسات التوسع والتحالفات الدولية، كما أن الموقع الاستراتيجي للدولة قد يتيح لها التمتع بالعديد من المزايا ولكنه قد يجعلها كذلك عرضة لأطماع الدول الأخرى، وعلى هذا الأساس يُعتقد أنّ العوامل الجغرافية تمثل إحدى المكوّنات الطبيعية لقوّة الدولة، وذلك بالرغم من أنّ التقدم العلمي والتكنولوجي قد أفقد هذه المسلمة الكثير من مصداقيتها إلاّ أنّ العوامل الجغرافية تظل محدد ثابت لقوّة ومكانة الدولة في العلاقات الدولية وأثبتت التجارب التاريخية أنّ الدول الشاسعة المساحة يصعب هزمها عسكريا وتدمير مقوماتها الاجتماعية الاقتصادية والسياسية، مثلما حدث لألمانيا مع الاتحاد السوفياتي في الحرب العالمية الثانية، وعليه

---

[1]- حسين بوقارة، **نفس المرجع** ، ص ص 75- 77.

[2]- بلعيد منيرة، "**السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر 1992- 2002**"، مذكرة ماجستير ،جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2005، ص 28.

فالموقع الجغرافي للدولة وطبيعة حجم إقليمها يساهم بشكل مباشر في رسم حدود حرية التصرف في سياساتها الخارجية.

2- المحدد السكاني:

للعامل السكاني مكانة بارزة في تحديد طبيعة السياسة الخارجية للدول وفي رسم معالم قوّتها في النظام الدولي، فالدولة ذات عدد كبير من السكان تبدو أكثر نشاطًا من غيرها من الدول في العلاقات الدولية، إذ يدفعها هذا الاعتبار إلى الخروج إلى ما وراء حدودها الإقليمية للبحث عن الموارد الضرورية لإشباع حاجيات سكانها سواء من خلال التعاون السلمي أو من خلال علاقات صراعية من جهة أخرى المتغير البشري يشكل مصدرًا رئيسيًا وقوّة عمل معتبرة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية ذلك أنّ حساسية وأهميّة قضايا السياسة الخارجية تفترض أنّه من غير المنطقي ترك وظيفة حمايتها وترقيتها بيد أجانب لا يحملون نفس القيم والاهتمامات[1].، فكيفية تركيب هؤلاء السكان تؤثر في قوة الدولة وبالتالي في سياستها الخارجية، كقضية توزيع السكان من حيث الأصول العرقية والدينية، ضف إلى ذلك دور فئات الأعمار المختلفة التي تؤثر في قوة الدولة[2]، فالدول القليلة السكان التي تعتمد غير المواطنين في التعامل مع القضايا الأمنية وموقف السياسة الخارجية تعرّض وجودها للكثير من الأخطار والتأثيرات الخارجية وهو ما يضيق من مجال حرية المناورة لديها في البيئة الدولية، بحيث يرى بعض المفكرين أنّ القوة البشرية تؤثر في تحديد نتائج الحروب ومصدر لقوّة العمل ما عدا ذلك فإنّ أعداد البشر لا يمثل ثقلاً أساسيا في سياسات الدول الخارجية بقدر ما تمثله البراعة الإنتاجية، وهناك دول ذات أعداد سكانية مرتفعة مثل الهند باكستان، أندونسيا، إلاّ أنّ المتغير البشري لم يلعب دورًا إيجابيا في سياستها الخارجية، بل كبّلها بمجموعة من القيود والضغوطات جعلت تأثيرها على المستويين الإقليمي والدولي هامشي وثانوي، ما يدفعنا إلى الاعتقاد بأنّ مساهمة العامل البشري في قوّة ومكانة الدولة

[1]- حسين بوقارة، **المرجع السابق**، ص ص 78- 79.

[2]- بلعيد منيرة، **المرجع السابق**، ص 31.

على المستوى الدولي لا يتوقف كثيرًا على عدد السكان بقدر ما تتوقف على وضعهم الاقتصادي وانسجامهم وقدراتهم وكفاءاتهم الفكرية والعلمية[1].

3- المحدد الاقتصادي:

تشمل على الثروات الطبيعية ومختلف المنتجات الصناعية الزراعية، ففي عصر الاعتماد المتبادل يصعب تحقيق الاكتفاء الذاتي التام في كافة المجالات الاقتصادية ما جعل الاعتماد على الغير أمر شبه حتمي بالنسبة لكل الدول، مع ذلك هناك كثير من الدول سواء بحكم موقعها الجغرافي أو احتواء إقليمها على موارد طبيعية إستراتيجية، تتمتع بمزايا عديدة تجاه الدول الأخرى من خلال هيمنتها على منتجات أو خدمات معينة فطبيعة الطلب على هذه الموارد والمنتجات تحدد إلى درجة كبيرة تبعية الدول الأخرى للدولة المنتجة، فكلما زادت حدّة هذه التبعية كلما تقلصت حرية الدول التابعة في سياستها الخارجية وفي تحقيق أهدافها ومصالحها في البيئة الدولية، غير أنّ حيازة هذه القدرات الاقتصادية لا يمكن أن يتجسّد بشكل مباشر في دولة قوية ذات سياسة خارجية مؤثرة، بل يتطلب الخبرة والبراعة والعقلانية في توظيف هذه الموارد، فهناك دول كثيرة تسيطر على الموارد الاقتصادية الحيوية والضرورية لكل اقتصاديات مثل هيمنة بعض الدول العربية على نسبة معتبرة من إنتاج النفط، إلاّ أنّ ذلك لم يتجسّد في شكل توجهات خارجية مؤثرة في العلاقات الدولية كما تعتبر الموارد الاقتصادية والآلة الإنتاجية للدولة من أهم دعائم أمنها القومي فالاعتماد على الآخرين لضمان موارد ومنتجات حيوية في حياة المجتمعات قد يهدّد الحالة الأمنية ويعيق تحقيق إستراتيجية الدولة على المستويين الداخلي والخارجي[2].

فالعامل الاقتصادي يقاس بدرجة الإنتاج الكلي لدولة معينة كمعدل إنتاج الفرد ودخله السنوي، وإنتاج السلع الإنتاجية وكذلك الاستهلاكية، تراكم رأس المال الوطني ومعدل النمو للاقتصاد الوطني لدولة معينة، كل هذه المؤشرات لها دور في رسم السياسة الخارجية فإن

---

[1]- حسين بوقارة، **المرجع السابق**، ص ص 80، 91.

[2]-**نفس المرجع** ، ص ص 81- 83.

كانت هذه المؤشرات إيجابية ستكون السياسة الخارجية لدولة ما في مستواها الأعلى وإن كانت سلبية ستكون السياسة الخارجية ربّما تابعة لنظام معين أي غير مستقلة[1].

فكلما كان وضع الدولة قويًا وإيجابيًا في هذه المجالات الاقتصادية كلما زاد من مكانتها وقوتها على المستوى الإقليمي والدولي بما يسمح لها بتدعيم إرادتها السياسية واستقلاليتها في إتخاذ القرارات والتأثير في سلوكيات الدول الأخرى، ذلك أن القوى الاقتصادية الدولية غالبًا ما تلجأ إلى توظيف العوامل المادية لكسب مواقف الدول والتأثير في توجهاتها الخارجية خاصة اتجاه الحالات النزاعية في العلاقات الدولية.

4- المحدد الإيديولوجي:

هي النسق من القيم والمعتقدات والمبادئ والفلسفات والتقاليد التي توجه سلوك المجتمعات في الواقع العملي، فالإيديولوجية تظفي الشرعية والأخلاقية والقانونية على سلوكات وأهداف الدولة في السياسة الخارجية[2].

فالخبرات الجماعية لشعب معين تنتج له مجموعة من التقاليد التاريخية التي تصبح جزءًا من النسق العقائدي الإيديولوجي، والتي تؤثر فيما بعد على رسم مسار السياسة الخارجية لتلك الدولة، وهو الأمر الذي يؤدي فرض قيود على خيارات السياسة الخارجية لأن صانع القرار يجد صعوبة بالغة في التصرف بطريقة مختلفة للمعتقدات السائدة لدى شعبه ومجتمعه[3].

إن الواقعيون يعتقدون أن الدول التي لم تبلور ايديولوجيات واضحة المعالم سوف تصادف عقبات كثيرة في السياسة الخارجية، وهذا لافتقارها إلى الغطاء الأخلاقي الذي يخفي رغباتها الحقيقة في القوة والهيمنة على المستوى الدولي، تؤدي الايديولوجيات ثلاث وظائف رئيسية في السياسة الخارجية تتمثل الأولى في تحديد ورسم صورة واضحة عن الماضي

---

[1]- ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985، ص 19.

[2]- حسين بوقارة، **المرجع السابق**، ص 83.

[3]- ناصيف يوسف حتى ، **المرجع السابق**، ص 23.

والحاضر، وتدور الثانية حول تبيان المعالم المحتملة للمستقبل، والتي لا يمكن بولوغها إلاّ من خلال تحقيق أهداف الإيديولوجية، وتكمن الثالثة في تحديد الطريقة التي تربط بين الحاضر والمستقبل من خلال برنامج عمل دقيق.

والايديولوجية تزود المؤمنين بها بمجموعة من المبادئ التي توجه سلوكهم في الحاضر والمستقبل، فالسلوكيات الداخلية والدولية للوحدات السياسية تعكس الايديولوجية الرسمية[1].

للمحددات الإيديولوجية في السياسة الخارجية كثير من التفسيرات:

أولا: تتمثل في تلك السياسات الخارجية التي يكون اِنسجام وتطابق المبادئ الايديولوجية وذلك بتأثير القيم والمبادئ في تحديد وتوجيه السياسات الخارجية للدول وينطبق هذا التفسير على الدول التي تتبع إيديولوجيات تسعى للإتساع والتوسع خارج إطارها الطبيعي.

ثانيا: هناك سياسات خارجية تسعى بالأساس لتحقيق القوة والنفوذ والهيمنة وذلك الأمر الذي يجعل دور الايديولوجية في توفير الإطار الأخلاقي لمثل هذه السلوكيات.

ثالثا: متعلقة بتلك الدول التي تتبنى ايديولوجيات وطنية لا ترغب في تصديرها إلى الدول الأخرى، وفي هذه الحالة العوامل النفعية البراغماتية أكثر تأثيرًا على السياسة الخارجية من غيرها من العوامل القيمية والعقائدية، وفي بعض الحالات يمكن أن يكون هناك مزيج التفسيرات الثلاث خاصة وأنّ الطبيعة التكيفية للسياسة الخارجية لا تتماشى مع المعايير والمسلمات الجامدة، فما يبدو براغماتيا اليوم قد يتضح أنه يحوي مكوّنات ايديولوجية في المستقبل[2].

5- المحدد المجتمعي:

إنّ الثقافة السياسة للمجتمع تشمل نظام القيم والمعتقدات التي تحدّد درجة التجانس في المجتمع وتأثر عن السلوكية الخارجية للدولة ومن العوامل المهمّة أيضا دور الثورات

---

[1]- حسين بوقارة، **المرجع السابق**، ص ص 84، 85.

[2]-**نفس المرجع** ، ص ص 86، 87.

التاريخية والوطنية، وجود عقيدة عامّة يمكن أن تساهم في تعبئة الشعب وراء سياسة معينة كما أنّها يمكن أن تشكل ضوابط على سياسة أخرى[1].

تعتبر الشخصية الوطنية من أبرز محددات البنية الداخلية تأثيرًا على السياسة الخارجية ونعني بالشخصية الوطنية تلك الشخصيات العامة والقيم الثابتة التي يشترك فيها أغلبية سكان الدولة وعلى هذا الأساس يوجد في دول متعددة الديانات والأعراق عدّة شخصيات لكن عادة ما تسود إحداها على غيرها، فنمط الشخصية الوطنية وطبيعة الشخصية التي تحملها على الأنا وعن الآخر غالبا ما تساهم بشكل بارز في تحديد الدّور الذي تلعبه أمة معنية على المستويين الإقليمي والدولي، فالشخصية الوطنية هي الركيزة التي تحدّد إحساس وشروط الأفراد بالولاء والانتماء إلى كل ما ترمز إليه تلك الشخصية. من النّاحية النظرية يسود الاعتقاد أن المجتمعات تؤثر بشكل مباشر في السياسة الخارجية وفي مكانة الدولة والنسق الدولي لذلك يُعتقد أن الحكومات الديمقراطية الملتزمة بالمعايير العقلانية والشفافية في القيادة غالبًا ما تكتسب الكثير من القوة والفعالية في السياسة الخارجية، بينما تضيق حرية المناورة في السياسة الخارجية للحكومات الدكتاتورية التسلطية غير أن التجارب التاريخية أثبتت عدم صحة هذه المسلمة في كثير من المواقف في السياسة الخارجية، حتى الديمقراطيات الغربية معرّضة لهذه المعضلة، بحكم سيطرة لوحدات مختلفة على سياساتها الخارجية، ولكن تبقى الإدارة الفعّالة والاستعمال العقلاني لموارد الدولة غالبًا ما يميز القيادة الرشيدة عن غيرها وهو ما ينعكس بشكل مباشر على درجة ومحتوى التأثير السياسة الخارجية على المستويين الإقليمي والدولي[2].

6- المحدد الشخصي:

متعلقة بصنّاع القرار تشمل شخصيتهم تكوينهم مستواهم الفكري والعلمي، لأن الدراسات البيولوجية والسيكولوجية أثبتت أهمية تكوين الفرد، وذلك في تأثيره ببعض الأحداث

[1]- رياض حمدوش، **المرجع السابق**، ص 22.

[2]- حسين بوقارة، **المرجع السابق**، ص ص 90- 92.

السابقة في حياته، أن يكون لها أثر فيما بعد على إدراكه للأمور المحيطة به والقضايا التي يفصل فيها، إنّ القيم والمعتقدات مثلاً تحدد نوعية رد الفعل عن الفرد اتجاه قضايا معينة سواء من حيث تقبله لها أو رفضها[1].

يرى المفكر اسماعيل صبري المقلد أن السّمات والصفات الشخصية لهؤلاء الأفراد تساهم في تحديد محتوى وطبيعة السياسة الخارجية للدول، وهو ما دفع الاتجاهات النظرية في تفسير السياسة الخارجية، إلى التركيز على المحددات الشخصية لفهم حقيقة وخلفيات السلوكيات الخارجية، هناك مجموعة من الاعتبارات والشروط التي تحدد درجة ونوعية تأثير المحددات الشخصية في السياسة الخارجية وفقًا لهذه الاعتبارات المتمثلة في مدى اهتمام وتركيز صناع القرار الأساسيين على قضايا السياسة الخارجية فهناك قادة يميلون إلى التركيز على قضايا البيئة الخارجية أكثر من تركيزهم على السياسة الداخلية فتكون ميولاتهم الشخصية في تأثير مباشر على السياسة الخارجية. كما أن انعدام أوضعف المعارضة السياسة يزيد في تركيز السلطة على شخص معين مما يؤدي إلى تأثير العوامل الشخصية في مختلف مراحل اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، وأقصى درجة هذا التأثير إذا كان لصانع القرار شخصية كاريزماتية قوية.

7- المحدد الخارجي:

هو المحيط الخارجي للدولة أو للفواعل الدولية وهي تتمثل في شكل النظام الدولي السياسة الدولية والأحداث الجارية في النظام الدولي، كما يشمل كذلك توزيع القوّة فيه، وعلى هذا فإن الدولة تسعى إمّا لفرض سياستها التاريخية أو تتكيف مع الظروف الدولية أو تكون تابعة لسياسة القوة الكبرى في النظام الدولي. وفي بعض الأحيان حتى القوى الكبرى عند رسم سياستها الخارجية تقوم بتنازلات مع القوى المماثلة لقوتها أو بعض القوى المتوسطة[2].

---

[1]- رياض حمدوش، **المرجع السابق**، ص ص 22، 23.

[2]- ناصيف يوسف، **المرجع السابق** ، ص 194.

يقول "لويد حسين" Lioyed Jensen حول أهمية العوامل الخارجية أنه: «إن لم تكن هناك محددات خارجية فإنّه لن تكون هناك سياسة خارجية» وتتحدد العوامل الخارجية في مجموعة من الأفعال وردود الأفعال في السياسة الدولية تأثيرات باقي الأطراف الدولية ويضيف سنايدر تأثير مجتمعات وثقافات الدول الأخرى، وتوزيع قوة داخل النظام[1].

أصبح القانون الدولي يشكل حدود للسلوك الخارجي ويلزم الدول أحيانًا بسلوكيات معينة في علاقاتها الداخلية والخارجية مقابل ما يمكن أن تتمتع به من امتيازات قد تفرزها النزعة الجماعية في العلاقات الدولية غير أن النظام الدولي مازال بعيدًا عن مستوى توفير المعايير والآليات الضرورية لظهور سلطة دولية قادرة على إدارة العلاقات بين أطرافها بشكل غير عادل وهو ما يجعل هذه النزعة عبارة عن آلية تحاول من خلالها القوى المنتصرة في الحرب الباردة فرض هيمنتها وقيادة النظام الدولي العام[2].

المطلب الثاني: وسائل السياسة الخارجية.

تتصرف السياسة الخارجية لأية دولة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تندرج في إطار مصلحتها الوطنية، وتحقيق هذه الأهداف مرتبط بمجموعة من المتغيرات والعوامل منها الوضع الجغرافي للدولة، وحالتها الاقتصادية ووضعيتها الإستراتيجية والسياسية والعسكرية، وهذه الاعتبارات والعوامل هي التي تحدّد طبيعة الوسيلة والأداة التي تستعملها الدولة لتحقيق أهدافها في سياستها الخارجية.

1- الوسائل الدبلوماسية:

يتم الخلط أحيانًا بين الدبلوماسية والسياسة الخارجية وتستعمل كمرادف للسياسة الخارجية، لكن الدبلوماسية على إحدى وسائل السياسة الخارجية، فهي عبارة عن مجموعة من الطرق والآليات التي توظفها الدول مباشرة، أو بواسطة ممثليها الدبلوماسيين لتحقيق

---

[1]- لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة: محمد بن أحمد مفتي و محمد السيد سليم، الرياض: عمادة شؤون مكتبات، 1989، ص 279.

[2]- حسين بوقارة، **المرجع السابق** ، ص ص 94- 95.

السياسة الخارجية، وبالنظر لضخامة وحيوية هذه الأداة، فقد فضّل البعض النظر إليها كمؤسسة قائمة بذاتها[1] ما دفع إلى تزايد الاهتمام الأكاديمي بميدان العمل الدبلوماسي حيث ركّزت على الجوانب التقنية والعملية التي يمكن أن تضفي الكثير من الحيوية والفعالية على هذا النشاط مثل الوقت المناسب والطرق الملائمة لإتخاذ المبادرة أو التقدم بالاقتراح أو إصدار بيان، أو الرد على فعل معين... الخ على هذا الأساس، أصبحت الدبلوماسية تمثل أبرز تقنية لإدارة المفاوضات والحوارات من أجل حل الخلافات والأزمات التي تميز العلاقات بين فواعل النظام الدولي[2].

كانت الدبلوماسية المغلقة أو السرية قد هيمنت على العلاقات الدولية في فترة ما قبل الحرب العالمية الثّانية، فبعد الحرب العالمية والظروف والاعتبارات التي أفرزها التطور التكنولوجي في مجال التسلح فرضت عملية الانتقال إلى ممارسة الدبلوماسية المفتوحة أو العلنية وقد ترتب عن هذا الانتقال إلزامية فتح مسار المفاوضات بين الدول أمام وسائل الإعلام والرأي العام والإعلان الرسمي عن نتائج هذه المفاوضات، كما تسعى المواثيق الدولية إلى منع اللجوء إلى اتفاقيات أو معاهدات سرية، وذلك من خلال عدم الاعتراف بأية مسؤولية دولية قد تترتب عن هذه النشاطات الدبلوماسية السرية، إنّ الثورة في ميدان التكنولوجيا والاتصالات والمواصلات قد ساهمت في تسهيل العمل الدبلوماسي بمستوياته وأنواعه وهو ما ساعد على حل أو إدارة أو الوقاية من الكثير من النزاعات الدولية بحيث أن الدبلوماسية لعبت دورًا بارزًا في التخفيف من حدّة الصراعات المسلحة وإنهاء أو حل بعض منها، فإنهاء حرب الفيتنام، وبعض جوانب الصراع العربي الإسرائيلي، لم يتم فقط بواسطة الإدارة العسكرية، بل لعبت الدبلوماسية دورًا لا يستهان به في إعادة النظر في أولويات وأهداف أطراف هذه النزاعات، ومن ثم التقريب بين وجهات نظرها وأهدافها بما يمهّد لحلول سلمية لهذه الصراعات، وفي هذا السياق تستعمل أحيانًا ما يسمى بدبلوماسية الإكراه المتمثلة

---

[1]– حسين بوقارة، **نفس المرجع**، ص ص 98–100.

[2]–**نفس المرجع** ، ص ص 100، 101.

أساسًا في استعمال التهديد الإقناع أو إرغام طرف أو مجموعة من الأطراف عن عدم اللجوء إلى أساليب التصعيد العسكري والأخذ بالأساليب السلمية في تعاطي مع أزمات أو نزاعات معينة[1].

إنّ القوى الكبرى التي تمتلك ترسانة ضخمة ومتنوعة من الأسلحة هي الأكثر نشاطًا وتأثيرًا في العلاقات الدولية، والأكثر ميلاً واستعدادًا لإستعمال الوسائل غير الدبلوماسية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية بحيث تكرّس التدخلات العسكرية الأمريكية المتكررة والمتعددة، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ذلك، بينما تميل الدول المتوسطة والصغرى إلى تفضيل أساليب الدبلوماسية في بلوغ أهداف سياستها الخارجية، سواء في إطار الدبلوماسية الثنائية الإقليمية، الجماعية أو متعددة الأطراف وتلجأ في غالب الأحيان إلى هذه المستويات الدبلوماسية لتسوية خلافاتها الدولية وتحقيق مصالحها الداخلية والخارجية[2].

2- الوسائل العسكرية:

تستعمل الأداة العسكرية كوسيلة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية عندما يتعلق الأمر مع مواقف دولية ذات صلة بشروط ومتطلبات الأمن القومي، فالتدخلات العسكرية التي حدثت خلال الحرب الباردة أو بعدها تمّت تحت حجة حماية الأمن القومي من الأخطار مؤكدة، لكن مشروعية أو عدم مشروعية استعمالات القوة العسكرية في السياسة الخارجية غالبًا ما يتوقف على الهدف النهائي لهذا السلوك، وعلى الكيفية، والإطار القانوني والأخلاقي الذي ميزه، فالقوة العسكرية لا يستعمل في حدود ضيّقة جدًا، وتستعمل كخيار أخير للدولة، إنّ استعمال القوة العسكرية قد تكون له عواقب وخيمة تفوق بكثير المزايا التي يمكن تحقيقها خاصة في عهد انتشار أسلحة الدمار الشامل، لكن هذه القيود لا تحول دون اللجوء إلى صيغ أخرى من توضيفات الأداة العسكرية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية حيث تبدو

---

[1]- أحمد نوري النعيمي، **المرجع السابق** ، ص ص 355- 357.

[2]- هشام محمود الأقداحي، **المرجع السابق** ، ص ص 97- 111.

المساعدات العسكرية ومبيعات الأسلحة أكثر من المزايا الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية من خلال المساعدات العسكرية وكسب الحلفاء والأصدقاء عن طريق مبيعات الأسلحة[1].

لإضفاء نوع من الأخلاقية والقانونية على استعمال الأداة العسكرية في السياسة الخارجية تلجأ الدول إلى محاولة مزج هذه الوسيلة بمجموعة أخرى من الوسائل السلمية وذلك من أجل إخفاء الصورة البشعة للتدخلات العسكرية، فالتدخلات العسكرية المختلفة في فترة ما بعد الحرب الباردة، كوسوفو، العراق، أفغانستان... الخ استندت إلى تلك الشعارات والمبادئ التي انبثقت عن نهاية الصراع الإيديولوجي على المستوى الدولي، وهكذا تم استخدام حقوق الإنسان، الديمقراطية، حماية الأقليات، محاربة الإرهاب كذريعة تبرير التدخلات العسكرية الجماعية والأحادية التي كانت في واقع الأمر موجهة لفرض إرادة وتوجهات السياسة الخارجية للقوى الدولية المستفيدة من انهيار الاتحاد السوفياتي، غير أنّ هذه النزعة القومية في استعمال الأداة العسكرية في السياسة الخارجية تعرضت لمجموعة من الانتقادات التي أفرزها جدال حاد في الدوائر الرسمية والأكاديمية في الولايات المتحدة الأمريكية[2].

إلاّ أنّ هذه الانتقادات لم توجه في الأساس إلى المبدأ بل ركزت على الطريقة والآليات، حيث تلح هذه الآليات على ضرورة التدريج في توظيف مجموعة من الوسائل قبل المرور إلى القوة العسكرية إلا أنّ مسألة تبرير التدخل العسكري في العلاقات الدولية قد دارت دورة كاملة خلال نصف القرن، حيث لجأت القوى الكبرى خلال مرحلة الحرب الباردة إلى تبرير مختلف تدخلاتها العسكرية من خلال مبادئ نسقها الفكري الداخلي، ثم لجأت إلى الشرعية الدولية (الأمم المتحدة) خلال حرب الخليج الثانية، ولكنها عادت مرة أخرى إلى مصادر الشرعية الداخلية في حرب الخليج الثالثة (إسقاط نظام صدام حسين)[3].

---

[1]– محمد السيد سليم، **المرجع السابق** ، ص ص 89– 92.

[2]– هشام محمود الأقداحي، **المرجع السابق** ، ص ص 402، 403.

[3]–**نفس المرجع** ، ص ص 402–403.

3- الوسائل الاقتصادية:

تعتبر الوسائل الاقتصادية من أبرز آليات تحقيق أهداف السياسة الخارجية، وإزدادت أهمية هذا الجانب بفعل إنتشار ميكانيزمات الاعتماد المتبادل والعولمة في كل أنحاء العالم فبعد نهاية الحرب الباردة تحوّل الاهتمام نحو القضايا الاقتصادية بدل العسكرية والإيديولوجية.

وهو ما ساعد في تحول المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية إلى فواعل سياسية في السياسة الدولية، وبهذه الوسائل تمكنت الدول المتقدمة اقتصاديا من التأثير ثم كسب مواقف بعض الدول التي كانت قبل ذلك منافسها الرسمي في العلاقات الدولية، مثلما حدث مع روسيا والصين في حرب الخليج[1].

فالعوامل الاقتصادية لها دور أساسي في العلاقات الدولية كوسائل وأهداف في السياسة الخارجية، إذ أنّ السياسة الخارجية قد تكون موجهة بالأساس لتحقيق أهداف اقتصادية، ضمان الموارد الإستراتيجية، ترقية الاستثمارات، الحصول على أسواق جديدة...الخ وقد تكون العوامل الاقتصادية أداة لإنجاز أهداف سياسية، الوسائل الاقتصادية عندما تستعمل في الاستثمارات والمساعدات تنعكس في صيغة تحسن مستوى معيشة الأفراد في الدول المستقبلة، مما يؤدي إلى ظهور موقف جماهيري إيجابي قد يؤثر على صنّاع القرار من أجل تغيير مواقفهم، وتصوراتهم وحتى أفعالهم اتجاه الطرف الموظف لهذه الوسائل الاقتصادية في السياسة الخارجية، إمّا إذا استعملت كأداة لمعاقبة وتجويع المجتمعات، فلها انعكاسات قد تتعدى حدود العلاقة الرسمية بين دولتين[2].

لهذه الأسباب جعلت الدول مختلفة الأجهزة المكلفة بالمساعدات الاقتصادية الخارجية تابعة للشؤون الخارجية للاستفادة من هذه الأداة الاقتصادية في علاقة الدول بغيرها من الفواعل الدولية، فالقوة الاقتصادية في العلاقات الدولية هي ظاهرة معقدة لا تتوقف فقط على

---

[1]- حسين بوقارة، **المرجع السابق** ، ص ص 104- 105.

[2]- هشام محمود الأقداحي، **المرجع السابق** ، ص ص 167، 177.

حجم الموارد التي تملكها الدولة أو درجة التقدم التكنولوجي، بل تتوقف كذلك على قيمة وأهمية المنتجات والخدمات التي تسيطر عليها، فالدول التي تمتلك موارد اقتصادية حيوية وثمينة التي يكون لها الخبرة اللازمة للتحكم في عرض وتسعير هذه الموارد بإمكانها ممارسة الضغط على الدول المستوردة إلى حد منعها من القيام بسلوكيات خارجية معينة مثل الحصر البترولي العربي على بعض الدول العربية المؤيدة لإسرائيل في أكتوبر 1973م، كما أنّ بعد الحرب الباردة هناك انتشار للأدوات الاقتصادية في السياسة الخارجية للقوى الكبرى فتعاملها مع دول الانتشار النووي (كوريا الشمالية، إيران) ارتكز بالأساس على العقوبات الاقتصادية لكن هذه العقوبات زادت من تشبّث هذه الدول بمواقفها وسياستها في هذا الشأن، كما أن بالدول التي صنفت في خانة الدول الداعمة للظاهرة الإرهابية تعرضت لأشكال متنوعة من الضغوط جعلتها تتنازل عن كثير من توجهات السياسة، فالدول الكبرى المهيمنة على المؤسسات المالية والاقتصادية من خلال توظيفها الوسيلة الاقتصادية استطاعت فرض إصلاحات وتحولات اقتصادية وسياسية داخلية على عدد لا يستهان به من الدول خاصة في العالم الثالث[1].

4- الأدوات الاستخباراتية:

ويقصد بها المهارات والموارد المستعملة لجمع وتفسير المعلومات المتعلقة بقدرات وخطط ونوايا وسلوكيات الوحدات الدولية الأخرى، وتشمل تلك الأدوات المهارات الخاصة بكيفية جمع المعلومات، وتفسير تلك المعلومات، كما تشمل مجموعة من الموارد، كأدوات الاستطلاع والتجسس، وأدوات الرمز وفك الرمز وغيرها[2]. فعمل المخابرات يبدو ملائما لإعداد واتخاذ القرارات الداخلية والخارجية، كما تقوم بالوقاية من التحديات والتطورات المستقبلية في الظواهر الدولية، فنجاح استعمال الأدوات الأخرى للسياسة الخارجية لتحقيق

[1]- هشام محمود الأقداحي، **نفس المرجع** ، ص 195.

[2]- محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** بيروت: دار الجيل، ط2، 2001، ص 93.

أهدافها لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن العمل والنشاط التحضيري الذي تقوم به أجهزة المخابرات.

إن انتشار الدبلوماسية سببًا في تكثيف النشاطات الاستخباراتية السرية كوسيلة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، فالمفهوم التقليدي لوظائف السفارات كان التجسس والاستعلام ويندرج في سياق السلوكيات التي تشوه وظيفة الدبلوماسي، أما المفهوم الحديث فيعتبر التجسس جزء من النشاطات والوظائف العادية التي تقوم بها السفارات في الحدود التي لا تمس باستقرار الدولة المضيفة[1].

5- وسائل الدعاية:

تعد الدعاية من أبرز وأهم الأدوات التي تلجأ إليها الدول في مجال السياسة الخارجية وقد تزايدت أهمية الأداة الدعائية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة الثورة التي طرأت على وسائل الإعلام والاتصال الدولي ويقصد بالدعاية هي العمليات الاتصالية التي تقوم بها حكومة معينة أو هيئة وطنية في دولة ما.

وتوجهها إلى جمهور دولة أجنبية بغرض التأثير عليه وإقناعه بوجهة نظر أو موقف تلك الدولة بالنسبة لقضية معينة وعلى النحو الذي يتفق مع مصالح وأهداف الدولة التي تقوم بهذه الدعاية، فتنحصر أدوات الدعاية في العلاقات الدولية في محاولة تشويه الآخر ووصفه بأبشع الأوصاف المنافية للأخلاق والعقلانية وهو ما يوفر الغطاء الأخلاقي والموضوعي لكل السلوكيات التي يمكن أن تتخذ ضده [2].

لهذا أصبحت الدعاية وسيلة لتحقيق السياسية الخارجية إذ يرى المفكر "اسماعيل مقلد" أنّ الدعاية أخبث الأدوات المستخدمة في فرض السيطرة وأكثرها ذكاءًا، فهي موجهة إلى غزو العقول والسيطرة عليها واكتساب ودها وتأييدها[3].

---

[1]- هشام محمود الأقداحي، **المرجع السابق** ، ص ص 108، 109.

[2]-**نفس المرجع** ، ص ص 289، 292، 293.

[3]- حسين بوقارة، **المرجع السابق** ، ص 110.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للسياسة الخارجية.

المطلب الأول: النظرية الواقعية والليبرالية.

1- النظرية الواقعية لتفسير السياسة الخارجية:

قامت الواقعية في الأربعينات على نقيض المدرسة المثالية التي كانت تتبنى مبادئ أخلاقية وقانونية لتفسير السلوكيات الدولية، في حين أنّ الواقعية ركزت على منطلقات اعتبار السياسة الدولية صراعًا من أجل القوة، وتركيزها على نظرية توازن القوى ودورها في إحلال السلم والأمن وعدم اللجوء إلى القانون الدولي والمنظمات الدولية والتركيز على الأمن القومي في حياة الدولة، حيث تعتبر الواقعية أنّ الدولة هي الوحدة الأساسية للتحليل و منطلق لفهم المصالح الدولية وأنّ دراسة السياسة الخارجية لا يمكن أن تكون بمعزل عن متغير المصلحة القومية، فالهدف الرسمي هو تحقيق المصلحة القومية للدولة، فهي نقطة القوة المحرّكة للسياسة الخارجية لأي دولة، لذلك إنّ الطرح الواقعي يعتبر السياسات الخارجية للدول ليست امتداد للسياسات الداخلية وأنّ المبادئ الأخلاقية الداخلية للدول لا تنعكس بالضرورة على سياستها الخارجية[1].

ويعتبر هانس "مورغانتو" Hans Morgen thaw رائد النظرية الواقعية أنّ قوة الدولة هي التي تحدّد مدى استقلاليتها في صنع سياستها الخارجية ومدى تأثيرها بالعوامل الخارجية التي تحددها طبيعة النظام الدولي، والسياسة الخارجية لأي دولة تهدف إمّا للمحافظة على القوّة أو لزيادة القوة أو لإظهار القوة، كما يعتبر الواقعيون أنّ النظام الدولي بمثابة غاية نتيجة غياب سلطة مركزية تحتكر القوّة وتفرض إرادتها على الكل، إضافة إلى غياب دور المبادئ والأخلاقيات والقوانين الدولية.

"فردريك شومان" "Frideric Shuman" يرى أنّ النظام الدولي الذي يفتقد إلى حكومة مشتركة من الضروري لكل وحدة من هذا النظام أن تسعى لضمان أمنها اعتمادًا على قوتها

---

[1]- وهيبة دالع، **دور العوامل الخارجية في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية** الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2014، ص ص 57، 58.

الذاتية، والحذر من قوّة الدول المجاورة لها، فالبيئة الإقليمية للدول لها دور في صناعة السياسة الخارجية، أمّا "أرلوند وولفرز" Arloud Wolfer فهو يرى القوّة بأنّها القدرة على دفع الآخر نحو عمل ما لا يريد وهو يفرّق بين القوة والنفوذ أو التأثير، فالقوة تعني تحريك الآخرين بالتهديد أو معاقبتهم بالحرمان، أما النفوذ والتأثير يعني القدرة على تحريك الآخرين بالوعد والإغراء فالسلوك الدولي هو محصلة ضغوطات مختلفة وأن الصداقة والعداوة بين الدول تتوقف على أهداف تلك الدول في سياستها الخارجية[1].

"هانس مورغانتو" يرى أنّ الدول النامية هي الأكثر عرضة وتأثرًا بالعوامل الخارجية وأن سياستها الخارجية هي عبارة عن ردود أفعال لمبادرات القوى الخارجية ومواقفها. على أثر النقائص التي عرفتها الواقعية التقليدية جاءت أفكار الواقعية الجديدة التي ظهرت عند "كينيث والتز" Kenneth Waltz فهي تنطلق من المفاهيم الأساسية ذاتها كالقوة و المصلحة وقد ظهرت في الثمانينات وهي انتقدت الواقعية التقليدية و اهتمامها فقط بالمجال الأمني في تحليل السياسة الدولية وإهمالها لعوامل أساسية في الحياة الدولية كازدياد الاعتماد المتبادل في المجال الاقتصادي فركزت الواقعية الجديدة على المظاهر الاقتصادية الدولية التي تؤثر في السياسات الخارجية للدول، فهم يرون أن النظام السياسي– الاقتصادي ينتج عن تمركز القوة السياسية الاقتصادية في قطب دولي تستطيع الدولة الهيمنة السيطرة على النظام الاقتصادي الدولي بما يحقق مصالحها ويضمن تبعية الأطراف الضعيفة لها.

ولقد اعتمد "كنيث والتز" في تحليله على النظام الدولي كمستوى للتحليل واعتبر أنّ هيكلة وبنية النظام الدولي هي التي تؤثر في سياسات الدول فهي تابعة في حركتها للقوانين التي يفرضها النظام، فالنظام الدولي يتشكل من القوى الكبرى التي تتحدد قوتها حسب إمكانياتها وقدراتها في ظل هذا النظام تسعى كل دولة للحفاظ على وجودها ولا تهتم إلاّ

[1]– رياض حمدوش، **المرجع السابق** ، ص ص 43– 51.

بمصلحتها أما الدول الضعيفة تسعى لإيجاد نوع من التوازن تجنبا لصراع مع القوى الكبرى[1].

النظرية الواقعية الجديدة ركزت في تحليلها للسياسات الخارجية للدول على طبيعة النظام الدولي من حيث توزيع القوى بداخله ومدى تأثير ذلك على السلوك الخارجي في الوحدات المكونة له، والنتيجة من كل ذلك بقاء الدول الضعيفة أكثر تعرضًا للضغوطات الخارجية الناجمة عن طبيعة هذا النظام ما يجعلها تابعة في سلوكها الخارجي لغيرها على عكس الدول الكبرى التي تكون أكثر حرية في اتخاذ قراراتها الخارجية ولو كان ذلك على حساب غيرها[2].

2- النظرية الليبرالية:

إنّ للنظرية الليبرالية عمق في تاريخ الفكر السياسي من خلال مفكريها الأوائل أمثال آدم سميث، إمانويل كانط، وكذلك جيريمي بانتام وغيرهم من المفكرين، كما أعطت إهتمامًا كبيرًا لعنصر الأخلاق، والقيم، والقانون، ولهذا يسميها البعض بالمثالية، وتنقسم إلى لبرالية كلاسيكية ولبرالية جديدة. إنّ اللبرالية الكلاسيكية تنطلق من مستوى الدولة لتحليل سلوك الدولة الخارجي، وتؤكد على وجود الكثير من أشكال العلاقات بين الدول على المستوى الدولي وليس فقط علاقات الصراع.

فالدولة عند اللبراليين تحاول بناء عالم يسوده السلم والعدالة، ومنه فأثناء تنفيذ الدولة لسياستها الخارجية، فهي تحاول تطبيق مبادئ وقواعد القانون الدولي، ويمكن أن ترجع الحروب والصراعات إلى الطبيعة الاستبدادية لأحد الأطراف أو الدول التي تشن الحرب[3]. إنّ اللبرالية تعتقد أيضًا أن من يضبط سلوك الدولة أو الفواعل هي البيئة التي تصنع فيها السياسة الخارجية (البيئة الداخلية للدولة) ونتيجة لوجود عدة تيارات في المقاربة اللبرالية

---

[1]- ناصيف يوسف، **المرجع السابق** ، ص ص 24 ، 28.

[2]- جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات** ،القاهرة: دار الهدى، 2003، ص 85.

[3]- رياض حمدوش، **المرجع السابق** ، ص ص 52، 53.

الجديدة، فنجد من اتخذ متغيرات داخلية أي داخل الدولة كالسياسات الاقتصادية، الايديولوجية، والبنيات الاجتماعية كعوامل مؤثرة على السلوك الخارجي للدولة، كما نجد تيارات أخرى جعلت من البيئة الدولية هي المؤثر على سلوك الدولة الخارجي كالمؤسسات الدولية بنشر قيم معينة، أو خلق أنماط من السلوك القائم على القواعد مثل دور الأمم المتحدة في رسم السياسة الخارجية للدول، حيث تنطلق من مستوى تحليل بنية النظام الدولي وأثرها على السياسة الخارجية للدول[1].

لكن جميع تيارات الليبرالية الجديدة تتفق حول أنّ السياسة الخارجية لا يمكن فهمها فهما صحيحًا إلا من الداخل (نتيجة التفاعلات والحركية الداخلية داخل الدولة).

إنّ الليبرالية تعترف بأن كل دولة تنفّذ وتصوغ سياستها الخارجية بناءًا على ما تفرضه خيارات الدولة الأخرى أي البيئة الدولية، كما تعترف بوجود قيود للنسق الدولي أو ضغوطات بنيوية على السياسة الخارجية مع ذلك المقاربة الليبرالية النفعية، تعطي الأولوية في صياغة سياسة خارجية للدولة لما تسميه الفواعل المجتمعية، فإنّ اللبرالية النفعية لا تنظر للدول كوحدات مندمجة، إنما كمؤسسات Institution Political فهي التي تصيغ السياسة الخارجية للدول، فالمؤسسات السياسية تصبح مجرد أداة يتحكم فيها الأفراد والفئات لتمرير خياراتهم وأولوياتهم إلى السياسة الخارجية.

فالليبرالية النفعية تعطي الأولوية للعوامل الداخلية للدولة كعوامل مؤثرة لعملية صياغة السياسة الخارجية، ولا تهتم كثيرًا بعلاقة النظام الدولي بسلوك الدولة الخارجي.

أما الليبرالية المؤسساتية والتجارية (الاعتماد المتبادل) من النظريات التابعة للواقعية تحت تصنيف (الواقعية الليّنة) إنّ طبيعة النظام الدولي حسب المقاربة الليبرالية وكما رأينا سابقًا هي طبيعة فوضوية، ولكنّها عكس الواقعية حيث لا يرون أنّ التعاون بين الدول مستحيل، لأنّ المؤسسات الدولية والاعتماد المتبادل بينهم وروابط الاقتصاد والتجارة يمكن أن

[1]– رياض حمدوش ، **نفس المرجع** ، ص 53– 55.

تخفف من تأثير الفوضى، وذلك عن طريق جعل الانحراف عن المعايير الدولية يؤدي إلى عقوبة شديدة[1].

حيث يرى كوهين أن وجود تجارة حرّة، يقدم حوافز للتعاون لكنه لا يضمن وجود حالة من السلام، حيث يقول إنّ التعاون لا يحدث بصفة تلقائية لكنه يتطلب تخطيطًا ويتطلب أن يتم التفاوض للوصول إلى التعاون[2]، ومنه فإن طبيعة النظام الدولي التعاوني، تؤثر على سلوك الدولة الخارجي، حيث يأخذ مسلك تعاوني مع بقية الدول، وتنظر اللبرالية الجديدة بأهمية بالغة على دول المنظمات الدولية سواء الحكومية أو غير الحكومية.

فالمنظمات الحكومية تتمثل في البنك الدولي، والصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية في الشق الاقتصادي، أما في الشق السياسي يتمثل في الأمم المتحدة وأبعادها الثقافية والاجتماعية، أما الشق الأمني يتمثل في الحلف الأطلسي وهذه المنظمات هي القادرة على توجيه سلوك الدولة باتخاذهم سياسات خارجية تعاونية وليس صراعية، أما المنظمات الدولية غير الحكومية فلها دور أكبر نتيجة أنّها تمتلك حرية أكبر من المنظمات الحكومية نظرًا لأنها محكومة بقواعد أكثر مرونة[3].

فإن للنظام الدولي الجديد حسب النظرة اللبرالية الجديدة والذي تحكمه مؤسسات دولية حكومية أو غير حكومية، بالإضافة إلى وجود الاعتماد المتبادل بين الدول وتفاعلات ذات أهمية خاصة في المجال المالي والتجاري والاقتصادي يسمح للنظام الدولي بأن يكون نظام قليل الفوضى، وذو طابع سلمي وتعاوني، كما يؤثر على سلوك الدول عند رسم سياستها الخارجية، بأن تكون سياسات أقل عدوانية وأقل أنانية، وتحقيق مفهوم الأمن للدول يتمثل في إتخاذ سلوك خارجي يتفق وطبيعة النظام الدولي السلمي لتحقيق رفاه أكبر[4].

---

[1]– رياض حمدوش، **نفس المرجع** ص ص 56، 57.

[2]– جهاد عودة، **المرجع السابق** ، ص 84.

[3]–**نفس المرجع** ، ص 82.

[4]– رياض حمدوش، **المرجع السابق**، ص ص 58– 59.

المطلب الثاني: نظرية صنع القرار واللعب.

1- نظرية صنع القرار:

هناك من يعرّفها بأنّها الدراسة المتفحصة والشّاملة لمختلف العناصر التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحليل سياسة معينة سواء بشكل عام أو في لحظة معينة أي أنّ النظرية تعمل بشكل مفيد بين هذه المتغيرات لكن لا تضع بالضرورة فرضيات تطلب من صانع القرار أن يعمل على أساسها[1].

يرى "سنايدر" "Snyder" بأنّ بؤرة بحث العلاقات الدولية يجب أن تكون حول المواقف وردود الأفعال والتفاعلات بين الدول، فبالنسبة إليه، الدولة هي على وجه التحديد مكوّنة من صنّاع القرار وموقف الدولة هو الموقف المتخذ من قبل هؤلاء الذين يتصرفون بإسم الدولة[2].

نماذج عملية صنع القرار:

أ- نموذج سنايدر:

يبني "سسنايدر" نموذجه الخاص بعملية صناعة القرار على مسلمة أولية مفادها أنّ أفضل وسيلة لاستيعاب السياسة الدولية وعوامل التأثير في سلوكية الدولة تكمن في التحليل على مستوى الدولة، وبالتالي فالإيطار النظري للنموذج يركز على فكرة دراسة مسار التفاعل الذي يبدأ من الفاعل الصادر عن الدولة ويقابله رد فعل من المحيط الخارجي الذي يأخذ الإشكال ذاته الذي يأخذه الفاعل الأوّل فيشكل تفاعلات، وعندئذ تكرار مثل هذه العملية سيؤدي إلى تكوّن أنماط معينة التفاعل التي يطلق عليها اسم نموذج صناعة القرار ويصيغ "سنايدر" نموذجه من خلال وحدات التحليل التالية:

- **المحيط الخارجي:** ويشمل كل العوامل الخارجية المؤثرة في عملية صنع القرار، والتي يمكن تحديدها في المحيط المادي الجغرافي من الدولة والمجتمعات والثقافات.

---

[1]- ناصيف يوسف، **المرجع السابق** ، ص 307.

[2]- سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**، عمان: دار وائل للنشر، ط 1، 2000، ص ص 71، 72.

- **المحيط الداخلي:** ويشمل العوامل والعناصر المكوّنة للبيئة الداخلية والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية صناعة القرار والتي يمكن تحديدها في النقاط التالية:
أ- السياسة الداخلية، 2- الرأي العام، 3- الموقع الجغرافي للدول، 4- الثقافات العامة والسمات الرئيسية التي ينطبع بها السكان، 5- طريقة تنظيم المجتمع وأدائه لوظائفه 6- الجماعات الاجتماعية والسياسية، 7- جماعات الضغط[1].

- **البيئة الاجتماعية والسلوكية:** وتشمل هذه الوحدة نظام القيم السائدة في المجتمع، والسّمات السيكولوجية والسوسيولوجية التي يتميّز بها، ونمط التفكير لدى أفراده، والقضايا ذات الأبعاد الحساسة والمرتبطة بالجوانب الدينية أو العادات أو الأعراف.

- **صنّاع القرار وعملية صناعة القرار:** يمكن تنظيم مضمون هذه الوحدة في النقاط التالية:

1- مجال الصلاحيات.

2- الاتصالات والمعلومات.

3- نظام الحوافز الشخصية وتلك التي يحدّدها الدور، وتشكل هذه الفئات بمجموعها مختلف الأدوار والأهداف والوظائف في إطار السلطة بشكل عام أو في ايطار وحدة صناعة القرار بشكل خاص[2].

- **دوافع وخصائص صانع القرار:** الدوافع الأولى تعني أن صانع القرار اختار قراره ليحقق أهداف معينة وبوعي منه لذلك، كالقول على سبيل المثال أنّ الرئيس الفلاني سعى لعقد اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية من أجل تعزيز الاستقرار الدولي عن طريق التقليل من عدد الدول التي قد تبادر بشكل منفرد باستخدام هذه الأسلحة في عمل حربي، أما الثانية فهي دوافع عن شكل من أشكال اللاوعي وهي النابعة من الخبرة الحياتية لصانع القرار التي تؤثر في اختيار لأسباب سيكولوجية، وبالتالي فعند تحليل قرار معين لابد من دراسة الحياة الشخصية لصانع القرار مثل طفولته وخلفيته الاجتماعية وثقافته وخبراته في الحياة ومعرفة

---

[1]- سعد حقي توفيق، **نفس المرجع**، ص177،180 .

[2]-**نفس المرجع** ، ص 317.

دوافع صانع القرار ليس بهدف التحليل الذاتي لها بقدر ما تهدف إلى تقصي النتائج المترتبة عن صنف معين من الدوافع في عملية صنع القرار[1].

- **الفعل:** يطلق بعض الباحثين عليه اسم المخرجات وهو يعبر عن نتيجة عملية صناعة القرار.

ب- نموذج الفاعل العقلاني:

يفسّر هذا النموذج عملية صناعة القرار من خلال تحليل عقلاني لأهداف السياسة الخارجية لدولة ما، على اعتبار أنّ أي دولة تقوم بالتدقيق في وضع أهدافها وحساب تكاليفها والأرباح التي تجنيها من كل قرار تتخذه بشأن قضية معينة أو تحقيق أهداف لا يمكن تحليل أهداف دولة إلاّ إذا وضعنا معايير دقيقة وموضوعية لاختيار وتحليل سلوك الدولة في السياسة الخارجية، فصنّاع القرار يستحضرون نوعية العواقب التي يحصلون عليها وهم يضعون الخطط و يباشرون تنفيذها، فالوحدة الأساسية في التحليل في هذا النموذج هو عقلانية سلوك الدولة في العلاقات الدولية، وعلى العموم يقوم هذا النموذج على العناصر التالية:

1- القضية التي يفترض معالجتها إنّما هي نتاج سلوك الدولة.

2- سلوك الدولة هو اختيار يتم مرّة واحدة وليس عدة اختيارات متسلسلة.

3-السلوك هو اختيار عقلاني وذلك للاعتبارات التاليةّ:

أ- ترتيب في الأهداف وفي سلم الأولويات.

ب- وجود خيارات.

ج-المخرجات.

د- الاختيار بمعنى الاختيار العقلاني لخيار معين من بين مجموعة من الخيارات[2].

---

[1]- عامر مصباح، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، 2006، ص ص 363، 365.

[2]-**نفس المرجع** ، ص ص 366-369

ج- نموذج تحليل الأزمة:

- **نموذج الاستجابة المنظمة:** يتمثل هذا النموذج في جماعات صناعة القرار والمنظمات البيروقراطية التي يمكن أن تشكل وتقيّد خيارات السياسة في الأزمة.

إنّ مهارات القيادة غالبًا ما تحدّد ما إذا كان تماسك الجماعة يصبح عامل لتكوين التعاون أو تنظر إلى الأزمات كفرصة أكبر من العقلانية العادية المنتشرة بسبب أن القرارات الموضوعية في القمة الهرمية للمنظمة بواسطة أشخاص أقل تقيدًا بالآراء الضيقة. كما أنّ الوقت المحدّد يقلل من فرص تبنّي المفاوضة والإستراتيجيات المتدرجة التي يمكن أن تخفض نوعية القرار، من جهة أخرى بينت الدراسة أنّ المواقف في صناعة القرار ليست حرة في عمليات المنظمية والسياسة البيروقراطية ولذلك يمكن أن تكبح الخيار العقلاني.

- **نموذج التفاعل العدائي:** يختبر هذا النموذج سوابق وآثار التفاعلات بين الدول في الأزمات مع التركيز على دور الإدراكات في مفاقمة وتعزيز أو تلطيف نموذج العلاقات بين الأطراف الراضية لذلك، فالأزمة هي منظور لها كفرصة من المحتمل أن تؤدي إلى نزاع لولبي، هذا المفهوم للأزمة يؤلّف العمليات بواسطة توليد العداء أكثر من العداء السابق.

- **نموذج كلفة الحساب:** يؤكد هذا النموذج على الخيارات الإستراتيجية والتكتيكية المرافقة لأرباح الحد الأقصى والحد الأدنى من الخسائر في إدارة الأزمة، بمعنى عكس الأزمة التي تفرض التهديدات بأقل حجم، وصنّاع السياسة يشعرون بأقل تقييد لذلك يمكن أن يكون أكثر التجاءً إلى الاستراتيجيات الأعلى خطورة، فمثلا يمكن أن يباشروا المواقف التي تحمل اللاعقلانية أو يفقد التحكم في الجهد من أجل فرض التنازل على الخصم لذلك التفاعل العدائي ونموذج كلفة الحساب تختلف في بعض الطرق المهمة، خاصة فيما يتعلق بالنظرة العامة للتصعيد الضعيف في الأزمة[1].

[1]- عامر مصباح، **نفس المرجع** ، ص ص 366- 369.

2- نظرية اللعب:

هناك من يعرّف نظرية اللعب بأنّها تقدم وسيلة توضع بواسطتها الإستراتيجية وتحلّل ويتّخذ هؤلاء اللاعبون اختيارات عقلانية بين الاستراتيجيات في محاولة لتعظيم الأرباح أو تلبية تفضيلهم للمرتبة الأولى، ويوجه التحليل خاصة نحو تحديد حل ما وتوضيحه للحصيلة التي تنتج من اختيارات العوامل العقلانية، وقد عرفها "فون نيومان" بأنّها: «مجموعة من العمليات الرياضية التي تهدف لإيجاد حل لموقف معين يحاول فيه الفرد جاهدًا أن يضمن لنفسه حد أدنى من النجاح عن طريق أسلوبه في المعالجة رغم أن أفعاله وأسلوبه لا يستطيعان تحديد نتيجة الحدث بشكل كامل، إنّما مجرد التأثير فيه». كما يعرف "مارتن شوبيك": «طريقة لدراسة صناعة القرار في حالات الصراع»[1].

أ- أسس النظرية: تقوم هذه النظرية على خمسة أسس وهي:

- **الخيارات:** تفترض هذه النظرية أن كل لاعب يختار مجموعة من البدائل بصفة عقلانية أي الخيار الذي يتوقع أن تكون نتائجه عالية الربح ومنخفضة الأضرار والتكاليف وكذلك سلوك اللاعب الأوّل غير منعزل عن سلوك اللاعب الآخر[2].

فبالتالي اختيار البديل يؤثر في اختيار اللاعب الآخر سلبًا أم إيجابًا.

- **الأهداف:** الأهداف هي التي توجه اللاعب نحو خيار معين كما أن الأهداف تحدّد طبيعة المباراة، فهناك أهداف تفرض اللعبة الصفرية كهدف الحصول على الاستقلال في الثورة الجزائرية، وهناك أهداف تفرض اللعبة الغير الصفرية كالعلاقة بين القطبين في الحرب الباردة.

---

[1]- جوفر روبيرت أليشار إدواردز، **المعجم الحديث للتحليل السياسي**، ترجمة: سمير عبد الرحيم الجلبي، بيروت: الدار العربية للموسوعات، ط1، 1999، ص 183.

[2]- سعد حقي توفيق، **المرجع السابق** ، ص 124.

– **العقلانية:** سلوك اللاعب ليس استجابة انفعالية للوضع الذي يحيط به بقدر ما هو تصرف قائم على حساب الخسائر والأرباح لكل البدائل المطروحة أمامه، وترجيح كفة الخيار التي رجحت كفة أرباحه على كافة أضراره.

– **المنفعة:** تعرف المنفعة بوجود الأهداف والتفضيلات، والمنظرون في نظرية المباراة درسوا صناعة القرار العقلاني وشرحوا ذلك بمفهوم مجرد يسمى المنفعة وهذا متعلق بمقدار رضى الفرد المستنتج من الهدف أو الحادثة[1].

– **المباراة والمعلومات:** يمكن التمييز بين شكلين من المباراة وهما، مباراة الحركة المتزامنة ومباراة الحركة التالية، أن يتميز الشكل الأول من المباراة بأنّها ناقصة المعلومات على أساس أن اللاعبين يقومون بالاستجادة للموقف في وقت واحد دون الحصول على المعلومات الكافية حول الموقف العقلاني وحساب التكلفة والربح على عكس الشكل الثاني الذي تتخذ فيه المواقف فيما بعد بشكل متتالي، أين أحد اللاعبين يتخذ الموقف والآخر يتبعه بعد الحصول على كل المعلومات المحيطة بالموقف، كما هو الحال في لعبة الشطرنج، فهي لعبة كاملة المعلومات[2].

ب– عناصر نظرية المباريات:

يعني مضمون هذه الوحدة عناصر اللعبة أو فواعلها وهي كما يلي:

– **اللاعبون:** هو وحدة إتخاذ القرار المستقلة في اللعبة.

– **القواعد:** تعني قواعد اللعبة التي تضبط طريقة اللعب في المباراة من الناحية العملية تعني القواعد المحدّدة لكيفية استخدام الموارد المتاحة في المباراة للوصول إلى أفضل النتائج بطريقة عقلانية[3].

---

[1]– سعد حقي توفيق، **المرجع السابق**، ص ص 124– 129.

[2]–**نفس المرجع** ، ص 130.

[3]– عامر مصباح **المرجع السابق** ، ص 403.

- **الإستراتيجية:** تعني نمط السلوك المتخذ سواء المبادر به من طرف لاعب ما أو السلوك المتخذ لمواجهة إستراتيجية الخصم.

- **العوائد:** وهي نتائج المباراة أو مخرجات العملية التفاعلية بين الخصمين المعتبرين في اللعبة، وترتبط نتائج المباراة بطبيعة الإستراتيجية المتبنّاة من طرف كل لاعب وطبيعة الطبيعة اللعبة في حد ذاتها.

- **المعلومات:** تظهر أهمية هذا العنصر عند اختيار البديل المناسب للتباري في اللعبة وتشمل المعلومات حول طبيعة اللاعب والاستراتيجيات المتبناة، والنتائج المتوقعة من كل خيار وكل إستراتيجية متبناة، ولهذه الاعتبارات يفضل اللاعبان أن يبقيا على العلاقات الاتصالية المفتوحة بينهما[1].

ج- أنواع اللعب:

أولاً: اللعبة الصفرية:

المعنى البسيط لهذا النوع من المباراة هو ربح طرف وخسارة طرف آخر، أو أن ربح طرف يعني خسارة الآخر[2].

بالمعنى الرياضي المكسب الذي بحقيقة الطرف (أ): الخسارة التي يفقدها (ب)، أما في مجال العلاقات الدولية تمثل اللعبة الصفرية الصراع الدائم غير القابل للتوفيق إن يسعى كل طرف إلى إنهاء وجود الطرف الآخر أو الاستسلام، ووفقا لهذا النوع من اللعب تسعى الدولة لتحقيق أقصى حد ممكن من الأرباح كمثال الحرب العالمية الثانية التي أسفرت عن هزيمة دول المحور وإنهاء وجود النازية والفاشية، فالسمة الرئيسية للعبة هزيمة شاملة أو الربح الشامل.

---

[1]- عامر مصباح، **نفس المرجع** ،ص ص 103، 104.

[2]- سعد حقي توفيق، **المرجع السابق** ، ص ص 126، 128.

ثانيا: اللعبة الغير الصفرية.

يفترض فيه أصحاب هذه النظرية أن يكون هناك مجالاً واسعًا للتنسيق والتعاون بين طرفي عملية الصراع إذ أنهما قد يخسران معًا أو يكسبان معًا ويكون السلوك التعاوني هو السمة المميزة للمباراة، وذلك من خلال وجود الدبلوماسية المفتوحة بين أطراف اللعبة، وجود خطوط الاتصال والتنسيق والحرص على الحلول الوسطى، وخلفية هذه المباراة هو الحساب العقلاني لكلى اللاعبين اللذان يقرران أن الحل الوسط هو الخيار المفضل لكل منهما ويصبح الاتجاه التعاوني في المباراة خيارًا عقلانيًا رجحت فيه كفة الأرباح على كفة الأضرار بنسبة لكل طرف مثل أزمة الصواريخ الكوبية 1962 ولجوء طرفي الصراع إلى الحل السياسي بدلا من الحسم العسكري[1].

[1]-**نفس المرجع** ، ص 129.

خلاصة الفصل:

من خلال استعراضنا لمختلف التعاريف التي عرّفت السياسة الخارجية يتضح أنه لا يوجد هناك تعريف متفق عليه عند علماء علم السياسة بشكل عام، وعلم العلاقات الدولية بشكل خاص، من خلال ما سبق نستنتج أن السياسة الخارجية هي مجموعة من القرارات والنشاطات التي تتعلق بالسلوك الخارجي للدولة، كما أنها مجموعة من مراحل والأهداف المسطرة للدولة.

كما توصلنا إلى أن المحددات لها علاقة وطيدة بتضييق أو توسيع قدرة الدولة على المناورة في البيئة الخارجية.

من خلال تطرقنا لوسائل السياسة الخارجية يتضح أن تحقيق الأهداف التي تندرج في إطار مصلحتها الوطنية ترتبط بهذه الوسائل.

ومن خلال التطرق إلى النظريات المفسرة للسياسة الخارجية توصلنا إلى أنها تختلف باختلاف التوجهات النظرية لكل مدرسة.

الفصل الثاني

السياسة الخارجية الجزائرية

لدراسة سياسة خارجية لدولة ما لابد من دراسة المبادئ التي تحكمها لتفسير تأثيرها على توجيهها في إتخاذ موقف ما حيال قضية ما سلبًا أو إيجابًا، كما أنه يجب دراسة الخلفية التاريخية له لمعرفة المراحل التي سار عليها، بالإضافة إلى ذلك دراسة دور المحددات والمؤهلات التي تفرض ضوابط على السلوك الخارجي، وفي هذا الفصل سوف نسلط الضوء على هذه العناصر من أجل فهم جوهر السلوك الخارجي للجزائر ودور سياستها الخارجية إقليميا، قاريًا ودوليًا.

المبحث الأول: المسار التاريخي للسياسة الخارجية الجزائرية.

المطلب الأول: فترة الكفاح المسلح.

خلال هذه المرحلة ظهرت الجزائر على المستوى الدولي، وأرست أسس سياستها الخارجية، وقبل أن تعرف الجزائر كدولة برزت للعالم بدبلوماسيتها النشيطة، حيث اقتحمت المسرح الدولي ببعثات جبهة التحرير الوطني "FLN" ثم رجال الحكومة الجزائرية المؤقتة "G.P.R.A" الذين أمّنوا للنشاط العسكري الداخلي صدى دولي. فالدبلوماسية في هذه المرحلة كانت مدعومة باستمرار بالثورة التي كانت تقاد من الداخل، فالفعل الداخلي والخارجي كانا دائما يتبادلان الدعم (يتعلق الأمر بالعمليات) بعد مؤتمر صومام 1956 كلفت مديرية التنفيذ لجبهة التحرير الوطني السيد "لمين دباغين" بتنسيق النشاط الخارجي للثورة، واشتّد هذا النشاط بخروج لجنة التنسيق والتنفيذ "C.C.E" من التراب الوطني في جويلية 1957 خاصة مع إنشاء الحكومة المؤقتة الجزائرية الجمهورية الديمقراطية الشعبية في 1958، كانت وزارة الشؤون الخارجية مكلفة أساسا بتنسيق نشاطات، بعثات الحكومة المؤقتة في الدول المعترفة بها وبعثات جبهة التحرير الوطني الموجودة في باقي البلدان.

شارك "حسين أيت أحمد" و"محمد يزيد" في مؤتمر "باندونغ" أفريل 1955 الذي لم يتردد في التنديد بالاستعمار الفرنسي وإثارة القضية الجزائرية، كما سجلت جبهة التحرير الوطني دخولها في العائلة الأفرو–أسيوية الموسعة ولم تتوقف منذ ذلك الحين عن المشاركة

في مختلف اللقاءات المنعقدة في هذا الإيطار، كما سجلت حضورها أيضًا في مختلف اللقاءات الإفريقية التي اتخذت موقف التأييد[1].

شاركت الحكومة الجزائرية المؤقتة "G.P.R.A" من جهتها كعضو كامل الحقوق في الدورتين الثانية والثالثة لمؤتمر الدول المستقلة لإفريقيا المنعقدة على التوالي في "منروفيا" 4-8 أفريل 1959، و"أديس أبابا" 14-24 جوان 1960، كما قامت جبهة التحرير الوطني حاضرة بشكل نشيط في الاتصالات المغاربية والعربية، وخلال الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1955 كانت القضية الجزائرية وللمرّة الأولى محور مناقشات الأعضاء، وذلك بفضل الضغوطات الممارسة من طرف المجموعة الأفروأسيوية ومن ذلك الحين ظلت القضية الجزائرية مسجلة على جدول أعمال كل الدورات حتى استقلال الجزائر، عملت جبهة التحرير الوطني جاهدة من أجل كسب الرأي العام الأمريكي لصالح قضيتها من خلال نشاطات مكتب الإعلام في "نيويورك"، وبفضل العلاقات الوثيقة التي نسجت بين الاتحاد العام للعمال الجزائريين "U.G.T.A" والمركزية النقابية الأمريكية "A.F.L.C.I.O" والاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين "U.G.E.M.A" والمنظمة الطلابية الأمريكية "U.S.N.S.A" التي أعلنت تأييدها لاستقلال الجزائر.

إضافة إلى التقرير المقدم أمام الكونغرس الأمريكي من طرف "جون كنيدي" يوم 02 جوان 1957، أمام لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ ساهما في تحسين الرأي العام الأمريكي بالقضية الجزائرية، كما دعم الاتحاد السوفياتي القضية الجزائرية بشكل حذر من خلال نشاط المجلس العالمي للسلام والحركة العمالية العالمية، كذلك الصين التي تبقى من البلدان الأوائل التي اعترفت بالحكومة المؤقتة 22 سبتمبر 1958م، ولم تخفي مساعدتها المالية والعسكرية للثورة الجزائرية.

---

[1]- عبد الله بالحبيب، **السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992- 1997**، الجزائر: دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، 2012، ص ص 11-13.

عند استقلال الجزائر ورثت مجال سياستها الخارجية تجربة تراكمت من خلال مرحلة الكفاح المسلح على مستوى المبادئ الأساسية وكذا التحالفات الثنائية وحتى في شخصيتها الدبلوماسية، وفي النواة الأولى التي أثرت الكفاح المسلح بالدعم الخارجي[1].

المطلب الثاني: فترة الاستقلال.

الجزائر بحكم حربها التحريرية جلبت لنفسها هيبة وفخر دوليين، كما أنّ الرؤساء الذين تعاقبوا على الجزائر أثروا في مسار دبلوماسية البلاد.

أ- فترة حكم الرئيس أحمد بن بلّة:

السياسة الخارجية كانت تتسم بالحكم الفردي وأنّه هو الذي يوجهها ويتابعها شخصيًا فإنّ المخططات التمهيدية الأساسية للسياسة الخارجية وضعت في عهد "بن بلة" وتتمثل في الابتعاد عن فرنسا وربط علاقات جديدة مع العالم العربي وبداية لعلاقات وثيقة مع حركة عدم الانحياز في العالم النامي الواسع.

ب- فترة حكم الرئيس هواري بومدين:

الميزة المثيرة لحكم الرئيس هواري بومدين أنه استبدل الأولوية المعطاة للشؤون الخارجية بالتنمية الوطنية وتمتعت الدبلوماسية الجزائرية لفترة قصيرة 1973 و1975 بموقع نفوذ داخل حركة عدم الانحياز، أثبتت مسألة الصحراء الغربية أنّها إحدى الفترات المعقدة والمسببة للخلافات أثناء فترة بومدين وأظهرت الافتراضات الجزائرية مدى أهمية دورها داخل المغرب العربي كقوّة مهيمنة، إلاّ أنّها لم تستطع إخراج المغرب من المنطقة الصحراوية التي دخلتها والسبب عدم استطاعتها إقناع الدول الغربية أن تساعد مطلب جبهة البوليساريو في تقرير المصير، وانكماش السياسة الخارجية الجزائرية كما ازدادت المشاكل الداخلية

[1]- عبد الله بالحبيب، **نفس المرجع** ، ص ص 14-16.

جـ- فترة حكم الرئيس شاذلي بن جديد:

ورث النظام الجديد إرثا سياسيا ثقيلا من نظام بومدين، وذلك في الوقت الذي عرف فيه العالم الخارجي تغيرات جد عميقة، إضافة إلى الحرب الباردة بين القطبين الشيوعي والرأسمالي وتزايد العداء نحو مطالب العالم النامي وأزمة الديون الخارجية الحادة مع بدايات الثمانينات، ما خلق محيط مضطرب في السياسة الخارجية الجزائرية[1].

كما ظهرت عدة اضطرابات داخل المجتمع الجزائري مثل مظاهرات منطقة القبائل في أفريل 1980 والتي سرعان ما تحولت إلى مطالب تغيير ثقافية وسياسية، وبدأت الخيبة تظهر داخل النخب خاصة فيما يتعلق بالخيار الرأسمالي للدولة، وبلغت المأساة ذروتها في أحداث 1988، حاول نظام "شاذلي" الاستجابة للتوترات الداخلية والخارجية بإصلاح جذري للنظام الجزائري وأجريت محاولات تضمنت إعادة الهيكلة الاقتصادية والخارجية بإصلاح جذري للنظام الجزائري وذلك بمساعدة صندوق النقد الدولي. كما سارت الجزائر نحو اقتصاد السوق.

إنّ فقدان الجزائر للاستقلال الاقتصادي أدّى إلى إدماجها في الاقتصاد العالمي الجديد والتقيد في ممارستها للسياسة الخارجية[2]. فابالمصادقة على دستور فيفري 1989م الذي كان ينص على التعددية الحزبية، فظهر حوالي 60 حزبًا وأجريت الانتخابات البلدية في جوان 1990 والتي فاز بها حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالأغلبية وإجراء انتخابات تشريعية يوم 26 ديسمبر 1991 أفرزت النتائج الفوز بالأغلبية للجبهة الإسلامية للإنقاذ "FIS" ودخلت الجزائر في حرب أهلية واستقالة "شاذلي بن جديد" في جانفي 1992 وعيّن بوضياف رئيسًا للجزائر في جانفي 1992، وبعد فترة قصيرة ثم اغتياله في 27 جوان 1992.

---

[1]- علي تابليت،" **سياسة الجزائر الخارجية و النظام العالمي الجديد**"،المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و الإعلامية، العدد الثاني،2002-2003، ، ص ص 282- 290.

[2]- علي تابليت، **نفس المرجع** ، ص ص 289- 296.

د- فترة حكم الرئيس ليمين زروال:

أيّد زروال إيقاف المسار الانتخابي وحسم الجيش المسألة وذلك لتفادي الاخطار المحدقة بوحدة الشعب والوطن، حيث انعقدت ندوة الوفاق الوطني في جانفي 1994م، كما دعى للحوار الوطني، ثم شرع في التحضيرات المادية والبشرية للانتخابات الرئاسية، وجرت الانتخابات يوم 16 نوفمبر 1995، وفاز المرشح "ليامين زروال" بالأغلبية المطلقة،وتم صياغة دستور 1996 على أساس الوثيقة التي وقع عليها مختلف الشركاء في ندوة الوفاق الوطني الثانية، واستفتي عليها الشعب في نوفمبر 1996[1].

هـ- فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة:

انتخب بوتفليقة رئيسًا للجزائر في 15 أفريل 1999، عمل على إنجاح فكرة الوئام المدني، كما عمل على إيجاد مكانة الجزائر على المستوى الإقليمي والجهوي كفيلة بإعطائها دورا ومركز قوي في النظام العالمي[2].

المبحث الثاني: محددات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية الجزائرية.

نعني بمحددات السياسة الخارجية العوامل البيئية التي تؤثر بشكل أو بآخر في السياسة الخارجية لأية وحدة من الوحدات الدولية، ونعني بها أيضا دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع أمام مجموعة من المتغيرات المستقلة تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية[3].

---

[1]- رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكرين والسياسين**، الجزائر: دار المعرفة، 1999، ص ص 202- 270.

[2]- رابح لونيسي، **نفس المرجع** ، ص ص 274- 275.

[3]- وهيبة دالع، "**دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية**"، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2008-2009، ص 8.

1- العوامل الاقتصادية:

تتكون المحددات الاقتصادية من الموارد البشرية والطبيعية المتاحة، فبالنسبة للجزائر مواردها البشرية تجعلها في موقف قوة، أما الموارد الطبيعية فتعتبر من العوامل الأساسية في قوة وغنى الدول[1] وهي مصادر الطاقة (كالبترول الفحم، الغاز والموارد النووية، والمعادن الخام، المواد الغذائية، والموارد الزّراعية... الخ). وتوفر هذه الموارد للدولة يوفر لها الأساس المادي للنمو الاقتصادي ويمكنها من الدخول في علاقات خارجية مكثفة، كما أنه يوفر على قدرتها في دخول سباقات التسلح واختيار نظم معينة للتسليح، أو إنتاج الأسلحة النووية أو دخول حروب دولية والجزائر من الدول التي تتمتع بالموارد طبيعية لا بأس بها وأهمها النفط، حيث أنّ الجزائر من الدول المصدرة للنفط والغاز بامتياز، لكن المشكل أنّ اقتصادها يعتمد اعتمادًا كبيرًا على النفط[2] «وهو بطبيعته قابل للنفاذ، الأمر الذي يجعلها عرضة لهزات عنيفة بتأثير التذبذب في الأسعار العالمية للمادة الخام، ومن ذلك سعر برميل النفط الخام في 1998 وصل إلى 12 دولار للبرميل الواحد، وهو سعر يقل عن نظيره قبل أكتوبر 1973، خاصة مع فشل دول الأوبيك في التنسيق بين سياساتها الإنتاجية والالتزام بحصصها المقررة »[3]، وهذا التذبذب في أسعار النفط يترك آثار عميقة على الاقتصاد الجزائري، ما يؤدي إلى حدوث أزمات داخلية خصوصًا أن الجزائر لا تحقق إكتفاءًا ذاتيًا ، بحيث أنّ الاكتفاء الذاتي من الغذاء في أوقات الحرب والأزمات أصبح يعتبر فاصلاً هامًا في قوة الدولة وكل دولة تفتقر إلى هذا الشريان الحيوي عرضة للانهيار[4]، والفائض الذي

---

[1]- غضبان مبروك، **المدخل للعلاقات الدولية**، عنابة: دار العلوم، 2007، ص 273.

[2]- السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** ، بيروت: دار الجيل، 2001، ص 155.

[3]- سليم العايب، "**الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد لإفريقي**"، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011-2012، ص ص 9-11.

[4]- عبد الرحمان يوسف بن حارب، **السياسة الخارجية للدولة الإمارات العربية** ، الإمارات العربية المتحدة: المكتب الجامعي الحديث، 1999، ص 28.

تجنيه الجزائر عن اِرتفاع أسعار النفط لا يوفر هامشًا للحركة في السياسة الخارجية، ما دامت الجزائر عاجزة بشكل كبير عن تحقيق الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الغذائي، فأي حصار على الجزائر يؤدي إلى اِنهيار اقتصادها، كما أن انخفاض أسعار النفط وارتفاع في أسعار القمح يدخل الجزائر في أزمة اِقتصادية خانقة، يضاف إلى ذلك عدم وجود اقتصاد قوي قادر على تحويل المواد الأولية إلى منتجات، واعتمادها على الاستيراد بشكل كبير، فالجزائر مثلا لا يمكنها إنتاج أسلحة متطورة تزود بها قواتها العسكرية دون اللجوء إلى الاستيراد، حيث تنفق الدولة مبالغ طائلة في التجهيزات العسكرية، فعدم قدرة الجزائر على تحقيق الاكتفاء الذاتي وعدم وجود اقتصاد قوي من شأن كل هذا أن يحدد السلوك الخارجي للجزائر، فلا يمكنها تجهيز قوة عسكرية معتبرة للتدخل في أي نزاع داخلي أواثني، أو إرسال قوة عسكرية لحفض السلام، مثلاً في إفريقيا بالاعتماد على إمكانياتها الذاتية دون اللجوء إلى الاستيراد. إنّ العديد من الدول الإفريقية بما فيها –نيجيريا وجنوب إفريقيا– مع العلم أنّ جنوب إفريقيا بلد منتج حتى للأسلحة المتطورة لم تستطيع تحمل تكلفة التدخل في إقليم دارفور، وتم في النهاية إشتراك الأمم المتحدة فيها.

إذن العوامل الاقتصادية عوامل محددة للسياسة الخارجية الجزائرية ولا يمكنها القيام بأي مهمة في إفريقيا دون اللجوء إلى الإطار الجماعي، ورغم أنّ الجزائر تملك مساحة جغرافية كبيرة والتي تعتبر من عوامل قوة دولة الدائمة نسبيًا، إلاّ أنّها لم تكن كذلك بالنسبة للجزائر[1].

2- المحدد الجغرافي:

يُعتبر الموقع الجغرافي عاملاً حاسمًا في ضعف أو قوة دولة، وقد تبت بالملاحظة أنّ دولاً صغيرة تركت آثارًا في العلاقات الدولية بسبب أهمية موقعها، حيث تركت أثارًا في العلاقات الدولية تفوق الآثار التي تركتها دولاً أكبر منها، حيث المساحة والموارد[2]، فالموقع

[1]– سليم العايب، **المرجع السابق** ، ص ص 15– 16.

[2]– غضبان مبروك، **المرجع السابق** ، ص 272.

يؤثر على سياستها الخارجية من عدة نواحي، بحيث يحدد إلى حد كبير المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية، كما أنّه يحدد ماهية التهديدات الموجهة إلى أمن الدولة فالدولة توجه سياستها الخارجية في أغلب الحالات إلى المنطقة الجغرافية التي تضع في إطارها، كما أن موقع الدولة في تلك المنطقة يؤثر على سياستها الخارجية من خلال تحديد هوية الدولة ونوعية التهديدات الخارجية المباشرة، فموقع مصر الجغرافي في الشمال الشرقي لإفريقيا وارتباطها الجغرافي بمياه النيل جعل سياستها الخارجية موجهة نحو الشام والسودان أتت معظم الغزوات التي تعرضت لها مصر، وعبر السودان يمر نهر النيل الذي تعتمد عليه مصر اعتمادًا رئيسيًا، كما أن امتلاك الدولة لسواحل بحرية واسعة يعتبر أحد مصادر قوتها، لأن السواحل هي المنافذ الطبيعية للتجارة والنقل الدوليين، لذلك نجد أنّ معظم دول غير المطلة على البحار مثل أفغانستان ومنغوليا اللتاتان تعانيان من مشكل إرتفاع تكلفة تجارتهما الخارجية، إضافة إلى وقوعهما تحت ضغط الدول المجاورة المطلة على البحار، مقابل السماح لهما بالنفاذ إلى البحر[1].

تحتل الجزائر موقعًا متميزا في المنطقة العربية والإفريقية، بحيث تقع في وسط شمال غرب القارة الإفريقية بين خطي طول 9 غرب غرينيش و12 درجة شرقا، وبين دائرتي عرض 19 درجة جنوبا و37 درجة شمالا وبهذا تكون في موقع استراتيجي يتوسط القارات الأربعة إفريقيا، أوروبا، آسيا، أمريكا، وتربط بين الضفة الشمالية والجنوبية لحوض المتوسط بامتدادها الجغرافي من البحر المتوسط شمالا إلى عمق القارة الإفريقية وتحدها سبع دول مجاورة، فهذا الموقع يسهل تواصلها مع القارة المذكورة، كما تتوفر الجزائر على شريط ساحلي بامتداد 1200كلم من الشرق إلى الغرب على البحر الأبيض المتوسط الذي يعتبر الممر الرئيسي للسفن والبواخر من وإلى مختلف المناطق يعطيها قدرا معتبرا للمساهمة في التجارة الدولية.

[1]- السيد سليم، **المرجع السابق** ، ص ص 150- 152.

كما أنّ اتساع المساحة الجغرافية يوفر للدولة عمقًا اِستراتيجيًا للدفاع أمام الغزو الخارجي، والجزائر تحتل المرتبة العاشرة بين دول العالم من حيث المساحة والاولى في إفريقيا والعالم العربي وتمثل مساحة الجزائر (2.381.741كلم^2) أي 12/1 من مساحة القارة الإفريقية التي تبلغ (30.000.244 كلم^2)، وهذا ما أعطى لها عمقًا استراتيجيًا متميزًا، وعلى الرّغم من تطور الأسلحة في القرن الماضي، فقد تطلب اِحتلال القسم الشمالي من الجزائر حوالي 18 سنة، واستمرت المقاومة الموزعة على مختلف مناطق البلاد حوالي قرنا من الزّمن[1].

كما أنّ التضاريس الجغرافية للدولة تؤثر في مركزها الدولي وفي نوعية التهديدات الخارجية التي يمكن أن توجه إليها، فمن الصعب على القوى الخارجية أن تبسط سيطرتها على الدول ذات التضاريس الجبلية الوعرة، وقد كان أحد عناصر قدرة الدولة العثمانية ببسط سيطرتها على الدولة الصفوية الفارسية[2]. والجزائر كذلك تتمتع بسلاسل جبلية تمتد من الشرق إلى الغرب وتقع في الشمال، وهي تحتوي على تضاريس صعبة جدًا، مما شكل منها ملاذًا آمنًا للثوار في الحرب التحريرية الجزائرية[3].

3- المحددات السياسية والاجتماعية:

أ- الثقافة السياسية:

تعتبر الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الجزائري من بين محددات السياسة الخارجية الجزائرية وهي تمثل البعد الذاتي والاجتماعي للعملية السياسية، كما أنها تلعب دورًا في وضع حدود عامّة للاختيارات السياسية المتاحة للقائد السياسي، كما تؤثر الثقافة السياسية على التوجه العام للسياسة الخارجية[4]. كما تتكوّن الثقافة السياسية السائدة في

---

[1]- محمد قجالي، "**ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية- التونسية**"، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 1990-1991، ص 296.

[2]- محمد السيد سليم، **المرجع السابق** ، ص 15.

[3]- سليم العايب، **المرجع السابق** ، ص ص 25، 26.

[4]- محمد السيد سليم، **نفس المرجع**، ص ص 204- 205.

المجتمع من نسق من العقائد السياسية التي تتضمن تصوّر أفراد المجتمع في التعامل الخارجي، ويستمد هذا النسق جذوره من التقاليد التاريخية وخبرته في التعامل مع العامل الخارجي، ومن تراثه الديني وموقعه الجغرافي، فالمجتمع الجزائري يتصوّر التدخل الخارجي على أنه يحمل العذاب والآلام للمجتمع الذي يكون عرضة للتدخل، وهذا التصوّر ينبع من خبرته مع جيش الاستعمار ومعاناته معه، فالمجتمع الجزائري لا يتقبل إرسال الجيش خارج الحدود الوطنية حتى لو تعلق الأمر بعملية حفظ وبناء السلام، إذ يعني ذلك بتصوِّر المجتمع الجزائري تدخلاً في شؤون الغير كما أنّه لا يتقبل سقوط الجنود الجزائريين خارج الإقليم الوطني، هذا البعد الاجتماعي للسياسة الخارجية يعكسه الدستور الجزائري الذي ينص على عدم السماح بإرسال الجيش الجزائري إلى خارج الحدود الوطنية، إلاّ أنه عندما يتعلّق الأمر بدعم حركة تحررية فإنّ الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري تدفع نحو تدخل الجيش الجزائري لنصرة هذه الحركات التحررية في قضاياها العادلة، حيث كانت تعتبر ذلك كواجب ديني وفي الأوساط الرسمية كان إجماع في مجلس الثورة ومجلس الوزراء آنذاك عندما أرسلت الجزائر فرقة من الجيش للوقوف إلى جانب القوات العربية ضد المحتل الإسرائيلي، ما يمكن ملاحظته من خلال موقف المجتمع الجزائري من دعم الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بكل الوسائل بما فيه الدعم العسكري لجبهة البوليساريو.

المجتمع الجزائري يتسم بنزعة الصلح بين المتخاصمين، فالثقافة السياسية للمجتمع الجزائري التي تعتبر وعاء لتجربته التاريخية المريرة هي عامل محدّد للسياسة الخارجية الجزائرية، بحيث تقيد إلى حدّ ما حرية القائد السياسي في إتخاذ القرار الخارجي، وتؤثر في التوجه العام للسياسة الخارجية للدولة[1].

[1]– سليم العايب، **المرجع السابق** ، ص 20.

ب- النسق الدولي:

يعتبر النسق الدولي من أهم المحددات للسياسة الخارجية، وكما يقول الدكتور "لويد جنسن": «لا مراء في تأثير المتغير الخارجي كمحدد من محددات السياسة الخارجية، فالنسق الدولي يؤثر على السياسات الخارجية لكل الدول الكائنة في النسق، بصرف النظر عن نظمها الداخلية»[1].

فهو أحد المؤثرات الضاغطة على السياسة الخارجية للوحدة الدولية الكائنة فيه وتأثيرات النسق الخارجي على السلوك الخارجي للدولة تختلف باختلاف حجم الدولة كبيرة كانت أو متوسطة أو صغيرة، كما تختلف تأثيراته باختلاف قدرات الدولة الاقتصادية والتكنولوجية والبشرية، فالدولة المتوسطة والصغيرة تتأثر بالنسق الخارجي أكثر من الدول الكبيرة والدول التي تملك قدرات اقتصادية وتكنولوجية وبشرية هائلة، ومن جهة أخرى فإنّ بنيان النسق الدولي له تأثيراته كذلك على صياغة السلوك الخارجي، بحيث أنّ نظام الثنائية القطبية يعطي هامشًا أكبر للدول الصغيرة والمتوسطة للمناورة بينما يتقلص أكثر فأكثر عندما تسيطر دولة واحدة على النظام الدولي[2]، وهذا ما يفسّر استفادة الدولة العثمانية من الصراع بين الدول الأوروبية الكبرى من عام 1774 حتى 1914 لكي تحتفظ باستقلالها في ذلك يقول هيلموت شيل : «لقد استطاعت الدولة العثمانية رغم ضعفها العسكري والاقتصادي وظروفها الداخلية المضطربة بشكل متزايدان تستغل التنافس بين القوى الكبرى لتحقيق مصالحها وبفضل هذه السياسة التي اتبعت بمهارة واصرار أن تحقق نوعًا من التوازن الذي استطاع برغم العديد من النكسات والخسائر الإقليمية أن يحافظ على الإمبراطورية لفترة طويلة»[3].

---

[1]- لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة: محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم، الرياض: عمادة الشؤون مكتبات، 1989، ص ص 308- 309.

[2]- محمد السيد سليم، **المرجع السابق** ، ص 276.

[3]-**نفس المرجع** ، ص 277.

بما أن الجزائر من الدول المتوسطة من حيث الحجم والإمكانيات بصفة عامة فإنّ بنيان النسق الدولي يترك آثاره على السياسة الخارجية الجزائرية بشكل متفاوت، وذلك حسب طبيعته، فإذا كان النسق الدولي مبنيا على الثنائية القطبية فإنّه يعطي لها هامشا أكبر للحركة والمناورة بينما يتقلص هذا الهامش إذا كان النسق الدولي مبنيا على أحادية قطبية وهذا ما يفسر كذلك قدرة الجزائر في ظل القطبية الثنائية على الحركة والمناورة، وهو ما ينتج الحركية التي عرفتها السياسة الخارجية الجزائرية في دعم حركات التحرّر ماديًا ودبلوماسيًا، وزاد هامش الحركة والمناورة لديها.

ودعم الاتحاد السوفياتي لحركات التحرّر والدفاع عن المصالح الاقتصادية لدول العالم الثالث، لكن تراجع قدرات الاتحاد السوفياتي أدّى إلى إعادة صياغة بنيان النسق الدولي وفق نظام أحادي القطبية، وأدّى إلى تقلص هامش الحركة الذي كانت تتمتع به الجزائر، وذلك أنّ القطب المهمين لا يترك هامشا أكبر للدول المتوسطة والصغرى للحركة والمناورة وهذا ما جعل السياسة الخارجية الجزائرية تتكمش نظرًا للوضعية الدولية الصعبة على غرار ما أقرّته حرب الخليج سنتي 1990- 1991م[1]. وهو ما انعكس على دعمها لحركات التحرّر، بحي قللت كثيرًا من حدّة مواقفها حيال الصحراء العربية، كما أنّ دعمها للمقاومة الفلسطينية التي صنّفتها الولايات المتحدة الأمريكية في خانة الإرهاب أصبح غير وارد تمامًا لا دبلوماسيًا ولا ماديًا. إذن النسق الدولي محدد هام من محددات السياسة الخارجية الجزائرية، حيث يوفر لنا هامش الحركة حسب طبيعته.

المطلب الثاني: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

تبنت الجزائر العديد من المبادئ في سياستها الخارجية وتعتبر هذه المبادئ متبناة في معظم المنظمات الإقليمية والدولية، كالأمم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، وهي المبادئ التي تقوم عليها علاقات حسن الجوار، كما اتسمت السياسة

[1]- علي تابليت، **المرجع السابق** ، ص ص 296- 297.

الخارجية الجزائرية بالعديد من السمات ظلت لصيقة بها سواء كانت أثناء الثورة التحريرية أو بعد الاستقلال، وأصبحت هذه السمات والمبادئ تفسّر العديد من سلوكيات الجزائر إزاء العالم الخارجي، ويرجع تبّني الجزائر لهذه المبادئ إلى التقاليد الثورية والتجارب الخاصة بالسياسة الداخلية للبلاد خلال الستينات والسبعينات، كما ترجع كذلك إلى تجاربها مع محيطها الخارجي خصوصًا العالم النامي، فما هي هذه السمات والمبادئ؟

1- مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية:

تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ نصّ عليها الدستور الجزائري في الفصل السابع من الباب الأول في مجموعة من المواد ابتداء من المادة 86 إلى المادة 93[1].

أ- ضبط الحدود مع الدول المجاورة ووفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار:

إذا كانت الجزائر ترى مبدأ التمسك بالحدود الموروثة عن الاستعمار هو استمرار لمبادئ ثورتها، فإنها تجد في هذه الحدود وترسيمها ضمانة كبرى لتدعيم مبادئ حسن الجوار الإيجابي، لذلك سعت إلى ترسيم وضبط حدودها مع الدول المجاورة منذ حدوث أوّل مشكل حدودي بينها وبين المغرب أيامًا بعد نيل الاستقلال، ووفق اتفاقية إفران 1969/01/15 واتفاقية تلمسان 1970/05/27 ثم معاهدة الرباط 1972/06/15، بهذه الاتفاقيات التي عالجت مشكل الحدود بين الجزائر والمغرب التفت الجزائر إلى كل جيرانها من أجل ترسيم حدودها معهم، فتم التوقيع على إتفاقية مع تونس 1970/01/6 و تم التوقيع على إتفاقية أخرى يوم 1983/05/19، كما تم التوقيع مع موريطانيا يوم 1983/12/13 ومع مالي يوم 1983/05/08 ومع النيجر يوم 1983/01/05، أمّا الحدود الليبية الجزائرية فكانت مضبوطة بموجب الاتفاق الليبي الفرنسي سنة 1956.

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، في:
http://www.conseit/constutionnel.dz/indexarab.htm تاريخ الإطلاع: 2017/05/6

وكان هذا السعي للجزائر لضبط حدودها وتعيينها مع الجيران من أجل ضمان الصورة الإيجابية لتطبيق مبادئ حسن الجوار، لأنّه بترسيم الحدود مع هذه الدول يتم القضاء على كل أسباب النزاع حولها، بحيث يتحوّل إلى عامل من عوامل السلم عن طريق إعطاء دافع قوي لإحترام وصيانة قداسة الحدود، وحسب فاتيل Vattel، فإنّ: «أي مساس أو اغتصاب بالإقليم الغير يعتبر عدوانًا وظلمًا، ومن أجل تحاشي الوقوع في ذلك الابتعاد على كل مسألة سوء تفاهم، فإنّه يجب أن نرسم بوضوح وبدقة الحدود الإقليمية»[1]، وبذلك تصبح الحدود منطقة اتصال وتفاعل لتحقيق التعاون من خلالها.

ب- مبدأ التعاون بين الدول المجاورة:

هذا المبدأ تم إعطاؤه أهمية إلى جانب المبدأ الأوّل لتفعيل صورة مبادئ حسن الجوار الايجابي في التصور الجزائري، يقوم على التعاون الثنائي أو الجهوي لصالح أطرافه، ويتم بعثه عبر الحدود عن طريق التشاور قصد التدعيم وتنمية علاقات الجوار بين المجموعات المحلية أو السلطات الإقليمية التابعة لدولتين متجاورتين أو أكثر، ويشمل كذلك إبرام معاهدات واتفاقيات ضرورية لهذا الغرض ويمارس التعاون الحدودي في إطار التخصصات لهذه الجماعات أو السلطات الإقليمية. كما يحددها القانون الذي يحكم هذا التعاون والقانون الداخلي للدول وتطبيق لهذا المبدأ وفق هذا التصور، فإن الجزائر وقعت اتفاقيات الإيخاء والتعاون وحسن الجوار مع كل الدول المجاورة ما عدا المغرب مع نهاية التسعينات. لكن أبرز مظاهر هذا التعاون كان بين الجزائر وتونس، حيث تركزت جهود البلدين على تنمية الوحدات الصناعية المتواجدة مع إنجاز مشاريع أخرى صناعية في إطار مخطط تنمية في المناطق وكانت هذه المشاريع اقتداء بمشاريع التكاملية للدول الأوروبية[2].

---

[1]- سليم العايب، **المرجع السابق** ، ص 29.

[2]- سليم العايب، **نفس المرجع**، ص ص 30- 31.

جـ- دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها:

يعتبر دعم حركات التحرر قصد تقرير مصير الشعوب مبدأ أساسي من مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية الذي كانت خلفيته من النضال الجزائري الطويل ضد الاستعمار في سبيل الحصول على حق تقرير مصيرها قبل وأثناء الثورة التحريرية، وترسخ هذا المبدأ لدى جبهة التحرير الوطني حيث كانت تعتبر حق الشعوب في تقرير مصيرها من المبادئ التي لا يجب التفريط فيها، لذلك أصبحت الجزائر البلد المتضامن دون شروط مع حركات التحرر[1]، وتقرر المادة 92 من الباب الأول في الفصل السابع من الدستور الجزائري هذا الحق حيث جاء فيما يلي: يشكل الكفاح ضد الاستعمار والامبريالية والتمييز العنصري محورًا أساسيًا للثورة، ويشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا، وآسيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها من أجل تحرّرها السياسي والاقتصادي وحقها في تقرير المصير والاستقلال بعدًا أساسيًا للسياسة الوطنية[2]. بحيث يرتبط هذا المبدأ بالتصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار بنظرتها لمستقبل المنطقة سياسيًا واقتصاديًا، وقد مارست هذا مع موريطانيا عندما أراد المغرب احتوائها، كما مارسته مع تونس ضد التحرشات الأجنبية عليها، وهو ما تمارسه اليوم مع الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، كان مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها شرطًا جزائريا لعلاقات حسن الجوار ودوره في تحديد مسار العلاقات المغاربية، بحيث أنّ إتفاقية إيخاء بين الجزائر وتونس تضمن هذا المبدأ في مادتها الأولى لتأكيد الموقف التونسي من قضية الصحراء الغربية، كما اعترفت بها موريطانيا بموجب الاتفاق الموقع مع جبهة البوليساريو يوم 1979/08/05 واعترفت به بموجب إتفاقية الإيخاء والوفاق الموقعة بين الجزائر، تونس، موريطانيا سنة 1983 وفي نفس السياق كانت الجماهيرية الليبية تعترف بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيرها، أما العلاقات الجزائرية

---

(1)- Khalfa Mameri, **Pèlerinage aux sources de la politique extérieur de l'Algérie**, Revue algérienne des internationale, N°04, (1986), PP 16-18.

(2)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،**المرجع السابق**.

فإنها شهدت قطيعة دامت 12 سنة، ولم تعد إلى مجراها الطبيعي إلا بعد الاتفاق على تمكين الشعب الصحراوي في ممارسة حقه في تقرير مصيره، وبذلك فإن الجزائر لم تحد من موقفها المبدئي بضرورة إحترام إرادة شعوب المغرب العربي المجاورة لها، وأصبح تصور الجزائر لحسن الجوار يتضمن مبدأ جديد يتعلق بحق الشعوب بتقرير مصيرها بنفسها[1].

د- مبدأ حل النزاعات بين الدولية بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة:

مبدأ حل النزاعات بين الدول بطرق سليمة بين الدول ونبذ اِستعمال القوة يعد شرطًا جوهريًا لعلاقات حسن الجوار، وكانت الجزائر حتى قبل أن تصبح دولة في ظل الثورة التحريرية تنبذ استعمال القوة وتدعو إلى التعاون وحل النزاعات بالطرق السلمية سواء في إطار التفاوض المباشر أو في إطار المنظمات الإقليمية، أو عند اقتضاء اللجوء إلى القضاء أو المنظمات العالمية، لكي تبقى هذه العلاقات متماسكة في إطارات التعاون التجاوري، وقد ساهمت السياسة الخارجية الجزائرية عن طريق دبلوماسيتها الحديثة في حل واحتواء الكثير من النزاعات الدولية[2].

فقبل استقلال الجزائر أثير مشكل الحدود مع الجار المغربي اِتفق خلاله رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة "فرحات عباس" مع "الحسن الثاني" على اللجوء إلى الحوار والمفاوضات في إطار روح الإيخاء والوحدة المغاربية، ومنذ الوهلة الأولى للاستقلال واجهت الجزائر مشكل الحدود مع جيرانها وحاولت حله بالطرق السلمية دون اللجوء إلى القوة، ورغم حدوث صدام مسلح بينها وبين المغرب إلا أنه كان ناتجًا عن توغل القوات المغاربية في الأراضي الجزائرية.

رغم ذلك فإنّ الجزائر توجه إلى منظمة الوحدة الإفريقية التي لم يمضي شهور على إنشائها لحل المشكل الحدودي مع المغرب، وكان ذلك في إطار هذه المنظمة لأن الجرائر

---

[1]- محمد قجالي، **المرجع السابق** ، ص ص308، 309.

[2]- بلقاسم لحلوح، **دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة**، رسالة ماجستير، جامعة البليدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2004-2005، ص 55.

من الدول الإفريقية التي تحبذ الحل في الإطار الإفريقي قصد إقصاء القوى الخارجية من التدخل، ومنع اللجوء إلى القوة[1].

هـ- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

إنّ السياسة الخارجية الجزائرية تتبنى و تتقيد بمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها، فمنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية، ومبدأ اِحترام سيادة الدول المجاورة لها واستغلالها يمكن أن يتحقق إلاّ بوجود دعامتين ضامنتين لتحقيقه الأولى هي الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد ضد السلامة الإقليمية والاستكمال السياسي للدولة، لأن عدم هذه الضمانة يؤدي بالدولة إلى صيانة حقها في السيادة والاستقلال من خلال الدفاع الشرعي عن النفس، بحيث تقوم بحشد تعزيزات أمنية على الحدود، مما يؤدي إلى إثارة شكوك في الدول المجاورة وبالتالي تخلق حالة من التوتر، الثانية هي الاعتراف بالدولة المجاورة وبذلك يعني التنازل عن السيطرة والاستيلاء وتهديد كيان الدولة المعترف بها[2].

2- سمات السياسة الخارجية:

إتسمت السياسة الخارجية الجزائرية بالعديد من السمات طيلة مسارها سواء كانت تلك السمات موروثة عن العمل الثوري أو مستمدة من مسار الممارسة بعد الاستقلال ومن هذه السمات يمكن ذكر، سيطرة العوامل الشخصية، الطابع الأزموي في السياسة الخارجية والحياد في مواقفها اتجاه النزاعات.

أ- العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية:

اتسمت السياسة الخارجية بسيطرة العوامل الشخصية فيها إلى حد ما، وذلك راجع إلى تجربتها في الممارسة بعد الاستقلال، حيث لوحظ سيطرة مؤسسة الرئاسة على حقل السياسة

---

[1]- سليم العايب، **المرجع السابق** ، ص 34.

[2]- قجالي محمد، **المرجع السابق** ، ص ص 172- 175.

الخارجية تخطيطًا وتنفيذًا منذ الاستقلال، وذلك جراء منح الدساتير الجزائرية سلطات واسعة للرئيس في تحديد وتوجيه السياسة الداخلية الخارجية للبلاد، فالشيء الذي نلاحظه في دستور 1996 من خلال ما عبّرت عنه المادة 77 إذا كانت سيطرت الرئاسة على صناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية من الناحية الدستورية فإنّما تسيطر عليها كذلك من الناحية الفعلية، باعتبار أنّ المؤسسة العسكرية أحد الفواعل الهامة في السياسة الداخلية لكنها في صنع السياسة الخارجية ليست كذلك بحكم نقص خبرتها في الشؤون الخارجية والدبلوماسية، إلاّ فيما يتعلق بالقضايا التي تهدد الأمن القومي الجزائري[1].

سيطرة الرئيس بهذا الشكل على صناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية يعني سيطرة العوامل الشخصية عليه، وهذا يطرح مشكل الاستمرار والتغيير في السياسة الخارجية الجزائرية جراء تغير رؤساء، فتغيّر صنّاع القرار من المحتمل أن يؤدي إلى تغيير السياسة الخارجية بشكل ثانوي، ويرجع ذلك إلى درجة الاهتمام بالسياسة الخارجية لدى صنّاع القرار.

وتختلف درجة الاهتمام باختلاف صنّاع القرار وكذلك اختلاف الحاجة أو الدّاعي إلى ذلك، وبالتالي فإنّ اختلاف في درجة الاهتمام بالسياسة الخارجية لدى صنّاع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية يجعل سلوكها الخارجي يتقدم أحيانًا ويتراجع أحيانًا أخرى حسب اهتمامات رؤسائها بها[2].

ب- الطابع الأزموي في السياسة الخارجية الجزائرية:

تتسم السياسة الخارجية الجزائرية بنشاط مكثف في ظل الأزمات بينما يصيبها الجمود عندما تكون البلاد في مرحلة استقرار، ومنذ البداية اتسمت بهذه السّمة، فقد شاهدت نشاط دبلوماسي قوي خلال الثورة التحريرية للتخلص من الأزمة الاستعمارية واستمر هذا النشاط إلى غاية إنقلاب 1995 وجراء هذا التحول دخلت الجزائر في عزلة فرضها عليها هذا الانقلاب، ولذلك فإنّ العديد من الدول عارضت الانقلاب أو تحفظت عليه أو واجهته

---

[1]- عديلة محمد الطاهر، **المرجع السابق** ، ص ص 82- 92.

[2]- سليم العايب، **المرجع السابق** ، ص ص 36، 37.

بالتجاهل، ومن ثم كان لازامًا على الجزائر أن تنشط في الخارج بشكل مكثف لإعادة كسب الشرعية من جديد حيث قامت بعقد مؤتمرات دولية على ترابها مثل مؤتمر مجموعة 77 عام 1967، ومؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية، تمكنت الجزائر من استرجاع مكانتها على مستوى العالم الثالث، ولكن موقفها من تفجير النزاع في الصحراء الغربية قد أعاد وضع الجزائر إلى نقطة الصفر، لتعود الجزائر من جديد إلى نشاط مكثف من أجل جلب الدعم للقضية الصحراوية على اعتبار أنّها قضية تقرير المصير، كما استطاعت تغيير مواقف بعض الدول المحافظة اتجاه القضية الصحراوية مثل تونس، النيجر، مصر، التي لعبت دورًا فاصلا في انضمام الجمهورية الصحراوية لمنظمة الوحدة الإفريقية عام 1982[1]، وانسحاب المغرب منها محتجًا على ذلك. إلاّ أنّ دخول الجزائر في أزمة داخلية أدّى إلى تراجع نشاطها الدبلوماسي بالإضافة إلى الحصار المفروض عليها بسبب طريقة إدارته للأزمة، بحيث سيطر الجمود على نشاط السياسة الخارجية الجزائرية حتى وصل إلى حالة التقوقع على نفسه، وبمجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بدأ يعود نشاط السياسة الخارجية من جديد وبدأت الجزائر تعود إلى الساحة الدولية. قد سجلت الجزائر عودة قوية إلى الساحة الدولية والآن تدخل مرحلة الركود لنشاطها الدبلوماسي جراء الاستقرار الداخلي والدليل على ذلك ظلت تتفرج على انقسام الصف الفلسطيني، ولم تحرك ساكنًا، ولهذا فإنّ الطابع الأزموي أصبح سمة لصيقة بالسياسة الخارجية الجزائرية[2].

جـ- طابع الحياد في السياسة الخارجية الجزائرية:

ورثت جبهة التحرير الوطني الثورية في نشاطها الخارجي طابع الحياد الذي اِتسمت به العلاقات الخارجية للحركة الوطنية إزاء الأحداث التي عاشتها، فقد لزم معظم رواد الحركة

---

[1]- محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الأثيوبية الارتيرية**، بيروت: دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، 2004، ص ص 31- 39.

[2]-**نفس المرجع**، ص ص 39 ،40.

الوطنية الحياد من أحداث الحرب العالمية الثانية، ولم تتدخل فيها ولم تقف إلى جانب أحد ضد الآخر، كما التزمت الحياد حيال ما كان يجري على الساحة المغاربية والعربية[1].

ولما بعثت جبهة التحرير نشاطها الخارجي، حافظت على هذا التقليد بحيث لم تتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، كما التزمت الحذر من سياسة التحالفات التي أقامتها الدول العربية مع القوى الأجنبية مما أكسبها التقدير والاحترام في الأوساط العربية[2] وبقيت الجزائر بعد الاستقلال تحافظ على سياساتها الخارجية على طابع الحياد حيال كل النزاعات والأزمات الدولية، وهذا ما جعل وساطتها تقبل من طرف أطراف الصراع، وتوجت بحل النزاعات والخلافات بين كل من ليبيا وتونس، مصر وبين الفضائل الفلسطينية.

يعتبر الحياد سمة بارزة في السياسة الخارجية الجزائرية، بالإضافة إلى تمسك الجزائر بمبادئ عالمية في سياستها الخارجية[3].

المبحث الثالث:السياسة الخارجية الجزائرية وتعاملها مع القضايا الإقليمية القارية والدولية.

المطلب الأول: السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القضايا الإقليمية.

عُرفت الجزائر المستقلة بمبادئها الثابتة على الساحتين الجهوية والدولية من خلال نصرتها للقضايا العادلة، ودعم التحرر السياسي والاقتصادي للشعوب، واحترام سيادتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وقد نشطت الدبلوماسية الجزائرية في العديد من القضايا الإقليمية منها:

1- قضية الصحراء الغربية:

ساندت الجزائر قضية الصحراء الغربية، وذلك باعتبار أنّ الصحراء الغربية أرض مستعمرة يجب تخليصها من الاستعمار، وفي المقابل نجد "المغرب" التي تعتبر أن لها الحق

---

[1]- عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997، ص ص 264، 306.

[2]- أحمد بن فليس، "**السياسة الخارجية للثورة الجزائرية للثوابت والمتغيرات 1954- 1962**"، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر: كلية العلوم الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ،2007، ص 79.

[3]- سليم العايب، **المرجع السابق** ، ص ص 40، 41.

التاريخي بامتداد الأراضي المغربية ليشمل الساقية الحمراء وواد الذهب، فالجزائر تبنّت موقفًا صريحًا من اتفاقية مدريد والقاضية تقسيم الصحراء الغربية بين موريطانيا والمغرب هذه الأخيرة لم تكن ترى في استيلائها على الصحراء الغربية عن طريق المسيرة الخضراء إلاّ محطة لبناء المغرب التاريخي والذي يمتد إلى موريطانيا جنوبًا ويأخذ جزءا من الأراضي الجزائرية ووفقًا لهذا الطرح بنت الجزائر إستراتيجيتها في إدارة الأزمة الصحراوية مع المغرب حيث إرتكزت في مبادئ الشرعية الدولية التي تكرسها منظمة الأمم المتحدة، عملت الجزائر على كسب الدعم الدولي للقضية خصوصًا الإفريقي منه، وكذلك تقديمها الدعم المادي، المعنوي لجبهة البوليساريو مع استنكار كل السلوكات المغربية[1].

2- السياسة الخارجية الجزائرية مع المغرب:

اتسمت طبيعة العلاقات بين البلدين بالصراع والتنافس والتعاون وحتى التكامل، لكن الظروف التاريخية لعبت دورًا مهمًا في توتر العلاقات بين البلدين وذلك انطلاقا من رفض المساعدة المغربية للأمير عبد القادر في مواجهة الفرنسيين وحادثة اختطاف الوفد الجزائري وعدم الوفاء بالالتزام الذي ينص على الدفاع المشترك ضد الاستعمار الفرنسي والتفاوض الأحادي مع الفرنسيين الذي عجل من استقلال المغرب 1956 إضافة إلى مسألة الحدود الذي نتج عنها حرب الرمال 1963 والتنافس مستمر من 1962 إلى الآن، والتوتر الذي يمتد في مراحل متقطعة أبرزها مرحلة ما بعد أحداث مراكش 1994، حيث اتهم المغرب الجزائر بمسؤوليتها عن تفجيرات الفندق المغربي[2] "بمراكش" في 24 أوت 1994، وبعد ذلك فرضت السلطات المغربية التأشيرة على الجزائريين الداخليين لأراضيها، وكان رد الجزائر بغلق الحدود البرية بين البلدين وبمجيء الرئيس بوتفليقة إلى الحكم حاول بناء مسار تعاوني مع المملكة المغربية إلا أنّ العلاقات بين البلدين عرفت حالة من الجمود والركود

---

[1]- مهدي فتاك، **المرجع السابق، ص** 4.

[2]-**نفس المرجع** ، ص 5 .

لطغيان الجوانب السياسية على السلوك السياسي التي بقيت مشروطة بحل مشكلة الصحراء الغربية[1].

3- وساطة جزائرية لوقف الحرب الليبية- المصرية عام 1977:

تمثلت في تحوّل الرئيس بومدين شخصيًا لأداء الوساطة بنفسه، وقد نجح في ذلك حيث قررت مصر وقف تقدم قواتها باتجاه التراب الليبي، وبذلك تم اقتصاد جهد عربي وأموال وأرواح خدمة للقضية العربية الكبرى، وهي القضية الفلسطينية، وهكذا نجحت هذه الوساطة في وقت مثلت فيه العديد من الوساطات، وكانت إسرائيل تعمل على أن تستمر الحرب بين الطرفين واضعافهما[2].

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القضايا القارية والدولية.

1- قاريًا:

خلال عقد القمة العادية الخامسة والثلاثين لمنظمة الوحدة الإفريقية بالجزائر في جويلية 1999، حرص الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على أن يخصص محاور للنقاش لدراسة أوضاع القارة الإفريقية، ومختلف التحديات التي تواجهها، وجاءت المبادرة بضرورة إعادة تنظيم الجهود الإفريقية في مجال التنمية والسلم، وفقًا لإطار تنظيمي جديد يكون أكثر فعالية كما حرصت الجزائر بشكل كبير على مواجهة الصراعات في القارة منها: [3]

أ- الوساطة الجزائرية بين إثيوبيا وإرتيريا:

على الرغم من أن الجزائر لا تزال تعرف عدم استقرار حقيقي غداة انتخاب الرئيس عبد العزيز بتوفليقة على أرس السلطة في أفريل 1999، كما تعتبر ارتيريا وإثيوبيا من أفقر

---

[1]- عتيقة نصيب، "**العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة**"، مذكرة ماجستير ، جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011-2012، ص 92.

[2]- محمد بوعشة، **المرجع السابق** ، ص 135.

[3]- محمد عاشور أحمد علي سالم، **دليل المنظمات الإفريقية الدولية**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ط1، 2006، ص ص 21، 22.

الدول في العالم، لا يمكن أن تعوض الجزائر شيء مقابل وساطتها إلا أنه أخذ بوتفليقة على عاتقه حل المشكل الحدودي بين اثيوبيا واريتريا[1]، حيث كلف عددًا من الشخصيات بدور الوساطة في هذا النزاع، مثل وزير العدل أحمد أويحي، وتعد هذه المرة الأولى التي يؤول فيها الدور الأساسي في الوساطة إلى شخص غير وزير الخارجية، حيث قاد أويحي عملية الوساطة خلال أصعب مراحلها، وتولى متابعتها من الجزائر طيلة سنة كاملة، كذلك أُسندت للوزير المنتدب لدى وزير الخارجية المكلف بالشؤون الإفريقية عبد القادر مساهل مهمة متابعة القضية حتى بعد توقيع إتفاقية وقف إطلاق النار، كما كان هناك تفاعل مستمر مع الموضوع من قبل الدبلوماسية الجزائرية الدائمة في إثيوبيا[2]. إذن تهدف الوساطة الجزائرية بين اثيوبيا واريتريا إلى استعادة مكانة الجزائر وهيبتها على الساحة الدولية والإقليمية وبذلك نجحت الجزائر في التحول من موقف الدبلوماسية الدفاعية التي تسعى لتبرير مواقف داخلية نحو الدبلوماسي الهجومية التي تدفع عن قضايا السلم والتنمية في إفريقيا[3].

ب- وساطة جزائرية لوضع حد للخلاف الحدودي حول شط العرب بين العراق وإيران 1975:

وهي الوساطة التي تمت في الجزائر على هامش المؤتمر الأول لمنظمة الدول المصدرة للنفط، ويلاحظ أنّ الجزائر استطاعت أن تقنع شاه إيران بالانتقال إلى الجزائر، وهذا الانتقال بحد ذاته يعد انتصارًا للدبلوماسية الجزائرية حينئذ، حيث لم يكن منتظرًا أن يقوم شاه إيران – حليف أمريكا في المنطقة- بزيارة الجزائر في تلك الفترة وقد وقع الطرفان اللذان يكنّان لبعضهما عداءً تاريخيًا- اتفاق السلام- فاجئ الكثير من دول العالم بما فيها بعض الدول الكبرى، أطلق عليه "اتفاق الجزائر"، طويت مرحلة الخلافات بينهما، لكنها إندلع من جديد عام 1980م، وقد كانت وسيلتها هذه المرة حربًا مدمرة دامت 8 سنوات.

---

[1]- محمد بوعشة، **المرجع السابق** ، ص ص 7، 8.

[2]- محمد مسعود بونقطة، "**البعد الامني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي**"، أطروحة دكتوراة ، جامعة الجزائر :كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2014-2015 ، ص ص 115،116.

[3]-،محمد بوعشة، **المرجع السابق** ، ص ص 42- 43.

جـ- وساطة جزائرية لوقف الحرب العراقية – الإيرانية عام 1982:

لقد قاد هذه الوساطة وزير الخارجية حينئذ محمد الصديق أويحي الذي توفي مع الفريق الذي كان يرافقه في حادث طائرة لم يكشف عن خفاياه لحد اليوم، بالرغم من تعهد الرئيس "شادلي بن جديد" 1979- 1992 بتقديم الحقيقة للشعب الجزائري- وهو في طريقه إلى ساحة الحرب في منطقة الخليج العربي- الإيراني لاقتراح وساطة جزائرية لوقف الحرب[1].

2- القضية الفلسطينية:

ساندت الدبلوماسية الجزائرية القضية الفلسطينية في المحافل الدولية وكانت الجزائر ضمن الصفوف الأولى في حربي 1967 و1973، وقطعت علاقتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية بسبب ذلك سنة 1967، كما فتحت الأبواب لأعداد كبيرة من العائلات الفلسطينية المشردة، واحتضنت أراضيها دورات المجلس الوطني الفلسطيني وهي:

- 1983/02/22 الدورة السادسة عشرة.
- 1987/04/25 الدورة السادسة عشرة.
- 1988/11/15 الدورة التاسعة عشرة.
- 1991/09/28 الدورة العشرون[2].

الوساطة الجزائرية للتقريب بين الفصائل الفلسطينية عام 1983:

حصلت هذه الوساطة على إثر حرب إسرائيل في لبنان عام 1982 وحدوث مذبحة للعديد من الفلسطينيين في مخيم "صبرا" و"شاتيلا" على يد المليشيات اللبنانية بإذن من وزير الدفاع الإسرائيلي حينئذ والوزير الأول "أرائيل شارون"، ثم محاصرة الجيش الإسرائيلي لمنظمة التحرير الفلسطينية وقواتها المسلحة "ببيروت"، ثم الاتفاق بموجبه على أن تخرج

[1]- محمد بوعشة، **نفس المرجع**، ص ص 134- 139.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989 المؤرخ في 23 فيفري 1989، الجريدة الرسمية، العدد 15.

القوات الفلسطينية والمنظمة الفلسطينية من "لبنان" كشرط لفك إسرائيل الحصار المذكور، وقد تدخل الفرنسيون لإتمام هذه العملية مع ضمان حياة "ياسر عرفات" بصفته المسؤول عن التدهور الذي لحق النضال الفلسطيني والطرد من لبنان.

وكان لابد من عودة الحوار الفلسطيني- الفلسطيني لمواصلة الكفاح، وهو أمر تكلفت به الجزائر، حيث عرضت على كل الفصائل الفلسطينية القدوم للجزائر للتحاور حول الكفاح في المرحلة المقبلة، وقد وجدت أمامها عقبات، منها الرفض السوري لقاء يشارك فيه "ياسر عرفات" الذي كان في صراع مع دمشق إلى حد أن سوريا طرحت أنّ احتضان الجزائر لمؤتمر فلسطيني يعني اعتراف ثورة المليون ونصف مليون شهيد بإسرائيل، وهو ما حاول عرفات القيام به عندئذ، لكن الجزائر استمرت في وساطتها، فكان لقاء دولي ضخم شاركت فيه قوى دولية حكومية وغير حكومية من جميع أنحاء العالم، بما فيه أمريكيون ويهود يحاربون الصهيونية، وقد نجحت الوساطة، وعاد الحوار بين كبار قادة الفصائل مثل عرفات حبش وحواتمه وجبريل وغيرهم[1].

3- السياسة الخارجية الجزائرية مع تونس:

تعد تونس الدولة الأكثر توافقا دبلوماسيًا مع الجزائر وذلك للدعم المتبادل بين النظامين السياسيين لكلا الدولتين، بحيث تميز السلوك السياسي الخارجي للجزائر تجاه تونس بالتعاون ذو بعد تكاملي خاصة بعد اعتلاء بن علي الحكم في تونس في 1987 فالمسار الضابط للتعاون الجزائري التونسي على الصعيد الثنائي يرجع إلى بنود معاهدة الوفاق والايخاء الممضية عام 1983[2].

[1]- محمد بوعشة، **المرجع السابق** ، ص ص 139- 141.

[2]- مهدي فتاك، **المرجع السابق** ، ص 5.

أ- وساطة جزائرية لحل مشكل الرهائن الأمريكيين المحتجزين في السفارة الأمريكية بطهران (إيران) عام 1979- 1980:

بطلب من الطرفين الأمريكي وخاصة الإيراني، قبلت الجزائر التي كانت التزمت الحياد، القيام بواساطة لحل هذا المشكل الذي تمثل في احتجاز الدبلوماسيين والموظفين الأمريكيين بسفارة الولايات المتحدة الأمريكية "بطهران" في 1979/11/04م وقد حدث هذا الاحتجاز رغم الاتفاقيات الدولية التي وضعت حصانات وأعطت امتيازات للدبلوماسيين.

ويبدوا أن تمسك إيران بهذا الموقف (الاحتجاز) وليونة الإدارة الأمريكية قد يفسّر بكون الأمن القومي الإيراني كان مهددًا، وأنّ طهران تعتبر أن السياسة الأمريكية هي السبب، وبالتالي فهي تتهم واشنطن بعدم احترام تلك الاتفاقيات، أي عدم احترام الدبلوماسيين قوانين البلد المعتمدين لديه والتدخل في شؤونه بغاية صنع الفوضى وعدم الاستقرار وتغيير الحكم، لقد تم هذا الطلب بعد فشل المفاوضات المباشرة ضمن لقاءات سرية "بألمانيا"، وكذلك بعد فشل وساطة تقدمت بها منظمة التحرير الفلسطينية وأطراف أخرى، وقد ترتب عن هذا الفشل قطع العلاقات الدبلوماسية بين "طهران" و"واشنطن"، كما أوقفت هذه الأخيرة مساعداتها تجاه "إيران"، مما يبّرر وساطة طرف ثالث، فتولت هذه المهمة الدبلوماسية الجزائرية بقيادة وزير الخارجية شخصيا حينئذ –"محمد الصديق أويحي" يساعده في ذلك السفير الجزائري بطهران (عبد الكريم غريب) وواشنطن "رضا مالك"، فضلا عن تولي الجزائر رعاية المصالح الإيرانية بالولايات المتحدة الأمريكية.

وهي الوساطة التي لفتت انتباه العالم للدور الذي لعبته الجزائر بالنظر إلى تعقد هذه القضية، وكذلك بعد أن توجت بالنجاح، خاصة بعد فشل استعمال القوة من قبل الإدارة الأمريكية[1].

[1]- محمد بوعشة، **المرجع السابق** ، ص ص 13 - 136.

وهو ما حصل فعلاً في النصف الثاني من يناير سنة 1981م أي بعد احتجاز دام أكثر من أربعة عشر شهرًا، حيث تعهدت أمريكا بعدم التدخل في شؤون إيران مستقبلاً وإنهاء تجميد الأموال الإيرانية التي تم تحويلها إلى حساب جار بانجلترا باسم البنك المركزي الجزائري الذي كان قد قدّم ضمانات بهذا الخصوص من قبل وأطلق صراح الرهائن الأمريكيين[1].

ب- الوساطة الجزائرية لحل النزاع الطوارقي المالي:

تعتمد الوساطة الجزائرية على مبادئ السياسة من ناحية احترام الوحدة الترابية لدولة مالي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول غير أن الدبلوماسية الجزائرية تستند في مقاربتها بخصوص الوضع في مالي على الرهانات الأمنية في منطقة الساحل، حيث أنّ ملف الطوارق الذي يشكل مصدر قلق للسلطات الجزائرية، فيما لو تفجر الوضع في المنطقة، بفعل التدخل العسكري الأجنبي في شمال مالي وتواجد الإرهابيين بها[2]. وهو قلق يوجد لدى السلطات الجزائرية في كون هذه الجماعات ستلجأ إلى الاتجار بالمخدرات والأسلحة لتمويل وتأمين عملياتها ضمن نطاق مناطق صحراوية واسعة من الصعب مراقبتها في الساحل، لاسيما بعد انهيار نظام "العقيد القدافي" وانتشار الأسلحة في المنطقة وكانت هذه الاعتبارات السبب وراء تحرك الدبلوماسية الجزائرية وفق مقاربة ثابتة ومنذ بداية الأزمة في شمال مالي، وهي مقاربة تعتمد من حيث الوسائل على ضمان حل سياسي سلمي يكون بين الماليين أنفسهم[3].

فتعاملت الجزائر وفق إستراتيجية محكمة لإيجاد حل لأزمة شمال مالي بعيدًا عن الحسابات الخارجية وصراع الإرادات مع أطراف النزاع في مالي وخصوصًا فرنسا، إذ أن

---

[1]-**نفس المرجع** ، ص ص 137- 138.

[2]- توفيق بوستي وإسماعيل بوقنور، **جهود الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع الطوارقي-المالي**، مداخله ألقيت في ملتقى الدولي الأول حول المقاربة الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة قالمة: 2013، ص ص 15، 16.

[3]- شاكر ظريف، "**البعد الزمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقي: التحديات والرهانات**"، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، ص 45.

الدبلوماسية الجزائرية اِنتهجت 3 محاور أساسية يتقدمها الحل السلمي من دون أي تدخل أجنبي الذي تعتبره تهديدًا للأمن والاستقرار في الجزائر، كما تركز الدبلوماسية الجزائرية على الحوار المباشر مع جميع الأطراف الفعالية في الأزمة، وهو ما جسدته الزيارة الرسمية لرئيس الجمهورية المالية الجزائر والاستقبال غير المعلن لوقت من حركة أنصار الدين، إضافة إلى مجموعة من وفود رسمية إفريقية لدول الجوار، وهو ما يؤكد ضرورة الحل السلمي من المنظور الجزائري والثاني أمني، ويهدف إلى منع تسلل الجماعات الجهادية نحو ترابها بفعل العملية العسكرية شمالاً، والثالث، دعوى لتفادي تبعات الفكر المتطرف الذي إنتشر في الساحل الإفريقي[1].

4- موقف الجزائر تجاه الثورات العربية:

إنّ موقف الجزائر من الثورات العربية اتسم بالحياد وذلك لعدم استقرار الأوضاع الداخلية لاسيما بعدما عرفته من أحداث تزامنا مع أحداث تونس ومصر بداية سنة 2011 وقد ساد التعبير بأنّ الجزائر قد عرفت ربيعها العربي سنة 1988، كتأكيد على صيانة الاستقرار للبلاد بِاستخدام ورقة الحرب الأهلية المأساوية لردع الشعب من أتباع المناهج التونسية والمصرية وغيرها.

كانت الجزائر من بين الدول (18) التي صوتت في نوفمبر 2011 لطرد سوريا من الجامعة العربية وتجسيد العقوبات بعد رفضها وقف القمع الحكومي ضد المتظاهرين غير أنّها عارضت قرار الجامعة العربية منح مقعد سوريا للمجلس الانتقالي السوري في مارس 2013 ورأت بأنّ الأمر يتنافى وميثاق الجامعة العربية بشأن عدم استقبال أي عمل أو تغيير للنظام في البلدان العربية، كما طالبت الجامعة العربية في 1 سبتمبر 2013 بعمل عسكري ضد الحكومة السورية لوقف الجريمة الفضيعة عقب استخدام السلاح الكيماوي، وهي خطوة مهمّة لدعم ضربات عسكرية عربية ضد سوريا، وقد رفضت الجزائر وقتها إلى

[1]- محمد الأمين بن عائشة، "الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في ما يلي بين الاستمرار والتغيّر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 45 ،2011 ، ص 50 .

جانب لبنان، تونس، مصر، والعراق التدخل العسكري الأجنبي في سوريا. واعتبرته خارجًا عن القانون الدولي، وهذا لا يعتبر سلوك معاد للإمبريالية ومقاومة الهيمنة الغربية[1].

كان موقف الجزائر تجاه الثورة المصرية يناير 2011 مشابها بدعوة الحياد وعدم التدخل، لكّنها في العمق كان موقفا مسانداً لنظام "حسني مبارك" من باب أنّ ما يجري يهدّد استقرار مصر وبالتالي استقرار المنطقة برمتها.

ورغم أنّ موقف مساندة الأنظمة ضد شعوبها غريب عن تقاليد الجزائر، فإنّه في حالتي تونس ومصر جاء منسقًا مع مواقف القوى الكبرى في العالم[2].

فاتسمت بالتأخر عن اتخاذ موقف مساند للحركات الشعبية، فحتى فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية تأخرت عن اتخاذ موقف، لكن لمّا تحرك الليبيون في بنغازي والبيضاء وطبرق، اجدابيا وطرابلس والزنتان والزاوية مطالبين برحيل القذافي، تأخرت الجزائر عن الجميع ودعت إلى الحوار في وقت كان القذافي يرد على المتظاهرين بالسلاح.

أمّا تجاه تنوس فحين اندلعت المواجهات بين الشعب والسلطات التونسية منتصف ديسمبر 2010 كانت الحكومة الجزائرية تستعد لإحتضان الدورة (18) للجنة المشتركة العليا بين البلدين وجرت الدورة رغم تفاقم الأحداث في موعدها في 27 من الشهر برئاسة رئيس الوزراء الجزائري "أحمد أويحي" ونظيرة التونسي "محمد الغنوشي" واستقبله الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" بحفاوة وحمل له رسالة تضامن إلى الرئيس "زين العابدين بن علي"[3].

---

[1]– محمد بوعشة، **المرجع السابق** ص ص 32– 37.

[2]– مراد الطرابلسي، **موقف الجزائر الرسمي يثير تساؤلات الربيع العربي في:**–www.origin.albayan.ae/happiness metes/goto Hindex, jsp?themecotor= %23 BE 2025f–ga = 1.260571853, 1988969481. 1494795350
تاريخ الإطلاع: 2017/05/05.

[3]–**نفس المرجع.**

إنّ السياسة الخارجية الجزائرية منذ الثورة التحريرية تسير وفقًا للمبادئ كثوابت في سياستها الخارجية[1]، وإن اختلفت شدة اللهجة من وقت إلى آخر وفق براغماتية سياقات الأحداث الدولية، والوضع الداخلي دون تفريط في تلك المبادئ والأسس، فموقف الجزائر تجاه الثورات العربية مرتبط بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترامها لكافة المواثيق الدولية، وقد أردفت سلوكها بمجموعة من التصرفات البراغماتية مع الحكومات الانتقالية والبديلة التي عرفتها بعض هذه الدول[2].

[1]– حسين بوقارة، **السياسة الخارجية في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل**،الجزائر: دار هومة، 2012، ص 187.

[2]– ميثاق جامعة الدول العربية، "السياسة الخارجية الجزائرية"، العدد 17 ، الديوان الوطني للاتصال والنشر والإشهار، 2005)، ص ص 1 ،17.

خلاصة الفصل:

عند استقلال الجزائر ورثت مجال سياستها الخارجية تجربة تراكمت من خلال مرحلة الكفاح المسلح، على مستوى المبادئ الأساسية وكذا التحالفات الثنائية.

كما توصلنا إلى أن المعددات والمبادئ والسمات المشكلة للسياسة الخارجية الجزائرية ساهمت في توجيهها وتفعيل دورها، وذلك من خلال مناصرتها للقضايا العادلة، ودعم التحرك السياسي والاقتصادي للشعوب، وقد نشطت الدبلوماسية الجزائرية في العديد من المحافل الدولية.

ومن ناحية ممارسة السياسة الخارجية الجزائرية فإن الوساطة لعبت أداورًا يحتذى بها في العديد من النزاعات القارية العربية، والدولية.

الفصل الثالث

دور السياسة الخارجية الجزائرية في حل الأزمة الليبية

مرّ المسار التاريخي للنظام السياسي الليبي بعدّة محطّات جعلت منه نظام فريد على المستوى الداخلي أو الخارجي ومن الناحية السياسة أو القانونية ويتجسّد ذلك من خلال الأحداث العديدة التي رسمت الملامح العامة للنظام وجعلت له خصائص مغايرة عن باقي الأنظمة على المستوى الدولي خاصة في عهد معمر القذافي والذي أدى إلى انتفاض الشعب ضد النظام ودخول ليبيا في نزاع مسلح الذي خلق تداعيات أمنية خطيرة على الدول المجاورة خاصة الجزائر التي عملت جاهدة على حل هذا النزاع، بحيث تناولنا في هذا الفصل الكرونولوجيا التاريخية للأزمة الليبية وموقف السياسة الخارجية الجزائرية من الأحداث في ليبيا والمبادرات الجزائرية لحل الأزمة الليبية.

المبحث الأوّل:لكرونولوجيا الأحداث الليبية 2011.

عرفت فترة حكم القذافي العديد من الأحداث التي أدّت إلى اسقاط النظام حيث تطرقنا إلى فترة حكم القذافي وإلى الأسباب التي أدّت إلى ثورة 2011 وتداعيتها على ليبيا.

المطلب الأول: ليبيا في فترة حكم القذافي.

عاشت الدولة الليبية الحديثة منذ حصولها على الاستقلال في 24 ديسمبر من عام 1951 في ظل دستور كان قد فرغ من إعداده هيئة وطنية تأسيسية ليبية تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة في السابع من أكتوبر من نفس العام وقد عاش الشعب الليبي في ظل ذلك الدستور بنظام حكم ملكي حقق له درجة عالية من الحماية لكافة الحقوق القانونية والقضائية[1]، وبعد أحداث الفاتح من سبتمبر 1969، التي قامت بها اللجنة المركزية للضباط الوحدويين الأحرار بقيادة معمر القذافي، التي تم على إثرها إلغاء الملكية في ليبيا عرف النظام السياسي تحولات جذرية وذلك خاصة من حيث مؤسساته، كان ذلك عبر مرحلتين:

[1]– السيد ولد أباه، **الثروات العربية الجديدة المسار والمصير**، لبنان: جداول للنشر والتوزيع، ط1، 2011، ص 35.

* **1969- 1976:** عرف النظام السياسي الليبي في تلك الفترة مؤسسات جديدة متأثرة بالقومية العربية والفكر الناصري في مصر وتمثلت هذه المؤسسات في:

1- مجلس قيادة الثورة: يعتبر بمثابة السلطة التشريعية في الجمهورية العربية الليبية ويمارسها بالقرارات والقوانين التي يصدرها بمراسيم، كما يمثل هذا المجلس أعلى سلطة في البلاد يمارس اِختصاصات السّيادة العليا والتشريع.

2- مجلس الوزراء: وهو بمثابة الهيئة التنفيذية والإدارية الرئيسية.

3- الاتحاد الإشتراكي العربي: تأسس في 1971/06/11، كإطار للمشاركة السياسية دون اعتباره حزبًا سياسيًا، ويقوم بمساندة النظام الثوري في ليبيا، وخلق إيديولوجية جديدة تتماشى مع الشرعية الإسلامية[1].

4- اللجان الشعبية: جاءت اللجان الشعبية بعد إعلان الثورة الشعبية في 05 أفريل 1973، وذلك من خلال خطاب ألقاه العقيد معمر القذافي في مدينة زواوة، وحسبه فإن اللجان الشعبية هي الوسيلة لتمكين الشعب من التعبير عن نفسه بصورة ديمقراطية مباشرة وتقوم هذه اللجان في كل وحدة جغرافية وإدارية في ليبيا، وذلك عن طريق الانتخاب المباشر، وفي 16 أفريل 1973 أصدر مجلس قيادة الثورة قانون يحدد فيه المسؤوليات الإدارية للجان الشعبية التي يتم اختيار أمين عام لها من طرف أعضائها.

5- السلطة القضائية: 28 أكتوبر 1973 قام مجلس قيادة الثورة بتشكيل لجنة تشريعية لمراجعة وتعديل القوانين لتتماشى والشريعة الإسلامية، وتم إصدار قانون يقضي بدمج المحاكم المدنية والشرعية وحل النظام المحاكم المزدوجة.

* **1977- 2011:** عرفت ليبيا بداية 1977 تغيرات سياسية جذرية إذ تم إلغاء المؤسسات الحكومية وحلت محلها هيكلة مختلفة تمامًا تحت اسم "سلطة الشعب" ولقد نصّ إعلان سلطة الشعب على أن السلطات الشعبية المباشرة هي أساس النظام السياسي في الجماهيرية

[1]- علاء الدين زردومي، **التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي**، مذكرة ماجستير ، جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012- 2013، ص ص 96- 98.

العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، وهذا حسب تصورات وأفكار العقيد المعمر القذافي التي صاغها في الكتاب الأخضر، وتم حل مجلس قيادة الثورة وإلغاء مجلس الوزراء وفي بداية 1979 عرفت ليبيا مؤسسات سياسية جديدة وتمثلت فيما يلي:

1- المؤتمرات الشعبية الأساسية: من خلالها تم تقسيم الجماهيرية إلى 405 مؤتمرًا شعبيًا وتتم فيه مناقشة جميع المواضيع والقوانين والتشريعات.

2- المؤتمرات الشعبية الغير الأساسية: هي مؤتمرات تخص منطقة جغرافية محددة، ولها حدود إدارية تعرف باسم الشعبية، وهي عبارة عن إدارة لصياغة القرارات الخاصة بالشعبية والتي وتعارض والسياسات العامة[1].

3- الاتحاد والنقابات والروابط المهنية: تعتبر من وحدات النظام السياسي الليبي ومن مكوناته الأساسية، وتقوم باختيار أمانة تدير شؤونها الإدارية والتنظيمية، وأعضائهم أعضاء في مؤتمر الشعب العام.

4- اللجان الشعبية: هي تنظيم منبثق عن المؤتمرات الشعبية الأساسية والروابط المهنية وتعتبر هذه اللجان جهاز تنفيذي للقرارات في الجماهيرية وتنقسم إلى:

- اللجنة الشعبية العامة.
- اللجان الشعبية الفرعية.

5- مؤتمر الشعب العام: هو عبارة عن إلتقاء المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية والاتحادات والروابط المهنية يتألف من 760 عضو ويتم انتخابهم بالاقتراع الغير المباشر لمدّة 03 سنوات.

6- اللّجان الثورية: هي إحدى الهياكل الجديدة، التي جاء بها معمر القذافي في الكتاب الأخضر والنظرية العالمية الثالثة، حيث تسعى إلى إبقاء الثورة دائمة والحفاظ على مكتسباتها.

[1]- علاء الدين زردومي، **المرجع السابق**، ص ص 98- 101.

7- المؤسسة القضائية: عرف نظام المحاكم في ليبيا بعد التحوّل إلى النظام الجماهيري أربع مستويات:

- المحاكم الجزئية.
- المحاكم الابتدائية.
- محاكم الاستئناف.
- المحكمة العليا.
- ا لمحاكم الثورية.
- محكمة الشعب[1].

8- المؤسسة العسكرية: تنقسم المؤسسة العسكرية في ليبيا إلى قسمين:

أ- الجيش: الذي ينقسم بدوره إلى القوات البرية، القوات البحرية، القوات الجوية.

ب- الكتائب الأمنية: كما تعرف بكتائب القذافي فهي لا صلة لها بالجيش الليبي، كما تفوقها تجهيزًا وتدريبًا وأهم تلك الكتائب كتائب الخميس والمعتصم، كتيبة الفضيل بوعمر، كتيبة الجارح، كتيبة محمد المقريف.

9- المؤسسة الإعلامية: يعتبر النظام الإعلامي الليبي الأكثر تقييدًا في العالم، فيرى القذافي أنّ وسائل الإعلام تمثل أداة للتعبئة الثورية والتنمية الوطنية، حيث ربط جميع وسائل الإعلام باللجان الشعبية[2].

بدا واضحًا أنّ ليبيا في عهد الملكية لم تحظى بعقد اجتماعي حقيقي يجذّر مفهوم المواطنة ويؤدي إلى نجاح مشروع الدولة الحديثة في البلاد وهو ما بدى غائبًا أيضا في عهد

[1]- علاء الدين زردومي، **نفس المرجع** ، ص ص 101- 105.

[2]- علاء الدين زردومي، **نفس المرجع**، ص ص 106، 107.

القذافي الطويل الذي إختزل الحكم في شخصه، ولم يسعى إلى إنشاء مؤسسات حقيقية في ليبيا[1].

خصوصية الأحداث الليبية:

مع نهاية العقد الأوّل من القرن الواحد والعشرين اجتاحت الدول العربية احتجاجات واضطرابات وثورات شعبية بدرجات متفاوتة، وهو ما يسمى (بالربيع العربي) وقد كانت هذه الحركات بأشكالها المتعددة، ترفع جميعها شعار الإصلاح والتغيير، وتنطلق من جملة عوامل تتدرج في إطار الفساد والفقر والبطالة والتهميش...الخ، من ناحية، وتتشابه بمجموعة من السمات والخصائص من ناحية ثانية، يمكن بيانها على النحو التالي:

- التركيز على الإصلاحات الداخلية بالدرجة الأولى.
- كانت في مجملها حركات من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية.
- تشابهت جميع هذه المحركات من حيث أنها بدأت سلمية الطابع، وتصاعدت بمرور الزمن في عدد من الدول إلى الثورة المسلحة.
- مثل الشباب والطبقة الوسطى الوقود الأساسي لهذه الحركات.
- لعبت تكنولوجيا الاتصالات والإعلام دورًا فعّالا في عملية تعبئة الرأي العام العربي وتهيئته للثورة.
- انتشار المخاوف في كافة الدول العربية لدى العديد من النخب السياسية والاقتصادية وقوى خارجية أيضا من سيطرة الإسلاميين على المشهد السياسي في مرحلة التحوّل وسقوط الأنظمة القديمة[2].

---

[1]– أحمد سعيد نوفل وآخرون، "الأزمة الليبية إلى أين"، **مركز الدراسات الشرق الأوسط**، العدد 13، مارس 2017، ص ص 07– 24.

[2]– أحمد خليف عفيف، "الثورة الليبية شباط 2011– 2013 الخصوصية وتحديات المرحلة الانتقالية"، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 42، العدد 3، 2015، ص ص 663– 675.

وعلى الرغم من هذا التشابه في العوامل والأسباب التي أدّت إلى قيام الثورات العربية إلاّ أنّه يمكن القول أنّ الثورة الليبية 17 فيفري 2011م امتازت بخصوصية واضحة من حيث الأسباب والدوافع عن بقية الثورات العربية التي سبقنها في تونس ومصر، وهذا يؤكد الفكرة التي تقول بأنّ الثورات تكون في غالب الأحيان انعكاسًا للواقع الاجتماعي، الديمغرافي الاقتصادي، الجغرافي والمزاج الشعبي، وتكمن هذه الخصوصية في النقاط التالية:

- افتقار حركة الاحتجاج الليبية إلى مؤسسات مجتمع مدني تتبناها وتدعمها نتيجة عدم وجود تلك المؤسسات أصلا.
- سرعة تحوّل حركة الاحتجاج الشعبي من المسار السلمي إلى حمل السلاح، والدخول مباشرة إلى حالة صراع مسلّح مفتوح بين النظام والمعارضة.
- لجوء طرفي الصراع إلى الاستعانة بأطراف خارجية (المرتزقة لدعم النظام، الناتو لدعم المعارضة) من منطلق سعى كل طرف لحسم الصراع لصالحه.
- بروز ظاهرة الانشقاقات منذ البداية عن نظام الحكم الليبي، حيث قدّم عدد كبير من المسؤولين استقالتهم احتجاجًا على سياسة النظام القمعية في التعامل مع المعارضة كان من بينهم شخصيات سياسية وقضائية وعسكرية.
- إنهيار هياكل الدولة الرسمية خلال الثورة، وإتّجاه المعارضة الليبية إلى التحوّل من حركة احتجاجية إلى حكومة موازية من خلال تشكيل مجلس عسكري في بنغازي يتكون من 14 عضو من المناقشين ،مهمته الرئيسية الدفاع عن المدينة ضد الهجمات التي تشنّها قوات النظام كما ظهر ما يعرف بالمجالس التنسيقية لإدارة المدن التي تخضع لسيطرة المحتجين مثل (بنغازي، طبرق، درنة، وأجدابيا).
- العنف الدموي الواسع والمرافق للاحتجاجات الشعبية، فعلى الرغم من أنّ احتجاجات مصر وتونس قوبلت بإجراءات أمنية أدّت إلى سقوط ضحايا وخسائر بشرية إلاّ أنّ الوضع في ليبيا اتّسع ليصل إلى حالات من الإبادة والمجازر البشرية.

- تعذّر نجاح الثورة الليبية دون حسم عسكري عن طريق التدخل الخارجي، وممّا زاد الأمر تعقيدًا إنقسام الجيش الليبي على نفسه، لأسباب مختلف ترتبط بالتركيبة القبلية والعشائرية والواقع الاجتماعي العام في ليبيا. كما شكل بعد المسافات بين مراكز الثورة والعاصمة تحديًا كبيرًا في طريق نجاح الثورة[1].
- إتساع نطاق التدخل الخارجي في الأزمة الليبية أكثر من الأزمة التونسية والمصرية، الذي اقتصر التدخل الخارجي في أزمتيهما على توجيه بيانات لدعم مطالب المحتجين، ومطالبة قادة النظام بالتنحي، إلاّ أنّه في ليبيا كان الأمر مختلفًا، فقد كان نتيجة لكبر حجم الخسائر البشرية، التي ألحقها النظام بمناطق الثوار إن توجهت المعارضة إلى الدول الكبرى لتوجيه ضربة جوّية لمراكز قوّة النظام وفرض عقوبات مشدّدة عليه، والتي تأكدت بموجب قرار مجلس الأمن في 27 شباط 2011 ونفذها حلف الناتو[2].
- تميزت الثورة الليبية عن مثيلتيها في كل من مصر وتونس حيث ثمّت مؤسسات للدولة فيها بصرف النظر عن كونها ديمقراطية أو لا، تمثلت بالجيش والمؤسسات السياسية مثل البرلمان والأحزاب، ما نتج عنه أنّ ليبيا لم تشهد منذ الاستقلال حراكًا سياسيًا وحزبيًا حقيقيا بإستثناء فترة قصيرة من عهد الملكية لذلك توصف ثورة 17 فيفري بأنها ثورة شعبية عامة أكثر من كونها حراكًا ساسيًا[3].

المطلب الثاني: أسباب الأحداث الليبية 2011:

أ- الأسباب لاقتصادية:

أشارت التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة إلى أنّ ليبيا تعتبر من الدول المتقدمة في التنمية البشرية خلال المرحلة 2000- 2011، حيث احتلت وفقًا لهذه التقارير المرتبة (64) على المستوى الدولي سنة 2000، والمركز (61) سنة 2001، والمركز (55) سنة

---

(1)- أحمد خليف عفيف، **نفس المرجع**، ص ص 663- 675.

(2)- **نفس المرجع**، ص ص 663- 675.

(3)- أحمد سعيد نوفل وآخرون، **المرجع السابق**، ص ص 7-24.

2009، والمركز (52) سنة 2010، مع احتفاظها عبر السنوات الثلاث الأخيرة بالمركز الأوّل على المستوى الإفريقي[1].

على الرّغم مما أشارت إليه هذه التقارير الرّسمية من مستوى جيد من التنمية في ليبيا إلاّ أن الواقع كان يعكس رأي آخر، فمن إستلاء القذافي على السلطة بانقلاب عسكري ضد الملك إدريس سنوسي 1969، فقدت ليبيا فرصا لنهضة شبعها، فحرم الشعب من عائدات الثروة في بلادهم، حيث كانت سياسة نظام القذافي متفاوتة من حيث عملية توزيع الثروة خاصة في العائدات النفطية التي إستفادت منها دائرة ضيقة تلتف حول القذافي وعائلته إضافة إلى ما بدده القذافي في ثورة المجتمع على شراء الأسلحة وتكديس الثروات والأرصدة في بنوك الغرب، وعلى الرّغم من انفتاح ليبيا على الغرب منذ 2003، وتدفق الاستثمارات والشركات الأجنبية والمشاركة في البنى التحتية اللازمة في تحقيق حالة التنمية، إلا أنّ ذلك لم يغير في معادلة استبداد السلطة وبالفساد والثروة، بل زاد الوضع سوءًا، حيث تزامن مع ذلك الانفتاح، الحديث عن المشروعات لبيع الممتلكات العامة للقطاع الخاص، الأمر الذي أثار مخاوف كبيرة لدى الطبقات العمالية والفئات المجتمعية الوسطى والدنيا[2]، خاصة بعد تسارع وتيرة الانفتاح وتطبيق سياسات اقتصادية رأسمالية كان لها العديد من الآثار السلبية على قطاعات واسعة من المجتمع، كان من ملامحها الغلاء وانتشار الفساد والبطالة، الأمر الذي دفع أبناء الشعب الليبي إلى الخروج في عمليات احتجاجية[3].

ب- اجتماعية:

لعب العامل الاجتماعي دورًا هامًا في تصاعد حالة الاحتجاجات وتطوّرها نحو الثورة، وجاء تأثير هذا العامل من خلال حالة التغيير الديمغرافي، التي كانت تعيشها ليبيا قبيل

---

[1]- أحمد خليف عفيف، **مرجع سابق**، ص ص 663- 675.

[2]- معهد الدراسات الأمنية، **نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا وتداعياتها**، 2011، ص ص 11- 12.

[3]- أحمد خليف عفيف، **المرجع نفسه**، ص 663- 675.

الثورة، متمثلة بزيادة شريحة الشباب (أقل من 25 سنة)، والتي شكلت (52%) من مجموع السكان، حيث كانت هذه الفئة ترفض حالة التناقض، القائمة بين الشعارات والمثل التي نشأ في إطارها، والتي تؤكد قيم الإشتراكية والعدالة الاجتماعية، وملكية الشعب، وبين واقع يناقض ذلك تمامًا في ظل سياسة الانفتاح والخوصصة، والفساد التي هددت قطاعات كثيرة من الشباب، الأمر الذي خلق لديهم حالة من عدم الرضى اتجاه تلك السّياسات خاصة وأنّهم كانوا يدركون جيّدًا أنّ بلادهم في مقدمة الدول العربية من حيث الثروة، إلاّ أنها في الواقع أقل تطورًا، بل أنها تأتي في مستوى دول العالم الثالث الفقيرة[1].

وكذلك فشل نظام القذافي في تعزيز قيم الولاء والمواطنة التي تعد أساس التنمية وهدفها الرئيسي، فغياب الحرّية، وتهميش مشاركة الشباب في الحياة العامة، وعدم تأسيس مؤسسات مختصة لقضاياهم ومتابعة مشكلاتهم كل هذا أدى إلى قتل روح المبادرة والإبداع والابتكار لديهم، من جهة، وافتقادهم روح الولاء والمواطنة من جهة أخرى. وهكذا نلاحظ أن أسلوب النظام في إدارة الشؤون الدولة أدى إلى غياب العدالة الاجتماعية التي كانت دافعًا قويًا لقيام الثورة[2].

جـ- الأسباب السياسية:

إنّ تقلبات السياسة الخارجية الليبية بين السّعي للوحدة العربية تارة وإلى الوحدة الإفريقية تارة أخرى وما بين مشاريع وحدودية ثنائية جماعية حينًا آخر، ومغامرات النظام في دعم العديد من المنظمات وحركات التمرّد في مناطق متعددة من العالم، ما أدى إلى عدم الرّضى لدى قطاعات كبيرة من المواطنين الليبيين بسبب ما ترتب عليها من تبديد ثروات بلادهم في قضايا لا مصلحة لهم بها وعلى الصّعيد الداخلي إتبع القذافي سياسة فرق تسد للحفاظ على استمرارية سلطته والتبشير بمجموعة من الأفكار شديدة العمومية تضمنها كتابه

---

[1]–Bhardwaj, Development of confliction in Arab spring, Libya and Syria from revolution to civil war, 2011, PP 23- 33 www.hytimes.com 2013/10/19, Access date: 05/05/2017.

[2]– أحمد خليف عفيف، **نفس المرجع**، ص 663- 675.

المسمي بالكتاب الأخضر الذي تضمن مجموعة من القيم الأساسية في الهوية الثقافية الليبية، إعتمد في نشر إيديولوجيته على مجموعة من مؤسسات الممثلة في المؤتمرات واللجان الشعبية التي أعطت النظام قدرًا من الشرعية ومنحته الضبط والسيطرة، ورغم كافة الشعارات الخاصة بحكم الشعب إلا أنّ الواقع العملي يشير إلى أنّ السلطة تركزت بالدرجة الأولى بيد اللجان الثورية التي كانت تتكون من مجموعة من الشباب المتحمسين والمؤمنين بفكر القذافي وطروحات الكتاب الأخضر[1]، وأدى تسلط اللجان الثورية على السلطة إلى حدوث عزوف شعبي على المشاركة في الحياة السياسية، وقد أدى هذا الوضع إلى بروز فئة من المحتكرين بالسلطة والثروة.

ورغم الآمال التي علقها البعض على المشروع الإصلاحي الذي أطلقه إبن القذافي سيف الإسلام كمحاولة لتقليص نفوذ اللجان الثورية إلا أنّه في الواقع كان أداة الصراع من أجل السيطرة على السلطة، والنفوذ بين النخب داخل النظام. نظر له غالبية الليبيين نظرة توجس وإرتباب سبب عدم جدّية الإجراءات المتخذة وسلامتها مثال على ذلك اللجنة التي شكلها القذافي تحت مسمى "اللجنة الأساسية لمكافحة الفساد" إذ كانت إنتقائية لأداء مهماتها على نحو جعل منها أداة لفرض الوصاية والسيطرة على القطاعات الاقتصادية والمالية وإخضاعها لإشراف شخصيات موالية للنظام، مما أدى إلى تصاعد حدّة التوتر الداخلي وتنامي قوة المعارضة ضد النظام[2].

أحداث 17 فيفري 2011:

قبل إنطلاق الثورة في فيفري 2011 استدعى الليبيون ذكرى الاحتجاجات التي وقعت في 17 فيفري 2006 أمام القنصلية الإيطالية في بنغازي على خلفية الرسوم المسيئة للنبي محمد، والتي قمعتها السلطات وسقط نتيجتها عشرة قتلى إلى جانب اِعتقال (150) شخصا

---

[1]– مهدي، "قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا" في: www.sis.gov.eg/Newrrl/34/9.html تاريخ الإطلاع: (2017/05/07)

[2]– أحمد خليف عفيف، **المرجع السابق**، ص ص 663– 675.

فاستبق النظام الليبي هذا الحدث يوم 10 فيفري عام 2011 باعتقال محامي إثر ضحايا مجزرة سجن "أبوسليم"، الذين اعتادوا على الاعتصام بين الحين والآخر، فخرجت مظاهرات عفوية في مدينة "بنغازي" تطالب بالإفراج عن المحامي قابلها النظام بقمع شديد تسبب بمقتل عدد من المتظاهرين، وبذلك كانت بداية الثورة، وخلال خمسة أيّام إنهارت قوات النظام في بنغازي، وأصبحت في قبضة "الثوار"[1]، وبعدها انتقلت التظاهرات إلى طرابلس وبقية المدن الليبية وفي غضون أيّام تغلّب المتظاهرون في مختلف أرجاء شرق ليبيا على جهاز الأمن وأحرقوا المباني العامة المرتبطة بالحكومة واستولوا على الأسلحة التي تركها مسؤولوا الأمن الذين فروا، وفي بنغازي وحدها قتل ما لا يقل عن (109) شخص نتيجة للاحتجاجات المناهضة للحكومة والاشتباكات مع قوّات الأمن، كما أثار غضب الشعب وانتشار احتجاجات في أماكن أخرى من البلاد، بما في ذلك طرابلس مصراتة وجبل نفوسة .خلفت حركة الإحتجاج في طرابلس عن غيرها من مدن أخرى، ووصلت ذروتها عدّة مسيرات إلتقت في 20 فيفري بالساحة الخضراء المركزية رمز السلطة التي تزينها ملصقات ضخمة للعقيد القذافي، ووفقا لشهود عيان إنتظرت قوّات الأمن وصول المتظاهرين إلى الساحة قبل فتح النّار، مسببة سقوط العديد من القتلى والجرحى وفقًا للتقارير واندلعت مظاهرات أقل حجمًا في أماكن أخرى من طرابلس بما في ذلك في سوق الجمعة، في الأيّام التالية وتمّ مواجهة هذه أيضا الدخيرة الحيّة. وفي خطاب عام للقذافي في بداية الاضطرابات ظهر على شاشة التلفزيون الرسمي في 2011/02/22 ووصف المتظاهرين بالجرذان الذي يتلاعب بهم الأجانب الراغبين في الإضرار بمصالح ليبيا، وهدد باستخدام كافة الوسائل الضرورية لتطهير ليبيا حتى تطهّر البلد.

وأصبح حكم العقيد القذافي معزولاً دبلوماسيا بشكل متزايد، بالإضافة إلى اِنشقاق أفراد من المقربين إليه، تخلّى عنه الحلفاء الإقليميين والدوليين السابقين، كما انقلبت ضده فجأة

[1]– منظمة العفو الدولية، منظمة العفو الدولية،لندن، المعركة على ليبيا، 2011، ص ص 15– 18.

حكومات طالما تجاهلت سجل حقوق الإنسان المروّع للحكومة الليبية، سعيًا وراء التعاون في السيطرة على موجات الهجرة ومكافحة الإرهاب واستغلال الفرص التجارية المربحة في البلاد.

كما أدانت العقيد القذافي بعدم احترام حقوق الإنسان واعترفت في بعض الحالات بالمجلس الوطني الانتقالي كسلطة حكومية وحيدة في ليبيا، الذي تأسس في 27 فيفري 2011[1].كما لعبت وسائل الإعلام دورا رئيسيا في هذه المرحلة إذ عملت على متابعة وتغطية الاحداث في ليبيا والتصعيد المتزايد في حدةالازمة ،وقد كان له دور في تغطية تحركات المجلس الوطني الإنتقالي ،وتبيان توجهاته ودعواته المستمرة للتدخل في حماية المدنيين وإيصال المشهد إلى الرأي العام العالمي.

التدخل الأجنبي في ليبيا:

بناءًا على طلب قدّمه إبراهيم الدباشي نائب السفير الليبي في بعثة الأمم المتحدة تم عقد مجلس الأمن الدولي اجتماعًا طارئًا في 2011/02/26، حيث تمّ إصدار قرار رقم (1970) الذي ندّد فيه بالعنف واستخدام القوّة ضد المدنيين، كما أصدر مجلس حقوق الإنسان قرار في 2011/02/25 الذي يقضي بإقامة لجنة دولية مستقلة على وجه الاستعجال للتحقيق في جميع الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني المزعوم ارتكابها في الجماهيرية العربية الليبية.

إحالة الوضع إلى المحكمة الجنائية بحيث تم فتح تحقيق في 2011/03/03 ويبعث 15 بعثة إلى 10 دول للبحث والتحقيق في الأدلة.

أما المجموعة الأوروبية عرف موقفها بالمساندة للمعارضة الليبية والمجلس الوطني الانتقالي وظهر ذلك جليًا في الموقف الفرنسي والبريطاني، وذلك من خلال سعي الرئيس

[1]– أحمد خليف عفيف، **المرجع السابق**، ص ص 663– 675.

الفرنسي "نيكولا ساركوزي" إلى إصدار قرار أممي للتدخل العسكري في ليبيا، وفي الأخير إصدار القرار الأممي رقم (1973) الذي تمّ إصداره من طرف مجلس الأمن التابع إلى الأمم المتحدة في 2011/03/17 الذي يقضي بفرض عقوبات على نظام القذافي وذلك بفرض حظر جوي على ليبيا وتنظيم هجمات مسلحة ضد قوات القذافي لإعاقة حركتها وذلك وفقا للعديد من الخطوات التي نذكر منها:

- بداية العمليات العسكرية في ليبيا بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا حيث تستهدف ضرب القواعد العسكرية ومراكز القيادات وخطوط الإمدادات الرئيسية لقوات القذافي، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية نجاحها وحلفائها في إيقاف الهجوم على مدينة بنغازي، بحيث ساهمت بشكل كبير في تغليب كفة المعارضين وهزيمة القوات البرية للعقيد معمر القذافي.
- وقف إطلاق النار: أعلن نظام العقيد معمر القذافي عن وقف عملية إطلاق النّار ودعى إلى فتح قناة للحوار السياسي بين المعارضة والنظام، لكن عملية وقف إطلاق النّار لم تدم طويلا[1].
- تسلم حلف الناتو قيادة العمليات العسكرية: نفذت القوات التابعة لدول الحلف الضربات الجوية بنفسها وتولى الحلف القيادة الفعلية للعمليات الهجومية التي نفذتها 18 دولة من أعضائه وهي: بلجيكا، بلغاريا، كندا، الدنمارك، فرنسا، اليونان، إيطاليا، الأردن، هولندا النرويج، قطر، رومانيا، إسبانيا، السويد، تركيا، الإمارات، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ساهمت هذه الهجمات في تغليب كفة المعارضة على قوات القذافي وهزيمتها في معظم التراب الليبي، وذلك من خلال تغطية هجماتها والتمهيد لها بضرب دفعات القذافي وذلك خاصة في باب العزيزية، والعاصمة طرابلس كما ساهمت بشكل أساسي

[1]- علاء الدين زردومي، **المرجع السابق**، ص ص 136- 138.

في اعتقال معمر القذافي الذي انتهى بمقتله يوم 2011/10/20، اتخذ الحلفاء قرارًا مبدئيًا بإنهاء عمليات الناتو في ليبيا يوم 2011/10/31.

- ردود الفعل الدولية اتجاه تدخل الحلف الأطلسي في ليبيا: عرف التدخل في ليبيا العديد من التصريحات والمواقف المتباينة بين مؤيد ومعارض ومتحفظ ويمكن تبيان هذه المواقف كما يلي:

* الدول الغربية: لقد رحبت معظم الدول الأوروبية بتنفيذ حظر الطيران ودعمت القرار (1973) وقد شاركت العديد منها في عمليات الحلف الأطلسي في ليبيا كما عبّرت كل من روسيا والصين اللتان امتنعتا عن التصويت عن قرار (1973) وعن أسفهما للتدخل العسكري في ليبيا وطالبت الحكومة الروسية بإنهاء فوري لسفك الدماء في ليبيا للسماح بإجراء حوار.

* الدول العربية والدول المغاربية: لقد كانت الدول العربية وجامعة الدول العربية من المؤيدين لقرار مجلس الأمن رقم (1973)، وقد شاركت عدة دول عربية في إنفاذ الحظر الجوي على ليبيا كقطر والإمارات العربية المتحدة، ولكن مع تطور الأحداث في ليبيا لقيت بعض الممارسات في ليبيا نوعًا من المعارضة من جامعة الدول العربية، وذلك في تصريح لأمينها العام، وقد حدّد هذه الممارسات في بعض العمليات العسكرية التي يقوم بها الحلف في ليبيا وذلك دون اتخاذ أي موقف رسمي للحد منها: أمّا موقف الدول المغاربية كغيره من المواقف الدولية حيث عبّر المغرب عن رفضه لتدخل حلف[1] شمال الأطلسي في حين ظل الموقف الجزائري غير واضح وتميّز بالدبلوماسية وعدم المعارضة وفي نفس الوقت عدم الترحيب بالعمل التدخلي.

[1]- علاء الدين زردومي، **نفس المرجع**، ص ص 138- 141.

واقع السلطة الحاكمة بعد الثورة:

بعد انتهاء الصراع المسلح وسقوط نظام القذافي، أعلن عن تأسيس المجلس الوطني الانتقالي برئاسة محمود جبريل، في 27 أذار 2011، وقد شكل هذا المجلس الذي ضم أعضاء ممثلين عن كافة أنحاء ليبيا حكومة سيادية مؤقتة تابعت شؤون الدولة الداخلية والخارجية، وعلى الرغم من أنّ المجلس كان يحضي بالشرعية داخل ليبيا وخارجها، إلا أنّه اِتسم بالضعف وعدم القدرة على حكم البلاد، ويرجع السبب في ذلك إلى أنّه ورث دولة تفتقد إلى مؤسسات وطنية وظيفية، عكس ما هو الحال في مصر وتونس.

وكان نتيجة لعجز المجلس على ضبط الأمور، أن أسندت لرئيس آخر وهو "عبد الرحيم الكيب" بتاريخ 21 تشرين الأول 2011، وعلى الرّغم من هذا التغيير لم يحدث تطور واضح في عملية تطوير البلاد، وذلك راجع لعدم امتلاك المجلس إستراتيجية واضحة وآليات لتفعيلها، تقوم على أسس سليمة في التعامل مع التحديات القائمة والتي كان أهمها المليشيات المسلحة والجماعات المتشددة التي كانت قد تغوّلت على السلطة والمجتمع بعد الثورة، ومارست العدد من الخرقات التي هزت أمن المجتمعات على كافة المستويات.

لقد كان أداء المجلس الوطني الانتقالي متواضعًا وهذا ما يتضح من خلال قراراته المتخذة تجاه القضايا الحيوية خلال هذه المرحلة، مثال على ذلك، عدم القدرة على حسم الجدل الواسع حول الإعلان الدستوري المؤقت والغموض الذي اتسمت به خارطة الطريق التي وضعها لبناء مؤسسات الدولة، والطريقة الارتجالية في اختيار أعضائه، والتي تأثرت بحد كبير بالقبلية والجهوية، وتهميش أعضاء أصليين من الثوار، مما مهد الطريق للمساس بأهداف الثورة[1].

[1]- أحمد خليف عفيف، **المرجع السابق**، ص ص 663- 675.

في 7 تموز 2012 جرت الانتخابات العامة للمؤتمر الوطني العام (البرلمان) لقد شكلت هذه الانتخابات مجالاً واسعًا لإبراز كافة القوى والتيارات الطامحة في الوصول إلى السلطة والتي يمكن بيانها كما يلي:

- الليبراليون: أو ما يسمى بتحالف القوى الوطنية.
- حزب العدالة والبناء (جماعة الإخوان المسلمين) الذي تأسس في شهر أذار 2012 بقيادة محمد صوان.
- حزب الوطن الذي يمثل الحركة الإسلامية الليبية للتغيير بقيادة عبد الحكيم بالحاج، والذي تأسس محل الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا في 2011/02/15.
- حزب جبهة الانقاذ: الذي كان يشكل المعارضة للنظام في الخارج تشكل خارج ليبيا في تشرين الأول 1981، وقاد عدّة محاولات للإطاحة بنظام القذافي جاءت نتائج الانتخابات لصالح القوى الوطنية (الليبراليون) الذي يقوده رئيس الوزراء السابق محمود جبريل حيث تحصل على (39) مقعد من أصل (80) مخصصة لنظام القوائم، واحتل حزب العدالة والبلاد التابع للأخوان المسلمين المركز الثاني بحصوله (17) مقعد، أما بقية الأعضاء عددهم 120 عضو أي بنسبة 60% كانوا من المستقلين وبصفة هذا المجلس هيئة منتخبة وممثلة للشعب قائم في 14 تشرين الأول باختيار الدبلوماسي السابق علي زيدان، بتشكيل جمعية تأسيسية لصياغة دستور البلاد.

لقد كانت أهم الإشكالات التي واجهت ليبيا خلال هذه المرحلة هي الافتقار للحكم الرّاشد، المؤتمر الوطني كان فيه، إشكالات كبيرة، حيث لم يكن يمتلك صلاحيات البرلمان بالمعنى السياسي الكامل (التشريع والرّقابة)، بل كان يقتصر دوره كمجلس لصياغة الدستور أو كهيئة من شأنها إعلان تشكيل الحكومة الانتقالية وإضفاء الشرعية عليها[1].

[1]- أحمد خليف عفيف، **نفس المرجع**، ص ص 663- 675.

منذ البداية عانى المؤتمر الوطني من حالة صراع بين الأعضاء بسبب الاختلاف في المصالح الشخصية (جهوية، قبلية، فكرية) مما حال دون الوصول إلى التوافق حول قضايا حيوية تتعلق بمصلحة الوطن العليا، مثل الدستور، الوضع الأمني والمصالحة الوطنية وهذا ما جعله هدفًا للانتقاد الشعبي والمطالبة بحلّه، الأمر الذي انعكس سلبًا على ثقة الشعب الليبي في قدرة السلطة القائمة في تحقيق تطلعاته نحو الديمقراطية، وتشكيل الدولة المدنية الحديثة دولة القانون والمؤسسات[1].

إنّ عدم التوافق بين القوى المختلفة حول التشريعات يتضح من خلال نصوص الإعلان الدستوري الذي أصدره المجلس الوطني الانتقالي في 3 آب 2011، اتسمت مضامينه بالتناقض.

تحديات ما بعد الثورة:

واجهت السلطة القائمة في ليبيا بعد ثورة 2011 دولة بلا تشريعات ولا مؤسسات، فواجهت صعوبات على جميع الأصعدة من بينها:

أولا: التحدي الأمني: الذي يتمثل بخروج الميليشيات والعديد من القوى المسلحة على سلطة الدولة، فعلى الرغم من التنسيق المشترك في بداية الثورة ما بين قيادات الثوار والميليشيات التي كانت تتبع قوى سياسية وقبلية متعددة من جهة، والمجلس الوطني الانتقالي من جهة أخرى، والذي أدى إلى تحرير طرابلس وإسقاط نظام القذافي.

وعلى الرغم من الدور الحيوي الذي لعبته بعض الميليشيات، مثل ميليشيات الزنتان، ومصراته في الحفاظ على أمن العديد من المناطق، إلا أنّ هذا الدور لم يلبث أن اتجه نحو المسار السلبي، فنتيجة لغياب مؤسسات الدولة الفاعلة وخاصة العسكرية والأمنية وضعف السلطة القائمة أخذت الميليشيات المسلحة تتدخل في شؤون الدولة المدنية الداخلية وتتحكم

[1]-**نفس المرجع** ، ص 663- 675.

في إدارتها دون الرجوع إلى المجلس الوطني الانتقالي الذي هو صاحب الشرعية ما أدى إلى فسح المجال الواسع لوقوع الصرع ما بين السلطة الحكومية والميليشيات على السلطة .

مما هو لافت للنظر تضاعف عدد الهجومات المسلحة بعد الإعلان رسميًا عن تحرير البلاد حيث بلغ عدد الثوار المسلحين لدى اللجنة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية بعد الثورة (143) ألف مسلح، في حين أكدت التقارير أن عدد حاملوا السلاح ضد كتائب القذافي لم يتجاوز (30)ألف[1]، هذا ما جعل عدد الثوار المسلحين داخل المدن يفوق عناصر الكتاتب الأمنية الرسمية التابعة للدولة، ولقد سعت الحكومة، في محاولة منها لتنظيم الوضع الأمني إلى دمج الميليشيات في القطاع الأمني والجيش من خلال تسجيل التنظيمات الشرعية (أي تعمل في ظل الحكومة) في إنكار وزارتي الدفاع والداخلية، وأعفاء الرّاغبين، شرط تسليم أسلحتهم إلا أن الصراع السياسي في البلاد أثرت سلبا في هذا التوجه وعززت خطر الميليشيات، حيث أنّ الميليشيات التي تشكلت على أساس منطقي رفضت تسليم أسلحتها من منطق الحفاظ على مصالحها الشخصية، ولتدعيم وضعها اتجه كل منها إلى إقامة تحالف مع أحد التيارات السياسية، الأمر الذي كان له انعكاس سلبي على القوى السياسية داخل المؤتمر الوطني التي ترتبط معها بمصالح مشتركة، مثل: تحالف ميليشيات الزنات مع العلمانيين وتحالف ميليشيات مصراته مع الإسلاميين.

ومما زاد من خطر الميليشيات على الوضع الأمني فالانقسام القائم داخل المجلس الوطني بتحالف القوى الوطنية والعلمانيين ضد جماعة الإخوان المسلمين، الأمر الذي فتح المجال أمام الميليشيات إلى ممارسة العديد من الاختلافات الخارجية عن القانون مثل اختطاف مسؤولين مقابل المال، تهريب الأسلحة والسيطرة على المناطق الحيوية كمطارات وأحياء سكنية من الخروقات الدموية بعد تحرير طرابلس ما قامت به ميليشيات مصراته في حي (الفرغور) بطرابلس في تشرين الثاني 2013، من استخدام العنف ضد المتظاهرين

[1]–فرحاتي عمر وآخرون، "**التحديات الأمنية في ليبيا ما بعد القذافي**" التحديات الأمنية في ليبيا ما بعد القذافي، العدد 5، جانفي 2016، ص ص 48– 65.

رفضً لوجود الميليشيات في المدينة، الأمر الذي فرض على الحكومة إنزال الجيش الليبي إلى شوارع طرابلس لحفظ الأمن مما أدى إلى خروج الميليشيات من المدينة وكان هذا النجاح الأول لحكومة زيدان في مواجهة الميليشيات، وإظهار حق الدولة في استخدام القوة وتمكن بيان القوانين العسكرية الشرعية المخترق بها من قبل الحكومة بما يلي:

- الجيش النظامي: وكان يتكون من الكتائب المنشقة عن نظام القذافي.
- غرفة عمليات الثورة تأسست بأمر من المؤتمر الوطني لتحقيق أمن طرابلس.
- وحدة مكافحة الجريمة: وهي وحدة تابعة للوزارة الداخلية.
- أمن المنشآت النفطية: وتتبع وزارة الطاقة والدفاع.
- قوة درع ليبيا وهي من أقوى الجماعات المسلحة من حيث العدد.
- المجلس العسكري لقوات الزنتان: تأسس عام 2011.
- كتيبة القعقاع: تتبع وزارة الدفاع.
- قوى محلية صغيرة داخل المدن تتبع المجالس المحلية[1].

ثانيا: التحدي الاقتصادي.

تعتبر العوامل الاقتصادية وما كان لها من انعكاسات سياسية واجتماعية من أهم العوامل التي أدت إلى قيام الثورة، لذلك أصبحت عملية الهيكلة الاقتصادية بعد الثورة متطلبًا حيويا لتحقيق من المجتمع والدولة، كانت الإشكالية الاقتصادية الكبرى التي واجهت الحكومة بعد الثورة على التراجع الكبير في عملية إنتاج النفط وتصديره الأمر الذي إنعكس سلبا على وضع الحكومة المالي، بسبب العجز في حجم الواردات الضرورية للإنفاق، فقد انخفض إنتاج النفط حسب تقديرات البنك الدولي من (1049) مليون برميل في كانون الثاني 2011 إلى (22) ألف برميل في شهر تموز 2011 نتيجة الصراع، كما أشارت المصادر إلى ارتفاع مؤشرات الفساد وسرقة المال العام وهدر الثروات حيث تعرض إنتاج النفط المصدر

[1]-أحمد خليف عفيف، **المرجع السابق**، ص 663- 675.

الأساسي للاقتصاد للاعتداء سواءًا في عمليات استخراجه أو تصديره، ومن جانب آخر كانت عملية إستخراج النفط تتعرض في كثير من الأحيان للانقطاع، بسبب الإضرابات التي يقوم بها العمال والموظفين لتحسين أوضاعهم. ونظرًا لكون القطاع النفطي يشكل الأساس الأول والاقتصاد الوطني الليبي، قامت الحكومة في بداية عام 2012م بوضع إستراتيجية تهدف إلى استعادة هذا القطاع لعافيته، حتى تتمكن من إعادة بناء البنى التحتية والمنشآت التي تضررت بسبب الحرب واستحداث البنى والمؤسسات الضرورية للدولة الحديثة، وكان نتيجة الإجراءات المتخذة في هذا الإطار أن شهد الاقتصاد الليبي خلال 2012 انتعاشا واضحا حيث بلغ إجمالي إنتاج النفط خلال الأشهر السبعة الأولى من 2012 (302) مليون برميل أي ما يعادل بالمتوسطة (1042) برميل يوميا، وهذا ما أدى إلى حدوث انخفاض على نسبة التضخم، وزيادة الفائض، وخاصة بعد رفع عقوبات الأمم المتحدة، التي جمدت الأصول الليبية في الخارج[1].

شكل الدولة الليبية (الدعوات الفيدرالية وتقسيم البلاد):

عرفت ليبيا قبل الثورة ثلاثة أشكال من أنظمة الحكم هي: الملكية التي شكلت بعد الاستقلال، ثم الجمهورية التي أطيحت بنظام الحكم الملكي والتي طبقت نظام حكم استبدادي ثم ما عرف بالجماهيرية التي تحولت إلى نظام إقطاعي دفع الشعب إلى الثورة، لقد افتقدت ليبيا خلال المراحل السابقة للثورة لمفهوم الدولة التي تقوم على أساس المؤسسة، بحيث تم تحويلها إلى شركات خاصة أو مؤسسات قبلية[2]

لذلك برزت الحاجة بعد الثورة إلى قيام حوار وطني يعقبه استفتاء شعبي لإختيار نظام الحكم الذي يعبر عن إرادة الشعب، وكان الحوار القائم ينصب حول الفيدرالية أو النظام الموحّد، وكانت الدعوة إلى الفيدرالية تسيطر على قطاع واسع من القوى مثل أنصار الحركة السنوسية، وبعض عناصر المعارضة لنظام القذافي، والتكتل الفدرالي الذي يضم جبهة إنقاذ

[1]– منى حسين عبيد، "**إبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا، دراسات دولية**"، العدد 15، 2011، ص ص 1– 17.

[2]– مهدي فتاك، **مرجع سابق**، ص 15.

ليبيا وزعامات سياسية وقبلية وعددًا من التنظيمات العسكرية المسلحة وانتشرت هذه الدعوة بشكل واسع في المناطق الشرقية التي تحتوي على 80% من مخزون النفط، وإنطلق دعاة نظام الحكم الفيدرالي من منطلق حرصهم على إبراز هويتهم الإقليمية والجغرافية في السلطة التي تعرضت للتهميش في عهد القذافي، لذا عقد اجتماع في برقة 6 أذار 2012، تحت اسم مؤتمر شعب برقة بزعامة "أحمد الزبير السنوسي" أحد ضباط العهد الملكي، ومن خلال هذا المؤتمر تم تشكيل مؤسسات إقليم الجيش، مكتب تنفيذي، وحكومة إدارة الإقليم كما تم تقسيم الإقليم كما تم تقسيم الإقليم إلى أربع محافظات هي: (طبرق، بنغازي، الجبل الأخضر، إجدابيا).

ومما عزز الدعوات الفيدرالية في هذه المناطق خاصة "برقة" و"فزان" هو امتلاك "برقة" تحالفا عشائريا قويًا مستقلا عن المليشيات، وكذلك قيام مجموعات قبلية، وعرقية في فزان بإعلان دعمهم الصريح لأي مسعى نحو الاستقلال الذاتي وخاصة في فترات تراجع كفاءة الحكومة (حكومة زيدان)، والمؤتمر الوطني في ضبط الأمور[1].

ومن الأسباب أيضا التي وقفت وراء الدعوات الفيدرالية هي استعجال المجلس الوطني الانتقالي بالتحوّل من مدينة بنغازي مركز قيادة الثورة إلى طرابلس العاصمة والعودة إلى تطبيق حكم بيروقراطي في إطار انتشار ملامح الفساد المالي والإداري وشعور الشعب بالتهميش وعجز الحكومة عن إيجاد حلول جذرية تشعر المواطنين بالأمان. إنّ الدعوة إلى الفيدرالية كانت كردة فعل طبيعية نتيجة الخبرة السلبية المتشكلة لديهم عن السلطة المركزية بسبب ممارسات العهد السابق من جانب وجانب آخر حالة الصراع القائمة على السلطة بعد الثورة من جانب آخر.

[1]– جايسون، "الصراع على ليبيا في مرحلة ما بعد القذافي"، في: http://www.washingtoninstitute.org تاريخ الإطلاع: 2017/5/09.

وكذلك وجد تيار رفض الفدرالية الذي مثلته الحركة الإسلامية والحكومة على أساس أنّ هذه الدعوة تسعى إلى تقسيم البلاد، ويحرم ليبيا من ثرواتها النفطية لأجل مصالح شخصية[1].

العدالة الانتقالية الوطنية:

تعرف العدالة الانتقالية بمجموعة من التدابير القضائية وغير القضائية التي تطبقها الدول القائمة من أجل معالجة ما ورثته من انتهاكات لحقوق الإنسان بعد الحرب، وتتضمن هذه التدابير (الملاحقات القضائية، لجان تحقيق تعويض أضرار إصلاح المؤسسات)، وقد نشأ هذا المفهوم في ظل الاهتمام العالمي المتزايد في التصدي لإنتهاكات حقوق الإنسان في مراحل ما بعد النزاعات، اتسع ليشمل العديد من الجوانب السياسية، الاقتصادية والاجتماعية والنفسية... الخ.

إنّ من أهم التحديات التي واجهت المرحلة الانتقالية في ليبيا بعد الثورة، الثقافة التي كرست بفعل سياسات النظام السابق في المجتمع الليبي فهو ينظر إلى السلطة الحكومية كنموذج بعيد عن العدالة وحقوق الإنسان، وتشويش الانتماء الوطني ومما عقد الوضع القائم خلال هذه المرحلة الانتقالية هو الافتقار إلى نخب سياسية تقود المجتمع، مما أدى إلى غياب الإدراك الحقيقي بمعنى الممارسات الديمقراطية والدستورية والعمل الحزبي ومؤسسات المجتمع المدني لدى الغالبية العظمى من أبناء المجتمع الليبي[2].

لذلك أصبح تطبيق مبدأ العدالة الانتقالية من التحديات الرسمية والرئيسية التي واجهت السلطة بعد الثورة سواء ما كان يتعلق بإزالة آثار الانتهاكات لحقوق الإنسان وإصلاح المؤسسات وتطهيرها ممن تورط في ارتكاب الجرائم وإنصاف المتضررين ومكافحة حالات الفساد والتلاعب بمقدرات الدولة وإنهاء الصراع الذي حصل بعد الثورة بين القوى

---

[1]– أحمد خليف عفيف، **المرجع السابق**، ص ص 663– 675.

[2]– ماجد، "العدالة الانتقالية والإدارة الناجحة لمرحلة ما بعد الثورات السياسية"، في: http://www.siyassa.org تاريخ الإطلاع 2017/05/07.

المختلفة، وذلك حتى يكون مسار عملية الانتقال سلميًا من مرحلة الاستبداد إلى مرحلة الثورة ومن الثورة إلى مرحلة الاستقرار والمصالحة الوطنية والتي تعد مطلبًا حيويًا للوصول إلى النموذج الديمقراطي السليم.

إنّ مفهوم العدالة الانتقالية يشكل مظلة تجمع تحتها العديد من المزايا الإيجابية التي تخدم المجتمعات في حالة الصراع وما بعد الصراع، وهذه المزايا تحقق من خلال ست دعائم رئيسية مترابطة تشكل آليات وأهدافا في الوقت نفسه، هي معرفة الحقيقة، المحاسبة القصاص، تعويض الضحايا، التطهير، الإصلاح المؤسسي، المصالحة الوطنية، والنجاح في تطبيق الدعائم الخمس الأولى من شأنه أن يمهد الطريق نحو تحقيق الهدف الأسمى للعدالة الانتقالية وهو المصالحة الوطنية وترسيخ الانتماء[1].

المبحث الثاني: موقف السياسة الخارجية الجزائرية من الأحداث في ليبيا.

أدى تعقد الأزمة في ليبيا إلى ظهور تداعيات خطيرة على أمن واستقرار الجزائر وهذا ما سنتطرق إليه وكذلك موقف الجزائر من الأحداث في ليبيا.

المطلب الأول: تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الوطني الجزائري.

أدى تعقد الأزمة في ليبيا منذ انهيار نظام القذافي إلى تداعيات خطيرة على أمن واستقرار الجزائر، التي تربطها حدود على طول 980 كلم، وهي مساحة كبيرة جدًا يصعب تغطيتها أمنيًا في ظل التهديدات الأمنية التي تعرفها الجزائر جراء الأحداث والأزمات التي تعرفها دول الجوار، وعليه سنحاول أن نبرز أهم التهديدات والتحديات الأمنية التي تواجهها الجزائر جراء الأحداث الأزموية في ليبيا.

أولاً: إنكشاف الحدود الشرقية للجزائر.

في ظل الأزمة السياسية والأمنية التي تعرفها تونس والتي تطلبت تدخل الجزائر لتأمين الحدود الجزائرية التونسية، ما تطلبه الأمر من إمكانيات وموارد مادية وبشرية كبيرة

[1]- أحمد خليف عفيف، **المرجع السابق**، ص ص 663- 675.

وجدت الجزائر نفسها أمام تهديد أخطر في حدودها مع ليبيا التي تمتد على طول 980 كلم حيث أدى سقوط نظام القذافي إلى إنكشاف الحدود الجزائرية مع ليبيا في ظل غياب التغطية الأمنية والعسكرية من الجانب الليبي، بل عكس ذلك أصبحت ليبيا مصدر تهديد لهذه الحدود عوض المساهمة في تأمينها، وهو ما فرض على الجزائر تصخير إمكانيات كبيرة جدًا مادية وبشرية لضمان تأمين الحدود مع ليبيا.

ثانيا: تنامي نشاط الخلايا والمنظمات الإرهابية.

بعد سقوط نظام القذافي استفادت هذه الخلايا الإرهابية من نهب مخازن السلاح الليبي، بحيث تشير التقارير من أنّ المنظمات الإرهابية مستفيدة من انتشار السلاح والهشاشة الأمنية التي باتت تعاني منها ليبيا[1].

ثالثا: التهريب والمتاجرة بالسلاح.

تعتبر ليبيا ما بعد القذافي مخزن كبير للسلاح بسبب نهب مخازن السلاح اليبي من طرف المليشيات المسلحة "الثوار" وهو ما أدى إلى انتشار السلاح بشكل خطير بات يهدد أمن المنطقة كاملة. وعلى رأسها الجزائر، فتهريب الأسلحة الثقيلة والمسروقة من المجمعات العسكرية الليبية باتت تهدد أمن واستقرار المنطقة، كما أنّ حالة اللامن في ليبيا تعتبر عنصر خطير في زعزعة الاستقرار في الساحل الإفريقي والمغرب العربي وفتح المجال أمام المنظمات الإجرامية والإرهابية كالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وداعش وغيرها[2].

---

[1]– سليم بوسكين، "**تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري، 2010–2011**"، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014–2015، ص 168.

[2]– مهدي تاج، "**المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي**"، في: http://studies.eljazeera.net تاريخ الإطلاع 15، 05، 2017.

رابعًا: اِنتشار وتنامي الجريمة المنظمة.

تعرف منطقة الساحل عمومًا نشاطا متزايدًا ومكثفًا لمجموعات وشبكات الجريمة المنظمة، وساهمت الأوضاع الأمنية والسياسية المتردية والصعبة في ليبيا بعد الإطاحة بنظام القذافي ودخول الدولة الليبية في مرحلة فراغ سياسي وأمني ومؤسساتي، جعل منها دولة هشة أو دولة في طريق الفشل والانهيار، وهذه الأوضاع عادة ما تعتبر الأرض الخصبة لإنتشار الجريمة المنظمة، وهو ما أصبح يهدد أمن الجزائر، خاصة في ظل شساعة الحدود بين البلدين بحيث تشير الإحصائيات إلى تزايد نشاط تجارة المخدرات وتهريبها، وتزايد نشاط الهجرة السرية غير القانونية، فهذه المناطق الحدودية أصبحت تستخدم أيضا كقواعد ونقاط عبور لجماعات مسلحة غير رسمية، بما في ذلك جماعات إرهابية وشبكات للجريمة وتهريب المخدرات لها روابط بمنطقة الساحل في إفريقيا[1].

كما أنّ المنطقة أصبحت على فوهة بركان بسبب السلاح بشكل رهيب في المنطقة أين أصبح يمثل انتشار السلاح الليبي أحد الأسباب الرئيسية في الاضطرابات التي تعرفها منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي، حيث تتعاظم مصائب السلاح الليبي الذي يقف وراء الإعتداء الإرهابي على القاعدة النفطية بعين أميناس جنوب الجزائر[2].

وهو ما يفرض على الجزائر أعباء إضافية مادية وعسكرية وأمنية... الخ من أجل مكافحة نشاط الجريمة على طول الحدود مع ليبيا، وتأمين هذه الحدود من كل الأخطار والتهديدات الناتجة عن هذه الأنشطة الإجرامية الخطيرة[3].

---

[1]–ب ك، "هاجس الأزمة الليبية يؤرق السلطات الجزائرية"، جريدة العرب، العدد 6984، في: http://alarab.co.uk تاريخ الاطلاع (2017/05/15).

[2]– كمال القصير، جيوبولتيك المغرب العربي: قراءة في ديناميات عام 2014، مركز الجزيرة للدراسات في: : //http studies. Eljazera. Net تاريخ الإطلاع 2017/05/15

[3]– سليم بوسكين، **المرجع السابق**، ص 169.

المطلب الثاني: موقف السياسة الخارجية الجزائرية من الأحداث في ليبيا.

إلتزمت السياسة الخارجية الصمت حيال الأزمة الليبية 2011، وتعاملت مع الأزمة الليبية بين الحاجة الملحة التي يفرضها منطق المصلحة والبراغماتية للتدخل بطريقة ما وبينما تفرضه العقيدة الأمنية الجزائرية من مبادئ وعلى رأسها مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

فالخصائص الجيواستراتيجية التي تتحلى بها الجزائر أبرز رهاناتها الأمنية التي بلغت نتيجة مفادها أنّه بمجرّد تداعي النظام الليبي بتلك الطريقة فإنّ الجزائر ستكون بصدد فقدان عمقها الاستراتيجي، فالعلاقات البينية التي بنتها الجزائر مع النظام الليبي كانت قائمة بشكل كبير على منطق العلاقات الشخصية بدلاً من المنطق الذي يحدد المصلحة كعامل محدد في السياسة الدولية حسب المنطور الواقعي التحليلي. كما إلتمسنا غياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة للجزائر تجاه المنطقة، فالسياسة الخارجية الجزائرية لا تزال تسير على نهجها القديم القائم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فغياب المرونة في التعامل مع الأزمات أفقدها حرية المناورة[1].

فموقف الجزائر حيال تدخل الناتو في ليبيا بتصويتها ضد لائحة الحظر الجوي التي تبنتها الجامعة العربية وأعادت لمجلس الأمن الحق في إقرار المسألة، وهو ما جرى عبر اللائحة (1973) الذي استغلها الناتو في التدخل في ليبيا[2]. وهو ما فرض على الجزائر مواجهة تهديدات أمنية كانت تستطيع تفاديها[3].

---

[1]– جلال خشيب، "الجزائر في مهب التحولات الدولية والإقليمية"، **الحوار المتهدن**، مجلد 34، العدد 3903، 06 نوفمبر،2012، ص ص 01-16.

[2]– أنور بوخرص، "الجزائر والصراع في مالي"، في: http://ecfr.eu/page/ ALGERIA- MEMO-AW.PDF تاريخ الإطلاع 2017/05/15.

[3]–جلال خشيب، **المرجع السابق**، ص ص 01- 16.

المبحث الثالث: المبادارت الجزائرية لحل الأزمة الليبية.

نظرًا لتفاقم الأزمة في ليبيا ومحاولة عدّة دول حل الأزمة وإثر ذلك قامت الجزائر بعدّة مبادرات لحل هذه الأزمة.

المطلب الأول: جهود الجزائر لحل الأزمة الليبية.

منذ بداية الأزمة الليبية في فيفري 2011 ظلت تداعيات هذه الأزمة تنتج آثارها وتداعياتها على الداخل والخارج الليبي بشكل متصاعد حتى اقترب الأمر لتصبح ليبيا إحدى الدول "المنهارة" أو الفاشلة في ظل عدد الأطراف المتصارعة وإصرار كل طرف على الفوز بالسلطة دون منازع ودعم فاعلين خارجيين لبعض الأطراف دون غيرها، مع دخول حركات الإسلام السياسية على خط الصراع وكان لدول الجوار الليبي نصيب من هذه التداعيات، فقد أفرزت هذه الأزمة جملة من التهديدات التي لم تكن في الحسبان من انتشار الأسلحة التي كانت ضمن ترسانة سلاح الراحل معمر القذافي وانتشار مقاتلين الذين كانوا يحاربون ضمن الكتائب العسكرية، هذا إلى جانب التراخي الأمني على الحدود الليبية، مما قدّم لكافة جهات الجريمة المنظمة سواء العاملة بالتهريب أو الخاصة بتجارة المخدرات، وانتشار الإرهاب في المنطقة، ولم تكن الدولة الجزائرية بعيدة عن هذه التطورات ففضلاً عن دورها المحوري الذي اضطلعت به في إطار القضايا الإفريقية والعربية خاصة خلال العقدين الأخيرين، الذي يملي عليها التحرّك في اتجاه المشاركة في تسوية الأزمات وخاصة في الدول المجاورة لها، فإن التهديدات التي أصبحت تواجهها في ظل تصاعد حالة الفوضى في ليبيا دفعتها نحو البحث عن ترتيبات تحقق التوازن بين محددات سياستها الخارجية والتهديدات غير المألوفة التي بات يواجهها الأمن القومي الجزائري[1]. فالتهديد الأمني الذي تشكله ليبيا على الجزائر يختلف عن غيره، فليبيا تعيش انفلاتًا أمنيا كبيرًا نتيجة لذلك أصبح أمن الحدود الجزائرية مع ليبيا يواجه المخاطر.

---

[1]– أميرة محمد عبد الحليم، "تدخل الجزائر في الأزمة الليبية: تفادي التورط العسكري"، في: http://www.ahram. Org. Eg/Newsq/353903.aspx، تاريخ الإطلاع: 2017/05/5.

تعمل الجزائر على إيجاد حل وتسوية الأزمة الليبية بناءًا على الخيار السياسي السلمي يجمع الأطراف الفعالة على أساس الحوار وإيجاد أرضية مشتركة متفق عليها من طرف الفرقاء الليبيين، كما تؤكد على البعد الداخلي لحل الأزمة على أساس أنّ الأزمة الليبية لا يمكن حلّها، إلاّ من طرف الليبيين أنفسهم، واستبعاد خيار العمل العسكري الأجنبي في ليبيا الذي أكدت التجارب عقمه في حل الأزمات خاصة في منطقة الشرق الأوسط بل إنّ أيّ عمل عسكري أجنبي في ليبيا سيعقد الأوضاع أكثر.

كثفت السياسية الخارجية الجزائرية من مساعيها لإيجاد تسوية سياسية، سلمية بين الفرقاء الليبيين، وسعت الجزائر إلى توسيع دائرة المشاورات السياسية تجنبًا لإنزلاقات قد تدخل ليبيا في وضع الدولة الفاشلة أو في حرب أهلية، وتساهم في سيطرة الجماعات المسلحة المتطرفة على أجزاء كبيرة من التراب الليبي، كما تسعى الجزائر إلى عدم تعقيد الأزمة الليبية أكثر لما لها من انعكاسات على الأوضاع في المنطقة وعلى نشاط الجماعات المسلحة التي يراد تحييدها بطرق متعددة، بداية بقطع مصادر تمويلها، وتشديد المراقبة على شبكات السلاح التي وسعت من نطاق نشاطها على مستوى منطقة الساحل والشمال الإفريقي.

وترغب الجزائر في ضمان تحديد المجموعات المسلحة والمليشيات، من خلال إعادة الاعتبار للجيش الليبي وقوات الأمن النظامية على مراحل، وتسوية الخلافات السياسية التي برزت مع عدم قدرة المجلس الوطني الانتقالي على ضمان الشرعية السياسية، وتضاعفت مع عمليات التموقع لمليشيات مختلف القوى الفاعلة، منها صبراته والزنتان، وأيضا صراع القوى بين أكبر حزبين بالمؤتمر الوطني العام "تحالف القوى الوطنية والعدالة والبناء الممثل للإخوان المسلمين" حول مستقبل العملية الانتقالية ومصير المؤتمر الوطني العام والحكومة الليبية[1].

[1]– سليم بوسكين، **المرجع السابق**، ص ص 242– 244.

إعتمدت الجزائر على مجموعة من المحددات التي يمثل بعضها ثوابت في تحركاتها الخارجية، فإلى جانب تأكيدها المستمر على رفض التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول حرصت الجزائر على ضرورة تفعيل المبادرة الإقليمية لتسوية الأزمة الليبية وبلورت شراكة لإيجاد السياق المقبول للتعامل مع الأزمة، مع تعدد أبعاد الحلول المطروحة (سياسية اقتصادية. وأمنية....الخ)، بعيدا عن التدخلات الأجنبية التي باتت في عوامل انفجار الأزمات في القارة الإفريقية والمنطقة العربية، في ظل عدم إدراك القوى الأجنبية خصوصيات هذه المجتمعات، وقد برز ذلك جليا مع اجتماع قيادات عسكرية إقليمية (الجزائر، مالي، موريطانيا والنيجر) في الجزائر 6 جانفي 2015 لمناقشة تداعيات التدخل العسكري في ليبيا، حتى لو كان ذلك محدودًا[1].

وفي ظل الخبرة التاريخية التي تملكها الجزائر في التعامل مع الجماعات الإرهابية والتي كلفتها الكثير خلال عقد التسعينات من القرن الماضي يؤكد المسؤولون الجزائريون مرارًا رفض الحل العسكري للأزمة في ليبيا لأن الحل العسكري قد يقضي إلى نتائج وخيمة لا يمكن استيعابها أو تداركها، وتجارب المواجهات العسكرية للجماعات المتطرفة في أفغانستان والعراق والصومال خير دليل على ذلك، وقد حرصت الجزائر على طرح هذه الرؤية خلال الأزمة في مالي إلاّ أن فرنسا لم تترك للجزائر مجال للرفض.

وعلى المستوى الداخلي حاولت السلطات الأمنية الجزائرية العمل على اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتدعيم دفاعها والحد من التهديدات التي تأتي عبر الحدود مع ليبيا وخاصة بعد تصاعد موجة العنف في تلك الفترة وورود معلومات تؤكد استيلاء الجماعات الإرهابية في ليبيا على مجموعة من الطائرات، فقد سحبت الجزائر البعثة الدبلوماسية الجزائرية من العاصمة الليبية طرابلس، كما قامت بإغلاق المعابر الحدودية البرية مع ليبيا وقامت بنقل قوات عسكرية إضافية إليها، وسحب عمّال شركة النفط الجزائرية سوناطراك، كما صادق

[1]– أميرة محمد عبد الحليم، **المرجع السابق**.

المجلس الأعلى للأمن الجزائري برئاسة عبد العزيز بوتفليقة[1] في سبتمبر على إجراءات أمنية وعسكرية جديدة لمواجهة احتمال تسلل عناصر مسلحة من ليبيا إلى الجزائر كما قام الجيش الجزائري بحفر الخنادق وتكثيف التواجد الأمني على طول الحدود الشرقية مع الجارتين تونس وليبيا.

ومع اقتناع المسؤولين الجزائريين بضرورة الحل السياسي وأنّ الحوار الشامل بين الفرقاء في الوطن الليبي هو الطريق للقضاء على دوامة العنف، واستعادة الدولة بدأت الجزائر في جمع القوى السياسية الليبية الراغبة في الحوار، وقد كشف رئيس اللجنة الجزائرية الإفريقية للسلم والمصالحة "أحمد ميزاب" في حوار أجراه في شهر ديسمبر 2014 مع جريدة "الوسط" الليبية عن الاتصالات التي بدأتها السلطات الجزائرية منذ أكثر من ثلاثة أشهر مع أسماء بارزة من القوى السياسية الليبية، تمهيدًا لإطلاق مبادرة الحوار واستعانت الجزائر في إطارها ببعض الدول "الصديقة" لترتيب لقاءات مع بعض الوجوه المتحفضة، أملاً في إنجاح مبادرتها، وهو ما دفعها للحفاظ على سرية مساعيها.

امتازت المبادرة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية بمجموعة من الخطوات التي جاءت على شكل توصيات أعدّها مجموعة من الخبراء التي تتضمن ما يلي:

- الترخيص لمجموعة عمل تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، لتحديد قوائم قادة المليشيات التي تشكل عائق أمام تحقيق الأمن الاستقرار في ليبيا.
- تحديد آليات تقديم الدعم والمساعدة الدولية لليبيا في مجال نزع السلاح وإلغاء حالة التجنيد لدى المليشيات وإعادة الإدماج وإحداث إصلاحات لمصالح الأمن الليبية وإعادة بناء هياكل الدولة الليبية.
- اقتراح تقديم دعم دولي واستثمارات ومصاحبة ليبيا لإعداد دستور[2].

[1]– سليم بوسكين، **المرجع السابق**، ص ص 245، 246.

[2]– سليم بوسكين،**نفس المرجع**، ص ص 246– 248.

وكانت المبادرة الجزائرية حول ليبيا قد لقيت ترحيبا دوليا في الاجتماع الذي احتضنته مدينة نيويورك الأمريكية، وضم دول عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا وأخرى لها تأثير مباشر على الوضع الداخلي الليبي مثل تركيا، قطر وأوضح الخبير الأمني والاستراتيجي (عبد الوهاب بناة) أن المبادرة الجزائرية باتت أفضل مقاربة لحل الأزمة الليبية كونها تقوم على استبعاد الحل العسكري، كما اعتبر رئيس المجموعة البرلمانية للصداقة مع فرنسا "باتريك مينوتشي" أن للجزائر دور كبير في حل الأزمة الليبية[1].

المطلب الثاني: المبادرات الجزائرية لحل الأزمة الليبية.

بعد ظهور صيغة تحالف مصر والإمارات وحكومة الثني للحسم العسكري، وذلك بعد تحديد الجزائر موعد انطلاق الحوار بين الأطراف الليبية (18 أكتوبر 2014) الذي تجاهلته حكومة الثني بحجة إختصاص مصر بالملف السياسي وعدم علمه بالمبادرة الجزائرية، وأطلق حفتر بالمقابل، العملية العسكرية في بنغازي في أكتوبر 2014 بسند مصري[2].

على الرغم من تمسك مصر بالملف السياسي من مبادرة الجوار الليبي، فالنظام المصري وجد في الأزمة الليبية متنفسا لتصدير مشكلاته تحت عنوان "محاربة الإرهاب" خدمة لأجندة سياسية واقتصادية وما يعتبر ضربًا للمبادرة الجزائرية التي وجدت رحيبًا إقليميًا ودوليًا وإشادة من الأمين العام للأمم المتحدة ومن مبعوثه الخاص إلى ليبيا، وتم تأجيل موعد الحوار إلى وقت لاحق، فالجزائر تأخرت جدًا في تحريك الملف الليبي إلى الحل السياسي. صحيح أنّها رفضت التدخل الأجنبي في الحرب الليبية أثناء الثورة إلاّ أنها اتخذت موقفًا غامضًا بعد نجاح ثورة 17 فيفري دفع كثير من الفصائل العسكرية والنخب السياسية الليبية

---

[1]– أسماء بهلولي، "رئيس المجموعة البرلمانية للصداقة مع فرنسا يصرح: منحنى 350 ألف تأشيرة للجزائريين وفرنسا تثق في وساطة الجزائر حل الأزمة الليبية"، في: http://elmihwarcom/ar/indexphp/ mobil el D8% A7% D8% AD% D8% AF% D8% AB/92231D9% 84%.htm, تاريخ الإطلاع 2017/05/5.

[2]– عثمان لحياني، "الأزمة الليبية: الجزائر في مواجهة مصر؟" في: http://www.alaraby.co.uk/ politics/ %d8%A7%d9%84%D8%A3%، تاريخ الإطلاع : 2017/06/30.

بإتهام الجزائر بمساندة القذافي وخاصة بعد استضافتها لعائلته[1]، وبالتالي لم تلتقط الجزائر اللحظة التاريخية الحاسمة ولم تحسن قراءة مآلات الوضع في ليبيا بسبب هاجس النظام من انتقال الربيع العربي إلى الجزائر خاصة أن التغييرات قد شملت أنظمة تونس ومصر وحتى بعد نجاح الثورة الليبية لم تبادر الجزائر إلى مد الجسور مع المسلحين وتبديد مخاوف السياسيين بإتخاذ خطوات سياسية وإنسانية تستطيع من خلالها تصحيح موقفها في المعادلة الليبية من خلال إعادة صياغة موقعها وتجديد صورتها وتسويق نواياها في المساعدة على بناء مؤسسات واستعادة الحياة الدستورية والمدنية، بل انتظرت طويلا حتى أدركت متأخرة أنّ أمنها الوطني لا يبدأ من حدودها بل من الداخل الليبي، وحينها أطلقت مبادرتها للحوار بين جميع الفصائل السياسية والعسكرية لإيجاد أرضية مشتركة تكون مدخلا لحوار يقضي إلى إتفاق ينهي الصراع المسلح حتى لا تتوسع دائرته ويخرج عن السيطرة فيفجر الشمال الإفريقي ويهدد استقرار المتوسط برمته.

أدركت الجزائر خطورة الموقفين المصري والفرنسي المؤيدين للتدخل العسكري وتأثيره على توسيع نطاق الصراع المسلح أكثر في ليبيا في غياب ركائز الدولة وانعدام مؤسساتها خاصة بعد قصف مصر والإمارات لمواقع قوات "فجر ليبيا" دعمًا لقوات عملية الكرامة والدعوة التي أطلقها وزير الدفاع الفرنسي للأوروبيين لمساندة تدخل فرنسا عسكريا في ليبيا وخاصة في الجنوب بهدف مواجهة الجماعات "الإرهابية المتطرفة" ومحاولات فرنسا الجادة والحثيثة توريطها في المستنقع الليبي بالمشاركة أو المساعدة بدل مساندة مبادرة دول الجوار وهو ما يفقد الجزائر ورقة الحياد والإيجابية، حيث تقف على مسافة متساوية بين الفرقاء الليبيين بسبب عدم تدخلها أصلاً في تجاذبات الأطراف الليبية.

تكتم الجزائر إنزعاجها من الدور المصري الخليجي الفرنسي، ولا تحبذ استمرار عملية الحسم العسكري حتى لا تجد نفسها مجبرة على الإنخراط في لعبة المحاور الإقليمية والدولية

---

[1]–نصير زرواق، "الجزائر والأزمة الليبية"، http://studies, eljazera.net، تاريخ الإطلاع (2017/5/28).

– حكومة الثني هي: الحكومة المؤقتة المنبثقة عن البرلمان الليبي بطبرق والتي يقودها عبد الله الثني.

وتعقيدات التحالفات الداخلية الليبية بتأييد طرف على آخر بمقتضى موازين القوة لتبقي النزاع الليبي داخل ليبيا حماية لحدوها وحفاظًا على أمنها.

وتسعى الجزائر من خلال مبادرتها إلى جمع أطراف الصراع في ليبيا إلى مائدة الحوار لوقف الانتقال والوصول إلى حل سياسي[1].

منذ 2014 إلى 2015 وبوتيرة شبه متواصلة تستقبل الجزائر وفودًا رسمية وسياسية ليبية من مختلف التوجهات والانتماءات والمناطق لكن يبقى لافتا عدم زيارة المشير الليبي خلفية حفتر الجزائر التي تعتبر الشأن الليبي ضمن نطاق أمنها القومي، ومن ثم تبذل جهودًا لحل الأزمة الليبية دون إقصاء لأي طرف وفق لتصريحات رسمية متواترة منذ سقوط نظام العقيد معمر القذافي عام 2011 إثر ثورة شعبية تعاني ليبيا من انفلات أمني وانتشار السلاح فضلا عن أزمة سياسية تتجسد في وجود ثلاث حكومات متصارعة وهما حكومة الوفاق الوطني المدعومة من المجتمع الدولي وحكومة الانقاذ، إضافة إلى الحكومة المؤقتة مدينة البيضاء التي انبثقت عن مجلس النواب في مدينة طبرق.

أنهى رئيس مجلس الليبي عقيلة صالح المنتمي لتحالف يضم حفتر زيارة الجزائر دامت يومين بحث خلالهما الوضع في بلده، كل المسؤولين الجزائريين الذين أجروا مباحثات مع عقيلة صالح من بينهم الوزير الجزائري للشؤون المغاربية والإفريقية والعربية "عبد القادر مساهل" إلتقت تصريحاتهم على ضرورة إجراء حوار ليبي– ليبي شامل يقود إلى مصالحة ليبية دون تدخل خارجي ودون إقصاء لأي طرف من أجل بناء مؤسسات جديدة والحفاظ على وحدة وسيادة ليبيا معتبرين بالتدخل الخارجي هو السبب في إحداث الفوضى المستمرة منذ 2011.

وضمن مساعي منظمة الأمم المتحدة لإنهاء الانقسام الليبي جرى التوصل إلى إتفاق في مدينة الصخيرات المغربية يوم 17 ديسمبر 2015، نصّ على تشكيل مجلس رئاسي

[1]– نصير زرواق، **نفس المرجع**.

برئاسة فايز سراج مكلف بتشكيل حكومة تحصل على موافقة مجلس النواب في طبرق لكن المجلس رفض أكثر من تشكيلة لحكومة الوفاق[1].

المبادرة الجزائرية لحل الأزمة الليبية انطلاقا من تجربتها في المصالحة:

تأتي زيارة سراج إلى الجزائر تلبية لدعوة من الحكومة الجزائرية في إيطار المساعي الإقليمية والدولية لحل الأزمة المستعصية التي تعيشها ليبيا، فكانت رغبة الجزائر بتقديم تجربتها الخاصة في مجال المصالحة الوطنية والسلم الأهلي لكي تكون أساسا يمكن الليبيين الاعتماد عليها من أجل تجاوز خلافاتهم ولا تخفي الحكومة الجزائرية إحباطها من كثرة المبادرات الدولية التي لم تعطي أي نتائج حتى تلك الفترة. وما يميز مساعي الجزائر هو حلا لليبيا بين الليبيين وفي ليبيا، كما ترفض بشكل قاطع المبادرات التي تقدمها بعض الدول الغربية خاصة فرنسا، ويقضي المقترح الجزائري لحلحلة أزمة ليبيا انطلاقا من تجربة المصالحة الجزائر بجمع الأطراف كافة من دون استثناء وتفادي قصر المشكلة في جبهتين متنازعتين على السلطة ويعني ذلك اشتراك الخصم الثالث للحكومتين القائمتين وهو المؤتمر الوطني العام المحسوب على الإسلاميين، بالإضافة إلى إعادة فتح الحوار مع مناصري الراحل معمر القذافي في رموز حكمه، وتبدو حكومة الوفاق الوطني مقتنعة بالسير في هذا الاتجاه إذ صرّح ويزر الخارجية في حكومة الوفاق محمد سياله بأن حكومة الوفاق طلبت من الجزائريين تقديم الأطر السياسية والقانونية الكفيلة بإنهاء النزاع[2].

---

[1]– عبد الرزاق عبد الله، "المشيّر حفتر: "رقم غامض في تحركات الجزائر لحل الأزمة الليبية"، في: http://www.siyassa.org، تاريخ الإطلاع 2017/5/28.

[2]–سيد المختار، "الجزائر تعرض على الليبيين تجربتها في المصالحة"، في: RThttp//arabic.rt.com، تاريخ الإطلاع 2017/5/5.

إجتماع لـ 8دول الجوار الليبي:

الجزائر تؤكد على الخيار السياسي لحل الأزمة الليبية وتجدد رفضها للتدخل العسكري الخارجي في (23/ مارس 2016).

أكدت الجزائر على لسان وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية "عبد القادر مساهل" أنّه لا بديل عن الحل السياسي الذي يدعمه المجتمع الدولي برمته لإحتواء تداعيات الأزمة الليبية، مبررًا أنّ الإسراع في مباشرة الحكومة المقترحة من المجلس الرئاسي لمهامها انطلاقا من طرابلس هو السبيل الوحيد في تحقيق ثبت وطنية متجددة، وأكد "مساهل" في هذا الاجتماع أنّ الجزائر ستقف إلى جانب ليبيا لمرافقة حكومة الوحدة الوطنية حال تنصيبها مذكرًا رفض الجزائر للتدخل العسكري لحل الأزمة، وعبر وزراء خارجية دول الجوار بالإجماع في البيان الختامي لأشغال اجتماعهم الثامن عن رفضهم لأيّ تدخل عسكري في ليبيا مبرزين أن أيّ عمل عسكري لمحاربة الإرهاب "لا بد أن يتم بناءًا على طلب من حكومة الوفاق الوطني ووفق أحكام ميثاق الأمم المتحدة" وذلك اعتبارًا لتداعيات الأوضاع على أمن واستقرار دول الجوار والمنطقة عمومًا واعتبر وزراء خارجية الدول أن أمن واستقرار ليبيا جزء لا يتجزأ من أمن واستقرار المنطقة داعين لجميع الأطراف الليبية إلى الالتحاق بالمسار السياسي.

وعقب اختتام أشغال الاجتماع الثامن لدول الجوار الليبي استقبل"عبد القادر مساهل" بتونس من طرف رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الليبي "فايز السراج" وأبديا ارتياحهما للنتائج التي توصلت إليها هذه الدورة، وبما أفرزته من دعم للمسار السياسي لحل الأزمة في ليبيا لاسيما بشأن انتقال حكومة الوفاق إلى العاصمة "طرابلس"" وأقرّ "سراج" على الدور الجزائري وموقفها الثابت والداعم لوحدة وسلامة وسيادة ليبيا لحمة شعبها وأكد على قطع أشواط معتبرة من أجل المصالحة الوطنية[1].

[1]–سيد المختار، **نفس المرجع**.

مبادرة لحل الأزمة الليبية مرجعيتها الصخيرات:

اجتماع اللجنة الإفريقية ودول جوار ليبيا في أديس أبابا في 8 نوفمبر 2016 توافقت دول الجوار الليبي وأعضاء اللجنة الإفريقية على مبادرة لحل الأزمة الليبية فيما تبدأ لجنة الحوار الليبي اجتماعها الثاني في العاصمة المالطية "فاليتا" للنظر في خطوات عملية تنفيذ الاتفاق السياسي وتشكل المبادرة الإفريقية التي تمثل نقطة إلتقاء بين توصيات طرحتها دول الجوار الليبي خلال اجتماع لها في النيجر ونتائج اجتماع ثلاثي جرى في القاهرة في 25 أكتوبر 2016الذي ضم مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا "مارتن كوبلر" وأمين عام الجامعة العربية "أحمد أبو الغيط" والممثل الأعلى للاتحاد الإفريقي في ليبيا "جاكاياكيكويتي".

وتظمنت المبادرة حسب الرئيس التشادي "إدريس ديبي" في ختام أعمال القمة الإفريقية بشأن ليبيا التي عقدت في أديس أبابا 2016/11/8 ضرورة أن يكون الوفاق الوطني شامل دون إقصاء أيّ طرف في البلاد، على أن تكون مرجعيتها اتفاق الصخيرات الذي تم برعاية الأمم المتحدة في نهاية2015. حيث دعت المبادرة الأطراف الليبية إلى تجنب التدخلات الخارجية، وتحمل مسؤولياتها من أجل تشكيل حكومة الوفاق الوطني مؤكدة سعي الاتحاد الإفريقي إلى جمع كل أطراف العملية في ليبيا وجرت أعمال قمة دول جوار ليبيا واللجنة الإفريقية بحضور إثيوبيا، موريطانيا، النيجر، جنوب إفريقيا وأوغندا، بالإضافة إلى دول الجوار الليبي وهي السودان، التشاد، النيجر، تونس، الجزائر، مصر.

وأوضح "مساهل" أنّ الجزائر على قناعة بأنّ الليبيين قادرون على تجاوز خلافاتهم وأنه يجب رفع التجميد عن الأموال وغيرها من الموارد الليبية من أجل تمكين السلطات الشرعية والمعترف بها لتلبية حاجياتهم الضرورية[1].

[1]– "مبادرة جديدة لحل الأزمة الليبية مرجعيتها الصخيرات"، الوسط، العدد 51، الخميس 10 نوفمبر 2016، ص 07.

حفتر في الجزائر لمحادثات حول إتفاق سياسي:

قام خليفة حفتر بزيارة مفاجئة للجزائر في 19 ديسمبر 2016، عقد "مساهل" محادثات مع حفتر تناولت مستجدات الوضع الأمني والسياسي في ليبيا والسبل الكفيلة لتحقيق الأمن والاستقرار، وذكر "مساهل" الجهود التي تبذلها الجزائر لتشجيع الأطراف الليبية على التوصل إلى توافق لتسوية الأزمة الليبية، وفي هذا السياق جدد مساهل موقف الجزائر الثابت والمؤيد للحل السياسي للنزاع في ليبيا في إطار تطبيق الاتفاق السياسي المبرم بين الأطراف الليبية بتاريخ 17 ديسمبر 2015 من خلال حوار شامل بين الليبيين والمصالحة الوطنية للحفاظ على وحدة ليبيا، وناقش حفتر ومساهل مستجدات الوضع السياسي والأمني في ليبيا في ظل إنتهاء ولاية المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني المنبثقة على إتفاق الصخيرات (المغرب) وفي وقت يستعد مجلس النواب الليبي لإستعادة المبادرة وتقديم طرح جديد لإحلال السلام في البلاد وتأتي زيارة حفتر بعد زيارة الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي تناولت المحادثات خلالها مساعي لعقد قمة تونسية جزائرية مصرية للبحث في الأزمة الليبية وتداعياتها الأمنية على المنطقة ودول الجوار لبحث تطورات الأزمة في ليبيا وأخذ زمام المبادرة لجمع الفرقاء الليبيين وتجنب التداعيات الخطيرة الناجمة عن استمرار الأزمة، كما وفد وزير الخارجية التونسي خميس الحصناوي إلى القاهرة لطرح هذا الاقتراح على الرئيس المصري، وفي هذا السياق قال وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة أن بلاده تدعم الجهود السلمية من أجل حل الأزمة الليبية، وذلك مبادرة دول الجوار التي أطلقت عام 2014م[1].

محاولة الجزائر تسريع حل لأزمة الليبية:

قامت الرئاسة الجزائرية بتوكيل مدير ديوانها أحمد أو يحي بالإشراف المباشر على الوساطات التي تقيمها بين الفرقاء الليبيين ويأتي ذلك في وقت تحاول الجزائر سحب البساط

[1]– عاطف قدادرة، "حفتر في الجزائر للمحادثات في الاتفاق السياسي"، في: www.elbilad.net/article/detail ?id=65935، تاريخ الإطلاع (2017/5/5).

من أمام تصوّرات أخرى للحل تريد فرضها قوى أجنبية بحيث كلّف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مدير ديوانه أحمد أو يحي فحضر أويحي لقاء في بيت زعيم حركة النهضة التونسية راشد الغنوشي في لقاء جمعه في تونس بقيادات ليبيا محسوبة على جماعة الإخوان المسلمين من أجل التباحث في فرص تسوية الصراع القائم بين الفرقاء الليبيين[1].

تونس ومصر والجزائر تتفق على إعلان تونس لحل أزمة ليبيا في 21 فيفري 2017 وقّع وزراء خارجية تونس والجزائر ومصر بحضور الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي في قصر قرطاجة على إعلان تونس الوزاري لدعم التسوية الشاملة في ليبيا، وعقب اجتماع دام يومين بين وزيري خارجية مصر وتونس والوزير الجزائري للشؤون المغاربية للاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية. قال وزير الخارجية التونسي خميس الحنصاوي: «إنّ إعلان تونس ينص على دعم جيران ليبيا لحوار يضم كل الفرقاء السياسيين ولا يستثنى أحدًا على أن تعقد قمة بين رؤساء تونس مصر والجزائر في العاصمة الجزائرية». وأضاف«حالة ترقب جمود في ليبيا لا يمكن أن تستمر ودول الجوار تلعب دورها قي مرافقة الليبيين إلى حوار ليبي– ليبي».

كما قال وزير خارجية مصر سامح شكري في مؤتمر صحفي مشترك: «نريد وحدة الرأي للتوصل إلى حل ليبي– ليبي» ومن جهته قال عبد القادر مساهل: «إن المبادرة التونسية الجزائرية المصرية هي رسالة للمجتمع الدولي لأنّ المنطقة بحاجة للاستقرار والأمن».

إن الدول الثلاث ستقوم بسلسلة مشاورات بعد هذا الاتفاق التي تضم كل الأطراف الليبية الرئيسية. يقر الإعلان بالتمسك بسيادة الدولة الليبية ووحدة ترابها، والحل السياسي

[1]–محمد العيد، "الرئاسة الجزائرية ترمي بثقلها في الأزمة الليبية"، الأخبار، العدد 3091، السبت 28/ كانون الثاني/ 2017، ص ص 1، 2.

كمخرج وحيد للأزمة الليبية على قاعدة الاتفاق السياسي الليبي الموقع في الصخيرات المغربية 2015[1].

اتفقت مصر، الجزائر وتونس على التواصل مع جميع أطراف الأزمة الليبية في أفريل 2017 بحيث زار رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية للبترول "عابد عبد العال" العاصمة طرابلس، كما زار مساهل شرق البلاد وعقد اِجتماع مع حفتر وعقيلة صالح وتطرقت مباحثات مساهل مع الأطراف الليبية إلى المسائل الخلافية باتفاق صخيرات وأبرزها تعديل عدد أعضاء المجلس الرئاسي من تسعة إلى رئيس ونائبين وتشكيل مجلس رئاسة وزراء على أن لا يكون رئيسه من أعضاء المجلس الرئاسي، إضافة إلى المنصب الأعلى للجيش[2].

كما زاد الممثل الخاص للأمين العام رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مارتن كوبلر بالزيارة إلى الجزائر أفريل 2017 لمواصلة المشاورات بشأن الأزمة الليبية التي تعرف تسارعًا متواترًا في الأحداث من أجل حل أسباب التأزم بحيث أجرى محادثات مع وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية "عبد القادر مساهل" حول آخر المستجدات للوضع في ليبيا ومدى تطبيق الاتفاق السياسي الليبي، وأتت هذه الزيارة بعد الجولات لتي قام بها عبد القادر مساهل إلى مختلف المناطق الليبية شرقا ووسطًا وغربًا ولقائه كبار قيادات المشهد السياسي والعسكري الليبي حيث تم استقباله من طرف رئيس مجلس النواب عقيلة صالح والقائد العام للجيش الليبي خليفة حفتر، و رئيس حكومة الوفاق الوطني فايز سراج ونائبه أحمد معيتيق وتم التباحث حول دور الجزائر في تقرير وجهات النظر بين مختلف الأطراف المذكورة في انتظار زيارة أخرى لمساهل نحو جنوب الليبي الذي يشهد معارك متطورة[3].

---

[1]– وضاح عبد ربه، "تونس ومصر والجزائر تتفقه على إعلان تونس لحل أزمة ليبيا"، الوطن، العدد 2651، 23 فيفري 2017، ص ص 1-3.

[2]– "الجزائر تنفي طرح مبادرة بشأن ليبيا"، في:http://studies, eljazera.net، تاريخ الإطلاع 2017/05/28.

[3]–"كوبر يستقصي زيارة مساهل لليبيا الأمم المتحدة تعلن جهود الجزائر لحل الأزمة في ليبيا"، الجزائر، في:http://www.eljazeraonlime. net تاريخ الإطلاع 2017/05/08.

لعامرة يناقش الأزمة الليبية في واشنطن:

تسعى الحكومة الجزائرية إلى التعاون مع الرئيس الفرنسي المنتخب إيمانويل ماكرون في القضية الليبية التي تعمل من أجل الدفع بمسار التفاوض إلى الأمام، وتجاوز الخلافات الكبيرة بين الفرقاء الليبيين والتأسيس لدولة ووحدة وطنية في ليبيا، إضافة إلى جس نبض الإدارة الأمريكية الجديدة تحت قيادة دونالد ترامب. واقناع نظيرتها الفرنسية بالتخلي عن سياسة الميل لطرف عن حساب آخر، لكن لا يحتمل أن يطرأ تغيير كبير في السياسة الخارجية الفرنسية في ليبيا أو في دول الساحل، كون ماكرون إختار مالي كأوّل وجهة إفريقية لزيارتها، كما تحدث عن إمكانية توسيع دائرة الحوار الثنائي مع الجزائر حول الملف الليبي، ليشمل مصر، وقطر، والمملكة العربية السعودية، تركيا، الصين، فضلاً عن الشركاء الأمريكيين والفرنسيين بهدف دفع الفاعلين الدوليين لتبني مقاربة موحدة لحل الأزمة فيرى أن هذا الأمر سيجعل طرابلس انطلاق لأي مفاوضات مزدوجة بين أطراف النزاع.

وتنطلق الجزائر في هذا الصدد من نتائج الإجتماع الحادي عشر للدول المجاورة الذي أقيم في الجزائر في ماي 2017، كورقة للاعتماد عليها خصوصًا ما يتعلق بركيزة الاتفاق السياسي الذي يعتبر مسيرًا لفترة انتقالية وترك الليبيين يقررون التعديلات الواجب إدراجها[1].

[1]–"لعامرة يناقش الأزمة في واشنطن الجزائر تبحث عن دعم أمريكي فرنسي في ليبيا" في: http://www.eldjajair online.net تاريخ الإطلاع: 2017/5/30.

خلاصة الفصل الثالث:

تفاقم الأزمة الليبية وسقوط النظام ودخول ليبيا في نزاع مسلح مما أدى إلى ظهور تداعيات أمنية خطيرة على أمن دول الجوار خاصة الجزائر وذلك نظرًا لطول الحدود الليبية الجزائرية ومع ذلك تعاملت السياسة الخارجية الجزائرية مع الأزمة الليبية بين الحاجة الملحة التي يفرضها منطق المصلحة والبراغماتية وبين ما تفرضه مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

إن تصاعد التهديدات الأمنية على الجزائر أدى بها لمحاولة حل النزاع وذلك بالدعوة للحل السلمي الليبي– الليبي والتأكيد على رفض أي تدخل أجنبي.

قامت الجزائر بالعديد من المبادرات، وعلى الرغم من ذلك لم يصل إلى النتيجة المرغوبة.

الخاتمة

الخاتمة:

يمكن فهم ظاهرة السياسة الخارجية من خلال دراسة محدداتها ووسائلها وتنحصر تلك المحددات في عدة أبعاد أوّلها هو مدى أهمية السياسة الخارجية بالنسبة للوحدة الدولية فالسياسة الخارجية قد تضطلع لوظائف معينة في ميدان تأمين المصالح الخارجية ودعم الاستقلال السياسي، وبناء الشرعية السياسية، وتحقيق التنمية الاقتصادية ودعم التكامل القومي والاجتماعي وقد لا يكون للسياسة الخارجية إلاّ أهمية محدودة ويتطلب ذلك من القائد السياسي أن يحدد بدقة وظائف السياسة الخارجية في برنامج السياسة العامة وصياغة برنامج السياسة الخارجية التي تتلاءم مع القدرات المتاحة، ومرحلة التطوّر السياسي والاقتصادي للدولة وهناك أيضا استقلالية السياسة الخارجية سواءًا فيما يتعلق بدرجة المبادرة أو رد الفعل أو مدى انفرادية وجماعية عملية تنفيذها، أو مدى استقلالها عن القوى الاجتماعية الداخلية إن السياسة الخارجية تختلف بمقدار توزيعها بين وحدات دولية أخرى، فقد تتجه السياسة الخارجية إلى التركيز في اتجاه وحدات دولية محدودة أوإقليمأوأقاليم محدودة قد توزع بين مختلف الوحدات الدولية في العالم كما أن تنفيذ السياسة الخارجية يتطلب توظيف أدوات معينة منها الدبلوماسية، الاقتصادية، العسكرية... الخ، وهذه الأدوات تحدد طابع السياسة الخارجية، ولا يمكن أن ننفي ارتباط وتشابك السياسة الداخلية مع السياسة الخارجية.

– أحدثت السياسة الخارجية جدل نظري من خلال التفسيرات المقدمة لها، حيث اختلفت وجهات نظر هذه النظريات.

– ساهمت المحددات والمبادئ والسمات المشكلة للسياسة الخارجية الجزائرية في توجيهها وتفعيل دورها إلى حد ما.

– إنّ السياسة الخارجية الجزائرية إندرجت على المستوى الإقليمي القاري والدولي في سياق البحث عن الدوافع والآليات والأساليب المعتمدة، بهدف توظيف الجهد الديبلوماسي في سبيل تحقيق التواجد الفعّال على المستوى الإقليمي القاري والدولي.

– تراجع السياسة الخارجية الجزائرية في فترة التسعينات وذلك بسبب أزمة العشرية السوداء ومع بداية التحكم في الوضع الداخلي عملت السياسة الخارجية الجزائرية على إعادة بعث نشاطها من جديد إقليميا قاريا ودوليا واستطاعت أن تحرز تقدما ملحوظا في بعض الملفات مثل ملف الصحراء الغربية وإقامتها لعدة وساطات وإقناع المجتمع الدولي بضرورة التعاون من أجل التصدي لظاهرة الإرهاب.

– تأثرت الجزائر بمختلف التحولات السياسية الأمنية لتي تعرفها البيئة الإقليمية، ويرجع هذا التأثير إلى شساعة مساحة الجزائر والحدود الطويلة التي تربطها مع عدة بلدان مغاربية وأبرزها ليبيا التي عرفت اضطرابات أمنية ومشاكل سياسية صعبة بعضها يصنف في خانة التهديد المباشر لأمن واستقرار الجزائر.

– تعاملت السياسة الخارجية الجزائرية مع الأزمة الليبية بين الحاجة الملحة التي يفرضها منطق المصلحة والبراغماتية للتدخل بطريقة ما، وبين ما تفرضه مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، وعلى رأسها مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فغياب المرونة في التعامل مع الأزمات أفقدها حرية المناورة.

– إنّ تدخل حلف الناتو في ليبيا والإطاحة بنظام القذافي وخلق فوضى أمنية غير منتهية شكل انكشاف أمني خطير للحدود الجزائرية– الليبية.

– في ظل تفاقم الأزمة في ليبيا وتصاعد التهديدات الأمنية على الجزائر حاولت حل النزاع وذلك بالدعوة للحل السلمي الليبي– الليبي والتأكيد على رفض أي تدخل أجنبي.

– قامت الجزائر بالعديد من المبادرات والوساطات بين الفقراء الليبيين لحلحلة الأزمة الليبية وكذلك الليبية وكذلك مبادرة دول الجوار الثلاثة تونس، مصر، الجزائر التي لم تصل إلى النتيجة المرغوبة على الرغم من التقدم الذي أحرزته.

– ساهمت السياسة الخارجية الجزائرية في إقناع الأطراف الليبية نحو حل سياسي، إلا أن المشكل يبقى في التدخل الدولي، والإقليمي الذي لا يزال يعيق تقدم أي تسوية.

الملاحق

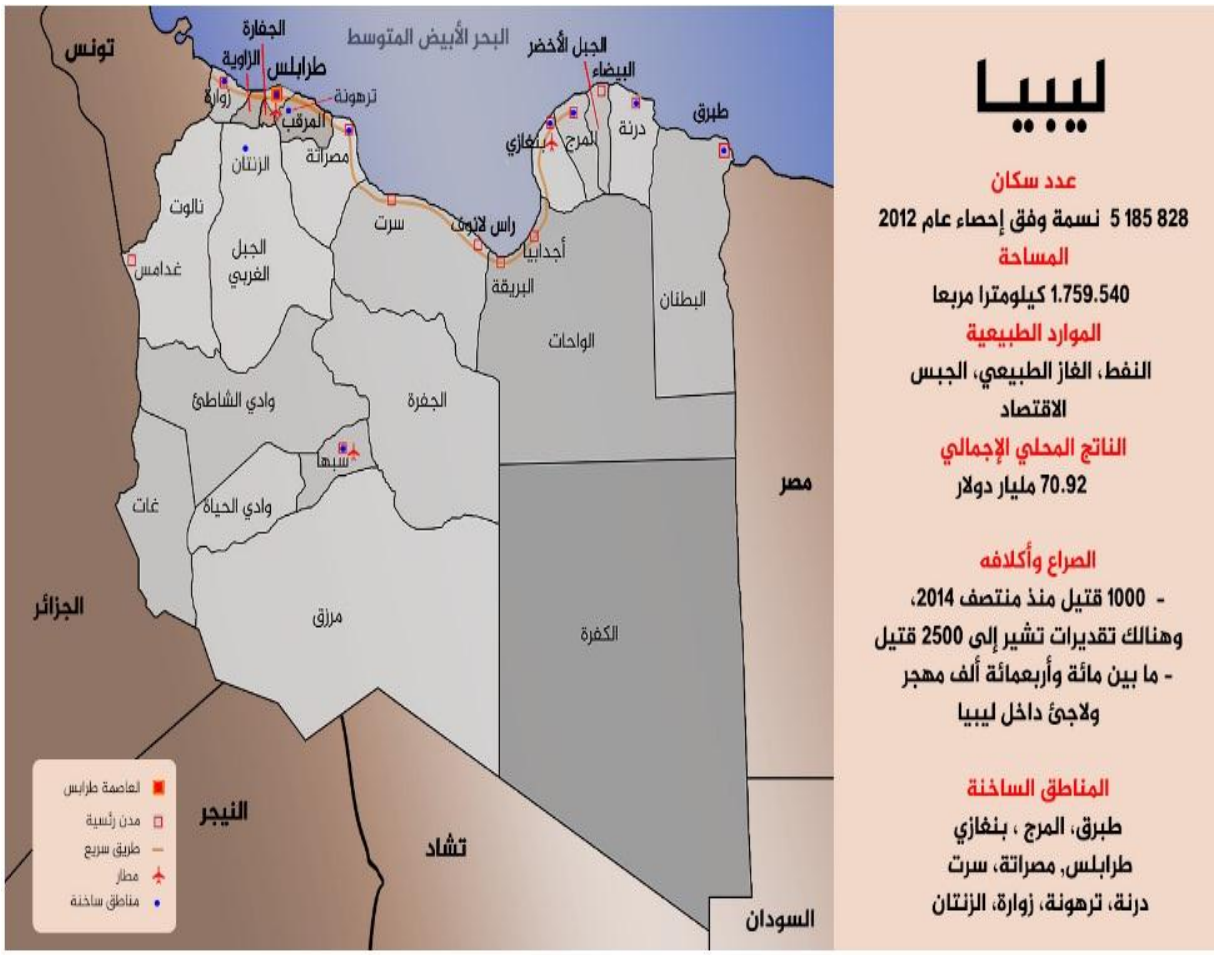

خريطة توضح: مناطق الصراع في ليبيا–http://www.libya

alyoum.com/news/index.php?id=21&textid=7993

الخريطة توضح: الموقع الجغرافي لليبيا :

www.rudaw.net/arabic/word/100420173.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1- الكتب

1- أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2009.

2- الأقداحي هشام محمود، السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية، الإسكندرية: مؤسسات شباب الجامعة، 2012.

3- بالحبيب عبد الله، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992- 1997، الجزائر: دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، 2012.

4- بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997.

5- بن حارب عبد الرحمن يوسف، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية، الإمارات العربية المتحدة: المكتب الجامعي الحديث، 1999.

6- بوعشة محمد، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الأثيوبية الإريتيرية، بيروت: دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، 2004.

7- بوقارة حسين، السياسة الخارجية في عناصر التشخيص والاتجاهات، النظرية والتحليل، الجزائر: دار هومة، 2013.

8- بوقارة حسين، السياسة الخارجية، الجزائر: دار هومة.

9- جراد عبد العزيز، العلاقات الدولية، الجزائر: موفم للنشر، 1992.

10- جنسن لويد، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد بن أحمد مفني، محمد السيد سليم، الرياض: عمادة شؤون مكتبات، 1989.

11- جوفر روبيرت، أليشار إدواردز، المعجم الحديث للتحليل السياسي، ترجمة: سمير عبد الرحيم الجلبي، بيروت: الدار العربية للموسوعات،ط1، 2012

12- دالع وهيبة، دور العوامل الخارجية في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2014.

13- سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، عمان: دار الوائل للنشر، ط1، 2000.

14- السيد سليم محمد، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتب النهضة المصرية، ط2، 1998.

15- السيد سليم محمد، تحليل السياسة الخارجية، بيروت: دار الجيل، ط2، 2001.

16- عودة جهاد، النظام الدولي نظريات وإشكاليات، القاهرة: دار الهدى، 2003.

17- غصبان مبروك، المدخل للعلاقات الدولية، عنابة: دار العلوم، 2007.

18- لونيسي رابح، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، الجزائر: دار المعرفة، 1999.

19- مصباح زايد عبد الله، السياسة الدولية بين النظرية والتطبيق، بيروت: دار الرواد، 2002.

20- مصباح عامر، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2006.

21- ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.

22- ولد أباه السيد، الثورات العربية الجديدة المسار والمصيد، لبنان: جداول النشر والتوزيع، ط1، 2011.

2- قائمة المجلات والدوريات:

1- أحمد خليف عفيف، "الثورة الليبية شباط 2011- 2013، الخصوصية والتحديات المرحلة الانتقالية"، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 42، العدد 3، 2015.

2- أحمد سعيد نوفل وآخرون، لا لأزمة الليبية إلى أين"، مركز الدراسات للشرق الأوسط، العدد 13، مارس 2013.

3- بن عائشة محمد أمين، الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية فيما يلي بين الاستمرار والتغيير، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 45، 2011.

4- جلال خشيب، الجزائر في مهب التحولات الدولية والاقليمية، مجلة الحوار المستهدف، المجلد 34، العدد 3903، 6 نوفمبر 2012.

5- حسين عبيد منى، أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا، مجلة دراسات دولية، العدد 15، 2011.

6- العيد محمد، الرئاسة الجزائرية ترمي بثقلها في الأزمة الليبية، جريدة الأخبار، العدد 3091، السبت 28 كانون الثاني 2017.

7- فرحاني عمر وآخرون، التحديات الأمنية في ليبيا بعد القذافي،العدد 5، جانفي 2016.

8- تابليت علي، " سياسة الجزائر الخارجية و النظام العالمي الجديد"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و الإعلامية، العدد الثاني،2002-2003، ، ص ص، 282-290.

9- وضاح عبد ربه، تونس، مصر، الجزائر تتفق على إعلان تونس لحل أزمة ليبيا، جريدة الوطن، العدد 2651، 23 فيفري 2017.

3- التقارير:

1- معهد الدراسات الأمنية، نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال افريقيا وتداعيتها، 2011.

2- منظمة العفو الدولية، المعركة على ليبيا، لندن: منظمة العفو الدولية، 2011.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996 المادة رقم 86الى 93، في http://www.conseit/constutionnel.dz/indexarab.htm: تاريخ الإطلاع:2017/4/4

4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور1989 المؤرخ في 23 فيفري 1989، الجريدة الرسمية، العدد 15،الصادرة بتاريخ 23 فيفري 1989.

4- الرسائل الجامعية:

1- بلعيد منيرة، "السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر 1992- 2002، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2005.

2- بن فليس أحمد، السياسة الخارجية للثورة الجزائرية للثوابت والمتغيرات 1954- 1962، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007.

3- بوسكين سليم، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010- 2011، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2014- 2015.

4- بونقطة محمد مسعود، البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2011- 2012.

5- حمدوش رياض، تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2011- 2012.

6- دالع وهيبة، دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2008- 2009.

7- زردومي علاء الدين، التدخل الأجنبي ودوره في اسقاط نظام القذافي، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2012- 2013.

8- ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقي: التحديات والرهانات، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة.

9- العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011- 2012.

10- فتاك مهدي، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي، تونس والمغرب نموذجا 1999- 2009، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2010- 2011.

11- قجالي محمد، ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية التونسية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1990- 1991.

12- لحلوح بلقاسم، دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة، مذكرة ماجستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البلدية، 2004- 2005.

13- نصيب عتيقة، العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب البادرة، مذكرة ماجستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2011- 2012.

5- مواقع الأنترنت:

1- جايسون، الصراع على ليبيا في مرحلة ما بعد القذافي، في:

http://www.wshington institute.or ساعة الدخول: 14:30 يوم 2017/05/09.

2- بوخرص أنور، الجزائر والصراع المالي، في:

http://www.eu/page/Algeria-memo-Aw.PDF ساعة الدخول: 15:00 يوم 2017/05/05.

3- بهلولي أسماء، رئيس المجموعة البرلمانية للصداقة مع فرنسا يصرح: منحى 350 ألف تأشيرة للجزائريين وفرنسا تثق في وساطة الجزائر حول الأزمة الليبية، في:

http://elhiwarcom/ar/indxephp/mobil et D8%Af% D8% AB/9223.html. ساعة الدخول: 13:15 يوم 2017/05/05.

4- عثمان لحياني، الأزمة الليبية، الجزائر مواجهة مصر؟، في:

http://www.alarby.co.uk/ politics %8 A7% d9% 84% D8% A3% ساعة الدخول: 10:58 يوم 2017/06/30.

5- نصير زرواق، الجزائر والأزمة الليبية، في:

6- عبد الرزاق عبد الله، المشير حفتر، رقم غامض في تحركات الجزائر لحل الأزمة الليبية، في:

http://studies.eljazera.net ساعة الدخول: 11:00 يوم 2017/05/28.

7- سيد المختار، الجزائر تعرض على الليبيين تجربتها في المصالحة، في:

Trhttp://arabic.cit.com ساعة الدخول: 16:05 يوم 2017/05/05.

8- عاطف قدادرة، حفتر في الجزائر للمحادثات في الاتفاق السياسي، في:

http://www.elbilad.net/article/detail?id=65935 ساعة الدخول: 19:00 يوم 2017/05/05.

9- الجزائر تنفى طرح مبادرة بشأن ليبيا، في:

http://studies.eljazera.net ساعة الدخول: 16:30 يوم 2017/05/27.

10- كوبر يستقصي زيارة مساهل لليبيا الأمم المتحدة تعلن جهود الجزائر لحل الأزمة في ليبيا، في:

http://www.eljazera.online.net ساعة الدخول: 12:00 يوم 2017/28/12.

11- لعمامرة يناقش الأزمة في واشنطن الجزائر تبحث عن دعم أمريكي فرنسي في ليبيا، في:

http://www.eljazair on line.net ساعة الدخول: 15:00 يوم 2017/05/30.

12- أميرة محمد عبد الحليم، تدخل الجزائر في الأزمة الليبية تفادي التورط العسكري، في: http://www.ahram.org ساعة الدخول: 17:15 يوم 2017/05/06.

13- كمال القصير، جيوبوليتيك المغرب العربي: قوراءة في ديناميات العام 2014، في:

studies.Eljazera.net ساعة الدخول: 09:30 يوم 2017/05/15.

14-مهدي تاج، المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي في:

http://www.studies.eljazera.net ساعة الدخول: 08:00 يوم 2017/05/15.

15-ماجد، العدالة الانتقالية والإدارة الناجحة ما بعد القذافي، في:

http://www.washington institute.org ساعة الدخول: 16:45 يوم 2017/05/09.

16-مهدي، قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا، في:

http://www.sis.gov.eg/newrrt/34/ 9.html ساعة الدخول: 20:30 يوم 07 /05 /2017.

17-مراد الطرابلسي، موقف الجزائر الرسمي، يثير تساؤلات الربيع العربي، في:

www.origin.albayen.ae/hapiness mets/goto hindex.jsp?themecotor=%23B 94765350 14. 198896481. 1853 1.26057 F-ga E2025 ساعة الدخول: 13:30 يوم 2017/05/11.

المراجع باللغة الأجنبية:

1- Khelfa Mamerie, Pèlerinage aux sources de la politique extérieur de l'Algérie, Reuvue algérienne des internationals, N° 04, 1986.

2- Bhardway, Development of confliction in arab spring, Libya and Syria from revolution to civil war, 2011.

www.Rytimes.com 2013/10/19, Acess date: 05/05/2017.

الفهرس

كلمة شكر.

إهداء.

مقدمة 1-5

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الخارجية.

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية 7-13

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية 7-9

المطلب الثاني: المفاهيم المرتبطة بمفهوم السياسة الخارجية 9-13

المبحث الثاني: محددات ووسائل السياسة الخارجية 13-27

المطلب الأول: محدادت السياسة الخراجية..... 13-21

المطلب الثاني: وسائل السياسة الخارجية 21-27

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للسياسة الخارجية 28-40

المطلب الأول: النظرية الواقعية والليبيرالية 28-32

المطلب الثاني: نظرية صنع القرار واللعب..... 33-40

الفصل الثاني: السياسة الخارجية الجزائرية.

المبحث الأول: المسار التاريخي للسياسة الخارجية الجزائرية..... 43-47

المطلب الأول: فترة الكفاح المسلح 43-45

المطلب الثاني: فترة الاستقلال 45-47

المبحث الثاني: محددات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية..... 47-62

المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية الجزائرية 47-54

المطلب الثاني: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية 54-62

المبحث الثالث: السياسة الخارجية الجزائرية وتعاملها مع القضايا الإقليمية القارية والدولية 62-72
المطلب الأول: السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القضايا الإقليمية 62-64
المطلب الثاني: السياسة الخارجية تجاه القضايا القارية والدولية 64-72

الفصل الثالث: دور السياسة الخارجية الجزائرية في حل الأزمة الليبية.

المبحث الأول: كرونولوجيا الأحداث الليبية 2011 75-97
المطلب الأول: ليبيا في فترة حكم القذافي 75-81
المطلب الثاني: أسباب الأحداث الليبية 2011 81-97
المبحث الثاني: موقف السياسة الخارجية الجزائرية من الأحداث في ليبيا 97-100
المطلب الأول: تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الوطني الجزائري 97-99
المطلب الثاني: موقف السياسة الخارجية الجزائرية من الأحداث في ليبيا 100
المبحث الثالث: المبادرات الجزائرية لحل الأزمة الليبية 101-114
المطلب الأول: جهود الجزائر لحل الأزمة الليبية 101-105
المطلب الثاني: المبادرات الجزائرية لحل الأزمة الليبية 105-114
خاتمة 117-118
الملاحق 120-121
قائمة المراجع 123-130

ملخص:

إرتبطت السياسة الخارجية الجزائرية بمجموعة من السمات والمحددات التي كان لها أثرًا بارزًا على نشاطها وعملت في سبيل التواجد الفعال لسياستها الخارجية إقليميا قاريًا ودوليًا.

كما استطاعت أن تحرز تقدمًا ملحوظًا في بعض الملفات، وذلك من خلال قيامها بوساطات عدّة على المستوى الدولي.

وقد شكل الحراك السياسي العربي الذي شهدته بعض الدول العربية منها دول الجوار الشرقي للجزائر ليبيا، منعرج كبير في تفاقم وتعقد التهديدات والتحديات الأمنية المحدقة بالجزائر، فتأزم الأوضاع في ليبيا وسقوط النظام ودخولها في نزاع مسلح بين الفرقاء الليبيين أدى لانكشاف أمني خطير لحدود الجزائر، خاصة في ظل شساعة حدود الجزائر مع ليبيا ما أدى بالجزائر إلى محاولة مكافحة التهديدات الأمنية وذلك بالعمل على حل الأزمة الليبية بطرق سلمية، والدعوة إلى الحل الليبي- الليبي، والتأكيد على رفض أي تدخل أجنبي، فنشطت السياسة الخارجية بشكل مكثف لحل الأزمة الليبية 2011، وذلك بطرح عدّة مبادرات ووساطات بين الفرقاء الليبيين، حيث توصلت إلى إقناع الأطراف الليبية نحو الحل السياسي، إلا أنّ المشكل يبقى في التدخل الدولي والإقليمي الذي لا يزال يعيق تقدم أي تسوية.

Résumé

La politique extérieure algérienne est caractérisée par un ensemble de caractéristique et lignes lesquels ont eu un impact déterminant sur son activité. Elle a œuvré pour une présence active de sa politique sur le plan régionale, continentale et international.

Elle a également pût concrétiser un avancement conséquent concernant certains dossiers, et ce en jouant plusieurs rôles d'intermédiaire à l'échèle internationale.

Le changement politique arabe a survenu dans certains pays arabe, parmi lesquels les pays frontaliers de l'est de l'Algérie comme la Lybie, ont joué un grand tournant dans l'aggravation et la complication des menaces et des défies sécuritaires entourant l'Algérie. En outre, la dégradation de la situation en Lybie, la chute du régime, ainsi que son entrée dans un conflit armée entre les factions Libyenne, a conduit a la l'apparition d'un danger sécuritaire aux frontières algérienne, notamment vu l'étendu des frontières Algéro-Libyenne. Ce qui a poussé l'Algérie a tenter de faire face aux menaces sécuritaires en travaillant a la résolution de la crise libyenne pacifiquement, et en appelant à une solution libyo-libyenne, et en affirmant les refus de toute intervention étrangère. La politique algérienne a œuvré, en conséquent, de façon intense pour résoudre la crise libyenne 2011, et ce en proposant plusieurs initiatives et médiations entre les factions libyenne. Elle est parvenue en outre, à convaincre les parties libyennes à opter pour la solution politique, sauf

que le problème porte sur l'intervention internationale et régionale qui bloque toujours l'avancement vers tout règlement.